المملكة العربية السعودية
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
الإدارة العامة لمنح البحوث

التحليل الاقتصادي لأسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية

تأليف

أ.د. سفر بن حسين القحطاني
أ.د. عادل محمد خليفة غانم

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

تقديم

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. يتناول هذا الكتاب موضوع التحليل الإقتصادي لظاهرة إرتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية، مع الاهتمام بالدراسات التطبيقية في خمس مدن هي الرياض وجدة والدمام والجوف وخميس مشيط. ومن المعروف أن أسعار السلع الأساسية إرتفعت بشكل ملحوظ عقب الأزمة الإقتصادية العالمية. وفي هذا المجال إتخذت الدولة عدة إجراءات للتخفيف من الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على إرتفاع الأسعار والمحافظة على مستوى المعيشة للمواطنين السعوديين وغير السعوديين. ويهدي الباحثان هذا الجهد المتواضع في مجال التحليل الإقتصادي لظاهرة إرتفاع الأسعار من وجهة نظر المستهلكين والمنتجين والمستوردين لقراء المكتبة العربية والأكاديمية، لتستفيد منه طلاب البحث العلمي والمهتمين بقضايا التضخم وخاصة الهيئات الحكومية المعنية بتنفيذ إجراءات الحد من التضخم وإرتفاع الأسعار، حيث يقدم هذا الكتاب مجموعة من السياسات وآليات التنفيذ للسيطرة على غول الغلاء وأنيابه المفترسة للدخول. وينتهز الباحثان هذه الفرصة ويتقدمان بوافر الشكر والتقدير والعرفان لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على مساندتهم ودعمهم في طباعة ونشر هذا الكتاب. جزاهم الله خيراً سائلين الله الجواد الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وفقنا الله لما فيه خير أمتنا العربية والإسلامية.

المؤلفان

أ.د. سفر بن حسين القحطاني

أ.د. عادل محمد خليفة غانم

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول: التضخم والتجارب الدولية لمكافحته	**١٥**
١-١ مقدمة	١٥
١-٢ تعريف التضخم	١٦
١-٣ أنواع التضخم السائدة في المقتصدات الدولية	١٧
١-٤ النظريات الاقتصادية والتضخم	٢٢
١-٤-١ المدرسة الكلاسيكية	٢٢
١-٤-٢ المدرسة السويدية	٢٣
١-٤-٣ مدرسة شيكاغو	٢٣
١-٤-٤ مواضع الاتفاق والاختلاف	٢٣
١-٤-٥ التضخم الهيكلي	٢٣
١-٥ إجراءات الحد من التضخم	٢٤
١-٥-١ السياسة المالية	٢٤
١-٥-٢ السياسة النقدية	٢٥
١-٥-٢-١ الأدوات الكمية	٢٥
١-٥-٢-٢ الأدوات النوعية	٢٥
١-٥-٣ معدلات سعر الفائدة	٢٦
١-٦ التجارب الدولية لمكافحة التضخم	٢٧
١-٦-١ مكافحة التضخم على مستوى دول الخليج:	٢٧
١-٦-٢ مكافحة التضخم في الصين:	٢٨
١-٦-٣ تجربة دولة الكويت في مكافحة التضخم	٢٨
١-٦-٤ التجربة السورية في مكافحة التضخم	٢٩
١-٦-٥ تجربة المكسيك في مكافحة التضخم	٣٠
١-٧ الإختلالات الهيكلية للتضخم في الاقتصاد السعودي	٣١
١-٧-١ التضخم كظاهرة هيكلية	٣٢

الموضوع	رقم الصفحة
١-٧-٢ الجوانب الهيكلية للتضخم في الاقتصاد السعودي	٣٣
الباب الثاني: قياس التضخم والعوامل المحددة له في الاقتصاد السعودي	**٣٩**
٢-١ مقدمة	٣٩
٢-٢ المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار (الأرقام القياسية)	٣٩
٢-٢-١ صيغ الأرقام القياسية	٣٩
٢-٢-١-١ الصيغ البسيطة للأرقام القياسية	٣٩
٢-٢-١-٢ الصيغ المرجحة للأرقام القياسية	٤٠
٢-٢-٢ إستعمالات الأرقام القياسية	٤٤
٢-٢-٣ الخصائص الإحصائية للأرقام القياسية	٤٨
٢-٢-٤ الأرقام القياسية والنظرية الإقتصادية	٤٩
٢-٣ المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي لقياس التضخم	٥٠
٢-٣-١ معامل الاستقرار النقدي والضغط التضخمي	٥٠
٢-٣-٢ إجمالي وصافي فائض الطلب	٥٠
٢-٣-٣ حجم ونسبة الإفراط النقدي	٥١
٢-٤ تطور الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية	٥٢
٢-٤-١ تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	٥٢
٢-٤-٢ تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة	٥٧
٢-٤-٣ تطور الرقم القياسي الضمني	٦٤
٢-٥ الإستقرار النقدي في الإقتصاد السعودي	٦٦
٢-٥-١ معامل الإستقرار النقدي في الإقتصاد السعودي	٦٦
٢-٥-٢ إجمالي وصافي فائض الطلب في الإقتصاد السعودي	٦٨
٢-٥-٣ حجم ونسبة الإفراط النقدي في الإقتصاد السعودي	٧٣
٢-٦ العوامل المحددة للتضخم والفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي	٧٥
٢-٦-١ التكامل المشترك لمعدل التضخم السعودي والعوامل المؤثرة عليه	٧٥
٢-٦-١-١ إختبارات إستقرار وسكون المتغيرات (إختبار جذر الوحدة)	٧٧
٢-٦-١-٢ تقدير معادلة التكامل المشترك لمعدل التضخم السعودي	٧٩

الموضوع	رقم الصفحة
٢-٦-١-٣ إختبار التكامل المشترك لنموذج جوهانسن	٨٢
الباب الثالث: قياس معدل التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية	**٨٧**
٣-١ مقدمة	٨٧
٣-٢ قياس معدل التضخم المستورد للمملكة العربية السعودية	٨٨
٣-٢-١ تطور أسعار الإستيراد لأهم السلع الزراعية	٨٨
٣-٢-٢ تطور أسعار الإستيراد لأهم السلع الصناعية	٩٦
٣-٢-٣ تقدير حدود الثقة لمعدل النمو السنوي لأسعار إستيراد أهم السلع الزراعية والصناعية	٩٨
٣-٣ التنبؤ بمعدل التضخم المستورد للمملكة العربية السعودية	١٠٠
الباب الرابع: التحليل الاقتصادي المقارن بين السعر العالمي وأسعار الاستيراد للمملكة العربية السعودية وبعض الدول الإقليمية	**١٠٧**
٤-١ مقدمة	١٠٧
٤-٢ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للدقيق	١٠٧
٤-٣ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للشعير	١١٠
٤-٤ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للسكر المكرر	١١٣
٤-٥ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للأرز	١١٦
٤-٦ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للدجاج اللاحم	١١٩
٤-٧ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للحوم الحمراء	١٢٢
٤-٨ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للزيوت النباتية الغذائية	١٢٥
٤-٩ التحليل الاقتصادي المقارن في أسعار الاستيراد للحليب المجفف	١٢٩
الباب الخامس: دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستهلكين والمنتجين والمستوردين	**١٣٥**
٥-١ مقدمة	١٣٥
٥-٢ تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة لأهم السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية	١٣٧
٥-٣ أسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية	١٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
٥-٤ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستهلكين	١٤٨
٥-٤-١ أثر إرتفاع أسعار السلع الأساسية على المستهلكين في مدينة الرياض	١٤٨
٥-٤-٢ أثر إرتفاع أسعار السلع الأساسية على المستهلكين في مدينة جدة	١٥٢
٥-٤-٣ أثر إرتفاع أسعار السلع الأساسية على المستهلكين في مدينة الدمام	١٥٥
٥-٤-٤ أثر إرتفاع أسعار السلع الأساسية على المستهلكين في مدينة الجوف	١٥٨
٥-٤-٥ أثر إرتفاع أسعار السلع الأساسية على المستهلكين في مدينة خميس مشيط	١٦١
٥-٥ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين	١٦٤
٥-٥-١ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الرياض	١٦٤
٥-٥-٢ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة جدة	١٦٩
٥-٥-٣ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الدمام	١٧٤
٥-٥-٤ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الجوف	١٧٩
٥-٥-٥ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة خميس مشيط	١٨٤
٥-٥-٦ الأهمية النسبية لوسائل الحد من إرتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين	١٨٩
٥-٦ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين	١٩٠
٥-٦-١ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الرياض	١٩٠
٥-٦-٢ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة جدة	١٩٥
٥-٦-٣ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الدمام	٢٠٠
٥-٦-٤ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الجوف	٢٠٥
٥-٦-٥ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة خميس مشيط	٢١٠
٥-٧ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت من وجهة نظر التجار والمستوردين	٢١٥
٥-٧-١ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة الرياض	٢١٥
٥-٧-٢ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة جدة	٢١٩
٥-٧-٣ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة الجوف	٢٢٣
٥-٧-٤ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط	٢٢٧

الموضوع	رقم الصفحة
٥-٨ الأهمية النسبية لوسائل الحد من إرتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين	٢٣١
الباب السادس: تحليل الآثار الإيجابية والسلبية (الاقتصادية والاجتماعية) لارتفاع أسعار المواد الأساسية	**٢٣٥**
٦-١ مقدمة	٢٣٥
٦-٢ الآثار الإيجابية لإرتفاع أسعار المواد الأساسية	٢٣٦
٦-٣ الآثار السلبية لإرتفاع أسعار المواد الأساسية	٢٣٦
٦-٣-١ الآثار الإقتصادية لإرتفاع أسعار المواد الأساسية	٢٣٦
٦-٣-٢ الآثار الإجتماعية لإرتفاع أسعار المواد الأساسية	٢٣٩
الباب السابع: السياسات وآليات التنفيذ المقترحة للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية	**٢٤٣**
٧-١ مقدمة	٢٤٣
٧-٢ بعض الحلول الإقتصادية المقترحة لحل مشكلة التضخم	٢٤٣
٧-٢-١ حلول مشكلة تضخم التكاليف	٢٤٣
٧-٢-٢ حلول مشكلة تضخم الطلب	٢٤٤
٧-٢-٣ حلول مشكلة التضخم المستورد	٢٤٥
٧-٣ سياسات الحد من التضخم أو الآثار المترتبة على إرتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية	٢٤٦
٧-٣-١ سياسة حماية المستهلك من الغش التجاري والممارسات الإحتكارية	٢٤٦
٧-٣-٢ سياسة إدارة وتكوين المخزون الإستراتيجي لأهم السلع الأساسية لضمان تدفق السلع للأسواق المحلية	٢٤٧
٧-٣-٣ سياسة تحديد نمط التجارة الخارجية (التصدير والإستيراد) الأمثل للمملكة العربية السعودية	٢٤٨
٧-٣-٤ الإستمرار في إتباع السياسات النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي وسعر الصرف للعملة الوطنية	٢٤٨
المراجع	٢٥١
مراجع باللغة العربية	٢٥٣
مراجع باللغة الإنجليزية	٢٥٧

الباب الأول

التضخم والتجارب الدولية لمكافحته

الباب الأول

التضخم والتجارب الدولية لمكافحته

١-١ مقدمة

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، وينشأ نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الصادرات والواردات، وبين الادخار والاستثمار، وبين الأرض الزراعية والسكان، وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدلات تكوين رؤوس الأموال. والتضخم في مضمونة لا يعبّر عن ظاهرة نقدية بحتة بقدر ما يعبّر عن مجموعة معينة من الاختلالات الهيكلية (خليل، ١٩٩٤م). وبتتبع تطور معدلات التضخم السائد في الاقتصاد السعودي من خلال رصد معدلات النمو في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة يتضح أن معدل التضخم إرتفع من ٠,٧٪ عام ٢٠٠٥م، ٩,٩٪ عام ٢٠٠٨م، ثم إنخفض إلى ٥,١٪عام ٢٠٠٩م وهو بذلك يعتبر أقل من نظيره السائد في بقية دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بفعل السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى سياسة الدعم التي انتهجتها المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين. وتعتمد بعض الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى تورط اقتصادها في السياسات التضخمية التي تؤدي إلى انهيار خطط التنمية من ناحية، وانتشار ظاهرة التفضيل السلعي، والتخلي عن التفضيل النقدي أو أحجام الأفراد عن الادخار خشية من انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم من ناحية أخرى. وتعتمد التنمية الاقتصادية السليمة على وسائل تمويلية حقيقية ويجب أن تتم في إطار من الاستقرار النقدي باعتباره من أهم مستلزمات النمو السريع المتوازن لكونه أقوى العوامل لتكوين المدخرات (زكي، ١٩٩٣م).

١-٢ تعريف التضخم

يمكن تعريف التضخم كما قدمه **Emile Jams**: بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. ويعكس التضخم مجموعة من المعوقات أهمها تعثر عملية التنمية وتناقص المخزون السلعي وضعف القدرة على الاستيراد وتزايد أعباء الديون الخارجية (زكي، ١٩٩٣م). وتتعدد أنواع التضخم منها التضخم الظاهر والتضخم المكبوت (الحبيس) وتضخم الطلب والتكاليف والتضخم المستورد والمصدر. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية تطبق نظام الصرف الثابت وذلك بربط عملتها الوطنية (الريال) بالدولار الأمريكي فإن التضخم المستورد يكون أهم مصادر التضخم في المملكة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التنمية وضعف المنافسة بين الموردين، ونمو وسائل الدفع مقارنة بالمعروض الحقيقي من السلع والخدمات (الكريم، ١٩٨٤م).

ويحظى التضخم باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين لما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية، فهو يعيق عملية تخصيص الموارد مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يؤدي التضخم إلى التوزيع العشوائي للثروة والدخل في المجتمع، وبالتالي التأثير على الرفاهية الاجتماعية (الجهني، ١٩٨٠م).

ويعتبر التضخم أكثر خطورة على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يقوم بتحويلها إلى استثمارات غير منتجة مثل الاتجار في الأراضي وفي المعادن النفيسة. وأخيراً يعتبر الغرض الأساسي من كل نشاط اقتصادي هو تحسين مستوى المعيشة للسكان وهذا لا يتم بدون زيادة حجم الإنتاج الزراعي والصناعي وهذه الزيادة لا تتحقق إذا ارتفعت نسبة التضخم، إذا أن زيادة نسبة التضخم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي وبالتالي يعجز صغار الزراع عن شراء تلك المدخلات في المواعيد المناسبة لأداء العمليات المزرعية نظراً لموسمية الدخل المزرعي، كما يتقاعس المنتج عن استخدام التقاوي المنتقاة أو المحسنة نظراً لارتفاع أسعارها ويفضل استخدام التقاوي

التقليدي التي تتسم بضعف قوة الهجين ومن ثم تنخفض الإنتاجية وبالتالي يتأثر الدخل المزرعي وفي ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج ينخفض صافي الدخل المزرعي باعتباره مؤشر لمستوى معيشة المزارعين، وبالتالي تتأثر ديناميكية العرض والطلب على السلع والخدمات بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة بمعدل التضخم السائد في الاقتصاد السعودي ومن ثم يؤثر التضخم على مستوى المعيشة بوجه عام (الجهني، ١٩٨٠م). يعرف التضخم على انه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية وبقاس عادة بما يعرف اقتصاديا بمعدل التضخم ويعرف معدل التضخم على أنه معدل التغير في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة دون أن يحدث تغير في خواص أو مواصفات السلع والخدمات الاستهلاكية. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يرتبط عادة بارتفاع مستمر في أسعار معظم (إن لم يكن جميع) السلع والخدمات وان يكون هذا الارتفاع مؤثرا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

١-٣ أنواع التضخم السائدة في المقتصدات الدولية

توجد أنواع مختلفة من التضخم منها:

يمكن تصنيف التضخم إلى عدة أنواع من أهمها (زكي، ١٩٩٣م):

١- التضخم الأصيل: Inflation Orginal

ويتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره على ارتفاع الأسعار.

٢- التضخم الزاحف أو المعتدل: Cerrping Inflation

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع بطئ في الأسعار وهذا النوع من التضخم يحدث عندما يزداد الطلب بينما يقل العرض أو الإنتاج مستقر نسبيا فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

٣- التضخم المكبوت أو المقيد: Depressed Inflation

هذا النوع من التضخم عبارة عن حالة يقل فيها المستوى العام للأسعار ثابتاً بوسيلة أو بأخرى ويكون هذا الثبات عادة على حساب تراكم قوى يمكن أن تسبب ارتفاع أو انفجار في الأسعار في مرحلة لاحقة ويسوء هذا النوع من التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد. ويحدث التضخم المكبوت أو المقيد في حال زيادة الطلب الفعال على العرض المتاح من السلع والخدمات خاصة عندما تعيد الدولة نقوداً تضعها موضع التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية. والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار لكن تلجأ إلى أسلوب التحديد الجبري لأسعار السلع والخدمات عند أسعار ربما تقل عن الأسعار التي قد تسوى نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب بشكل حر. وهذه ما كان يحدث في الدول التي كانت تنتهج الأسلوب الاشتراكي في تسيير أمور الاقتصاد في الدولة وهذا ما كان يدفع بعض الدول إلى إتباع أسلوب المقننيات أو المخصصات الاستهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت. وعندما تلغى الدولة أسلوب التسعير الجبري فان القوة الشرائية المتاحة لدى الإفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع متفجر في الأسعار وانفلات في مستويات تلك الأسعار.

٤- التضخم الجامح Hyger Inflation

يعبر التضخم الجامح عن تلك الحالة الاقتصادية التي تدمر القوة الشرائية للوحدة النقدية وقد تصل الأسعار في ارتفاعها إلى أرقام فلكية وتزداد سرعة دوران النقود وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم كوسيلة للتبادل فقط، وذلك لان النقود لم يعد لها قيمة تقريبا وينشأ التضخم الجامح كحالة خاصة شديدة التطرف عندما يؤدي الزيادة العادية في الطلب الفعال وبخاصة في مرحلة الانتعاش أو المرحلة الانتقالية من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، أو في فترات الحروب وما يليها من فترات يتأثر فيها الاقتصاد الوطني بالرهن والضعف. وتعد المؤسسات النقدية والمالية في الدولة

هي المسئول الأول عن حدوث وتطور التضخم الجامح والمدمر لأنها تستلم لدورة التسارع في التضخم حتى يتحور إلى تضخم جامح ويساعد في ذلك قيام الدولة بإصدار النقود بلا غطاء مناسب من الإنتاج أو الذهب خاصة وان الدولة هي التي تملك سلطة اتخاذ القرار وتملك الأدوات المالية والنقدية الكفيلة بمحاربة التضخم والسيطرة عليه. ويعتبر التضخم الجامح أخطر وأشد أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني حيث ترتفع فيه الأسعار بطريقة مذهلة فتتضاعف عدة مرات في فترة وجيزة الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في النقود تماماً ويدفع الأفراد إلى التخلص من الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها. ويتم رفض قبول الدفع بالنقود لفقدانها وظائف باعتبارها وسيلة ووسيط للمبادلة ومقياسا ومستودعا للقيمة.

٥- تضخم الطلب Demand-pull inflation

ينشا هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات عن الوفاء بحاجة الطلب الكلي من تلك السلع والخدمات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا. ويعزي تضخم الطلب إلى العديد من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي (زكي، ١٩٩٣م):

(أ) الزيادة في الإنفاق الحكومي فالدولة ضخت اموالا ضخمة في الاقتصاد لإنشاء كثير من المشروعات مما ساهم في زيادة الطلب وبخاصة على مواد البناء مما زاد من ارتفاع أسعارها،

(ب) الزيادة في الطلب الاستهلاكي الخاص يشهد المجتمع السعودي طلبا استهلاكيا متزايد تجاوز حد الإسراف بحيث غلب عليه البذخ والمظهرية وزاد هذا الطلب أيضا مع زيادة الرواتب بنسبة ١٥٪ حيث أصبح لدى الأفراد سيولة أكثر وجهت لمزيد من شراء السلع الاستهلاكية،

(ج)الزيادة في الطلب الاستثماري أدى صرف كثير من مخصصات منشآت القطاع الخاص إلى زيادة طلبها من اجل التوسع ومزيد من الاستثمار وساعد ذلك تسديد جزء كبير من الدين العام الذي كان معظمه يخص البنوك على شكل سندات حكومية ضختها البنوك على هيئة قروض مصرفية للقطاع الخاص وتلبية لطلبهم الاستثماري والأفراد تلبيةً لطلبهم الاستهلاكي،

(د) الزيادة في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية مثلا إذا زاد الطلب على المنتجات البتروكيماوية ومنتجات الألبان المحلية زادت الأسعار في الداخل.

٦- تضخم التكاليف cost-push inflation

وهو التضخم الناشئ عن زيادة تكاليف الإنتاج من أجور ومرتبات أو مواد خام أو طاقة أو غيرها من عناصر التكاليف حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة كما تؤثر زيادة التكاليف على العرض الكلي من السلع والخدمات بحيث تؤدي لانخفاضه وفي حالة عدم انخفاض الطلب الكلي من السلع والخدمات أو بقائه على حالة فان الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى زيادة العرض الكلي فتتولد الاتجاهات التضخمية للأسعار. ويعزي تضخم التكاليف إلى العديد من الأسباب من أهمها ما يلي(البازعي، ١٩٩٧م):

(أ) زيادة أسعار المواد الأولية والوسطية الداخلة في إنتاج السلعة بما في ذلك أسعار الأراضي، فمثلاً شركة سابك رفعت أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في إنتاج بعض الأعلاف كالسماد مما زاد من ارتفاع أسعارها، وكذلك ارتفاع أسعار الغاز الذي تبيعه محلياً مما زاد من أسعار السلع والخدمات التي تعتمد عليه، أما تأثير ارتفاع أسعار الأراضي فهو يؤثر في ارتفاع أجور المحلات والمنازل وغيرها،

(ب) زيادة تكلفة الأجور التي يتقاضاها العمال فمثلا عندما زادت الدولة رواتب موظفيها بنسبة ١٥٪ زاد بعض منشآت القطاع الخاص رواتب موظفيها بالنسبة نفسها وعادة تضاف تلك الزيادة على سعر السلعة أو الخدمة المنتجة فالذي يتحملها هو المستهلك وليس المنتج،

(ج) معدل الفائدة وهو تكلفة رأس المال التي يدفعها المستثمر للمقرض سواء كان المقرض بنكا أو غيرها وتضاف عادة على سعر السلعة النهائي فالذي يتحملها هو المستهلك وليس المنتج أيضا،

(د) تلاعب التجار والمنتجين بالأسعار فعند وجود سبب ما لارتفاع الأسعار فانه يستغل لرفع أسعار سلع أخرى ليس لها علاقة بالارتفاع وإنما القصد هو تحصيل اكبر قدر ممكن من الربح، وإذا علمنا بان ٩٠٪ من اقتصاد المملكة منشآت صغيرة يدار معظمها من قبل عمالة وافدة تحرص على تحقيق قدر من الربح في أسرع وقت قبل عودتها إلى بلادها اتضح لك لماذا ترتفع الأسعار بهذه الصورة.

٧- التضخم المستورد Imported inflation

ويظهر هذا النوع من التضخم عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة وتظهر الآثار السيئة لهذا التضخم بصورة أكثر وضوحا عندما يكون الدولة أو الدول المصدرة تعاني أصلا من التضخم حيث ينشأ عن ذلك انتقال التضخم من الدولة المصدرة إلى الدول المستوردة كما يظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة عندما تكون كمية السلع والخدمات المستوردة تمثل حجما كبيرا من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة معينة فان هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة المستوردة ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها. ويعزي التضخم المستورد إلى العديد من الأسباب التي من أهمها ما يلي (البازعي، ١٩٩٧م):

(أ) انخفاض الدولار: تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار انخفاض عملتها من أجل معالجة العجز المستمر والمتزايد في ميزانها التجاري وذلك أن انخفاض الدولار يجعل الصادرات الأمريكية رخيصة فيزيد الطلب عليها ويجعل الواردات الأمريكية غالية فيقل الطلب عليها مما يسهم في إعادة التوازن إلى الميزان التجاري ويؤثر هذا الانخفاض في العملات المربوطة بالدولار كالريال السعودي عند صرفه بعملة أخرى كاليورو مثلا فقد

انخفض الدولار أمام اليورو أيضا فزادت قيمة الواردات المقيمة بغير الدولار،

(ب) ارتفاع أسعار النفط: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تضخم التكاليف في البلدان المستوردة له ومنها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما وباعتبار أن معظم وارداتنا هي من تلك الدول فإننا نستورد التضخم من تلك الدول الذي ساهم النفط بنصيب وافر فيه،

(ج) ارتفاع أسعار السلع العالمية بسبب غير النفط كالظروف الطبيعية أو الحروب أو الأحداث السياسية أو نحو ذلك .

٨- التضخم المشترك **Shared inflation**

وينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المتاحه للاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي بالمقارنة بحجم المعروض الكلي الثابت.

١-٤ النظريات الاقتصادية والتضخم

لقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنة على اهتمام المفكرين الاقتصاديين فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية من اجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار وما يترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد الوطني.

١-٤-١ المدرسة الكلاسيكية

يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي إلى ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، وهو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز حيث تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب **Excess Demand** يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية وتكون الفجوة التضخمية **Infaltionary Gap** هي التغيير عن هذا الاختلال بين الطلب والعرض (الآمين، ١٩٨٣).

١-٤-٢ المدرسة السويدية

أضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمية للنقود عاملا جديدا فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب والعرض الكلي، وترى هذه المدرسة أن هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كما ترى النظرية الكينزية وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. وقد أدى استمرار التضخم النقدي مع وجود معدلات عالية من البطالة أو انتشار ظاهرة التضخم الركودي **Inflationary Stagnation** (البازعي ١٩٩٧م).

١-٤-٣ مدرسة شيكاغو

أدت ظاهرة التضخم الركودي إلى عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان إلى النظرية الكمية للنقود حيث يرون أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة وان التضخم ظاهرة نقدية بحته ترجع إلى نمو النقود بكمية اكبر من نمو كمية الإنتاج أي أن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة.

١-٤-٤ مواضع الاتفاق والاختلاف

ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي **Monetarists** على أن معالجة ظاهرة التضخم المعرقلة لعملية التنمية لن تتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية تستهدف تحقيق التوازن بيم كمية النقود وحجم الناتج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض الطلب.

١-٤-٥ التضخم الهيكلي

ويقابل هذا الاتجاه للاقتصاديين النقديين الذين ركزو على الجانب النقدي من ظاهرة التضخم اتجاها آخر يرى في التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة في الاقتصاديات المختلفة وقد عرف اقتصاديو هذا الاتجاه بالهيلكيين **Structuralists** وقد كان شولتز أول من لفت النظر إلى أهمية

التحليل الهيكلي للتضخم الذي يبين وجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز بينان العرض عن التغيير ليتلاءم مع تغير بينان الطلب نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ويضيف شولتز إلى هذا الخلل عدم وجود بطالة والاقتراب من مستويات تشغيل عليا. ولا يقتصر ارتفاع الأسعار على تلك المنتجات التي زاد الطلب عليها وإنما يمتد إلى منتجات الصناعات التي انخفض الطلب عليها أيضا نظرا لقوة نقابات العمال التي تسهم في تجميد الأجور فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الخام التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي زاد الطلب على منتجاتها (البازعي، ١٩٩٧م).

ويرى الاقتصاديون الهيكليون أن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة هي التي وراء زيادة الطلب ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول، فيفسرون القوى التضخمية بمجموعة من الاختلالات تشمل: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية وجمود الجهاز المالي للحكومات وضألة مرونة عرض المنتجات الغذائية فضلا عن طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى ويخلص الاقتصاديون الهيكليون إلى ضرورة معالجة هذه الاختلالات الهيكلية للقضاء على ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفة بصفة خاصة بغير مواصلة جهود التنمية والمحافظة على مواردها.

١-٥ إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم عن طريق تبني بعض الإجراءات المرتبطة لكل من السياسة المالية أو السياسية النقدية (البازعي، ١٩٩٧م):

١-٥-١ السياسة المالية

- تضع وزارة المالية السياسة المالية **Fiscal Policy** للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيـرادات واستخدامها والفائض في الموازنة يـؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معد التضخم.
- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في

السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة

- خفض الانفاق الحكومي: يعد الانفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فإن الحد من هذا الانفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

١-٥-٢ السياسة النقدية: Monetry Policy

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية ومنها:

١-٥-٢-١ الأدوات الكمية

- زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي يقوم المصارف التجارية بها خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الانتمائية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الأجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

- دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من اجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

- زيادة نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الانتمائية لدى المصارف.

١-٥-٢-٢ الأدوات النوعية

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع المصارف التجارية الكبيرة والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل اكبر مما في دول أخرى.

١-٥-٣ معدلات سعر الفائدة Interest Rates

غالبا ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة أم متوسطة أو طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجل الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الآجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الآجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الآجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي. وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب هل رؤوس الأموال إذ تتجه توقعاتهم بان الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصاديا سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أما المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الآجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الآجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الآجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الآجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الآجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل (البازعي ١٩٩٧م).

١- معدل التضخم Inflation

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشأت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، وكما أشير إليه سابقا فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل وعلى افتراض أن تقديرات احدى منشآت الأعمال أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (١٠) مليون دينار وعند تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف أقامة هذا الخط الإنتاجي بل يتطلب (١٥) مليون دينار.

هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب هذه تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم ففي ألمانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في الولايات المتحدة الامريكية. (البسام، ١٩٩٩م).

٢- العرض والطلب: Supply & Demand

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأيه فرصة استثمارية يتم اختيارها ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

١-٦ التجارب الدولية لمكافحة التضخم

١-٦-١ مكافحة التضخم على مستوى دول الخليج

تعتبر مكافحة التضخم في دول الخليج أسهل من معالجته في الدول المتقدمة أو الاقتصاديات النامية غير النفطية بسبب الوفرة المالية ، فمعظم الطلب يتم تغطيته عن طريق الاستيراد ، وسواء كان التضخم في دول الخليج ناجماً عن زيادة الطلب أو عن ارتفاع كلفة السلع المستوردة ،فإن الموضوع يمكن أن يتم بزيادة المعروض السلعي أو من خلال التحكم بسعر الصرف .

وتحتاج دول الخليج العربية إلى تنسيق السياسات النقدية والمالية ، ليس فقط لمكافحة التضخم آفة التنمية، وإنما لخلق الظروف المناسبة لإجراء الوحدة النقدية فيما بينها على أسس سليمة وذلك من خلال :

١- رفع أسعار الفائدة بما يؤدي إلى ضبط السيولة في التداول والحد من الإنفاق .

٢- تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار .

٣- تقليص الإنفاق الاستهلاكي العام ، إذ إن ذلك أسهل من ترك النمو ضحية لاستفحال التضخم وتفشي آثاره السيئة .

٤- التنسيق في مجال تطوير الأسواق المالية وحفز المدخرات الصغيرة ورؤوس الأموال المهاجرة للعودة في مشروعات التنمية .

٥- تنسيق السياسات وتنشيط الرقابة على حجم التسهيلات الائتمانية .

١-٦-٢ مكافحة التضخم في الصين

لجأت الصين من الفترة الماضية إلى بعض الإجراءات التي سعت من ورائها إلى كبح جماح التضخم ، حيث أعلن البنك المركزي الصيني إلى رفع نسبه الاحتياطي الإلزامي للبنوك ٠,٥٪ وقد سبق ذلك عدة خطوات شبيهه . ويأتي هذا الارتفاع الأخير بعد أن رفع البنك المركزي متطلبات احتياطات البنوك من فترة سابقة بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع. ويعتقد الاقتصاديون أن هذه الخطوة تهدف في المقام الأول إلى السيطرة على التضخم خاصة بعد أن ارتفع مؤشر الاستهلاك بنسبة ٥٪ .

١-٦-٣ تجربة دولة الكويت في مكافحة التضخم

تجاهد دولة الكويت والتي تعد سابع أكبر مصدّر للنفط في العالم والدولة الخليجية الوحيدة التي لا تربط عملتها بالدولار لمكافحة التضخم الذي بلغ آفاق عالية في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة التي طرأت على أسعار الغذاء وتكاليف السكن .

وقد أقرّت دولة الكويت في أواخر عام ٢٠١٠م حزمة من الإجراءات هدفت إلى وضع إستراتيجية لمكافحة التضخم ، وقد تضمنت هذه الحزمة ما يلي :

١- العمل على زيادة الدعم وتوسعة نطاقه .

٢- تأسيس لجنة لحماية المستهلك لمنع التلاعب والاحتيال وتصدير المنتجات المدعومة .

٣- تخصيص ميزانية إضافية لتنفيذ البرنامج الداعم لمكافحة التضخم .

٤- السماح للجمعيات الاستهلاكية التعاونية التي يتعامل معها المواطنون للحصول على

المنتجات المدعومة بالاستيراد بشكل مباشر بهدف خفض الأسعار .

٥- العمل مع الدول العربية على الاستثمار في إنتاج الغذاء وفي الزراعة خارج الوطن لتأمين إمدادات المواطنين بالسلع الأساسية .

١-٦-٤ التجربة السورية في مكافحة التضخم

منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت الاتجاهات التضخمية بالظهور في سوريا ،ففي أواسط السبعينات أعدت الخطة الخمسية الرابعة التي تميزت بارتفاع ملحوظ في معدلات الاستثمار والإنفاق العام الجاري مما ساعد في زيادة الطلب الكلي على عوامل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، ومنذ هذه الفترة حتى أواخر السبعينات كان التضخم الزاحف يتسلل إلى السوق المحلية بمعدلات طفيفة للغاية لم يتأثر بها معيشة المواطن السوري إلى حد كبير . ومع بداية الثمانينات بدأت هذه المعدلات بالازدياد بشكل ملحوظ نتيجة العديد من العوامل يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

١- عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة التي تمثلت في إقامة المشروعات الصناعية والزراعية خلال السبعينات حيث بدأ الجهاز الإنتاجي قاصراً عن تلبية النمو المتزايد من حجم الطلب الكلي من السوق فضلاً عن الإنفاق المتزايد في القطاعات الخدمية غير المنتجة.

٢- ترافق ذلك مع ارتفاع معدلات إصدار النقد وزيادة حجم الكتلة النقدية لوتيرة لا تتناسب مع معدلات النمو المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي .

٣- الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية والاعتماد على استيراد التجهيزات وعدد غير قليل من الموارد الأولية والسلع الاستهلاكية ، الأمر الذي أسهم من ناحية أخرى في ارتفاع تكلفة وحدة الناتج المحلي.

وهذه الأسباب وغيرها أدت إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والى ارتفاع ملحوظ في مستوى الأسعار العام ، أي أسعار عوامل الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات ، وتجسّد ذلك في تدني مستوى المعيشة لفئات اجتماعية واسعة وخاصة أصحاب الدخل المحدود . ومنذ بداية التسعينات بدأت معدلات التضخم في

التقلص إلى حد كبير نتيجة ارتفاع العرض الكلي مقابل الطلب ، وتميزت هذه الفترة بوجود فائض من الإنتاج في بعض القطاعات وخاصة الصناعية منها ، حيث أتبعت الدولة السياسات التالية :

١- تجميد الأجور والحد من ارتفاعها .

٢- الحد من زيادة الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري .

٣- اللجوء إلى تثبيت سعر الصرف .

وقد نتج عن هذه السياسات ظهور الانكماش والركود مع ارتفاع معدلات البطالة ؛ ومما لا شك فيه أن سوريا تمتلك إمكانيات بشرية ومادية كبيرة وقاعدة إنتاجية واسعة تمكنها من توفر الشروط الموضوعية لحل هذه المشكلات التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد. ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت سوريا في تطبيق حزمة من السياسات يمكن من خلالها كبح جماح التضخم ومن أبرز هذه السياسات :

أ- ضبط الإنفاق العام والحد من تسارع الطلب بقصد الوصول ب إلى مستويات العرض الكلي .

ب- اتخاذ بعض الإجراءات الضريبية الملائمة ووضعها في الإطار الذي يمكن معه من مكافحة التضخم .

ج- الابتعاد عن سياسة التمويل بالعجز.

د- الرقابة على الجهاز المصرفي وخاصة في مجال الائتمان .

هـ- العمل على تثبيت الأسعار وتكوين مؤسسات حماية المستهلك .

و- تدعيم المؤسسات الادخارية بحيث يمكنها امتصاص الفائض النقدي لدى الأفراد .

١-٦-٥ تجربة المكسيك بمكافحة التضخم

بدأت حكومة المكسيك اعتباراً من عام ١٩٨٢م بتطبيق برنامج للتكييف الاقتصادي، وقد تبع ذلك إلى تطبيق برنامج إصلاح ضريبي واسع، وألغيت القيود المفروضة على أسعار الفائدة، وسمحت للأجانب بتملك المشاريع الاستثمارية، وألغيت اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في أداء جهاز الأسعار مما نشأ

عنه غرق المكسيك في دوامة التضخم، حيث ارتفعت معدلاته إلى آفاق عالية.

وقد أدى ذلك قيام السلطات المكسيكية إلى اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية تمثلت فيما يلي :

(١) سحب الدعم المقدم لسعر الصرف للعملة المحلية .

(٢) فرض تجميد قسري للأجور وأسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات .

(٣) تجميد سعر الصرف وتثبيته عند مستوى محدد.

وقد أدى هذه الإجراءات إلى خفض واضح وملحوظ في التضخم ، وقد ساعد في تلك الإجراءات التي أتبعها صندوق النقد الدولي من خلال توفير ائتمانات وصلت إلى حوالي ٣،٦ مليار دولار ؛ ثم أضيف إليها ٦٠٠ مليون دولار . كما أدى إلغاء ٢,٦مليار دولار من الديون التي على المكسيك إلى تحسين الأوضاع وتخفيض مستوى التضخم .

١-٧ الإختلالات الهيكلية للتضخم في الاقتصاد السعودي

تتعدد الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة التضخم وما يصاحبها من الارتفاع المستمر والمتصاعد لأسعار السلع والخدمات، وبالتالي تدهور القوة الشرائية للنقود وما ينجم عنها من ضعف قدرة النقود في تأدية وظائفها كمخزن للقيمة وعرقلة جهاز الثمن في التعبير عن تباين الأهمية النسبية للسلع والخدمات، علاوة على ما يترتب على التضخم من سوء توجيه الاستثمارات، حيث قد تندفع الأموال إلى مشاريع أقل حيوية وغير إنتاجية بدافع الوهم النقدي.

كما يترتب على التضخم ارتفاع في نفقات الدولة وامتصاص الفوائض الجارية في ميزان المدفوعات، نظرا لارتفاع أسعار الواردات بفعل التضخم المستورد علاوة على مواجهة أعباء خدمة الدين الأجنبي. هذا إلى جانب الخطر الحقيقي للتضخم الناجم عن الحد من معدلات النمو الحقيقة والصعوبة النسبية في تقويم أداء وجدوى المشروعات الإنتاجية. كما يحدث التضخم أثارا سلبية على المواطنين، تتمثل في كلا من تدهور القوة الشرائية وانخفاض دخولهم ولاسيما أصحاب الدخول الثابتة، مما يترتب عليه تدهور مستوى المعيشة.

هذا إلى جانب اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وفقدان المعايير الاجتماعية الحقيقية أمام تصاعد المعيار النقدي.

١-٧-١ التضخم كظاهرة هيكلية

بدا الفكر الاقتصادي يهتم بدراسة التضخم الهيكلي **Structural Inflation** وزيادة كمية النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار. ويعزى التضخم الهيكلي إلى الاختلالات القائمة في اقتصاديات الدول النامية وتتمثل تلك الاختلالات فيما يلي:

١- الخلل الناجم عن ضعف التشابك القطاعي و تفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين القطاعات المختلفة. فعلى سبيل المثال ضعف نمو القطاع الزراعي، يؤدي إلى عدم قدرة ذلك القطاع على توليد فائض زراعي مناسب يدعم الصناعات التحويلية. وبالتالي يشكل عبء على الدولة لاستيراد المواد الغذائية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية لها.

٢- الخلل في هيكل توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث يشكل ضعف الإنتاجية الزراعية والهجرة من الريف إلى المدن تزايد البطالة المقنعة، وبالتالي ضعف قوة العمل المنتج ونقص العمالة الفنية المدربة.

٣- اختلال هيكل التجارة الخارجية، حيث أن هياكل اقتصاديات معظم الدول المتخلفة تدرج ضمن المنظومة الرأسمالية الدولية كدول مصدرة للمواد الخام (الأولية) مع تخصص أحادي الجانب، مما يعرضها إلى عمليات التبادل غير المتكافئ (الميزان التجاري غير موافق). كما تعتمد تلك الدول على الواردات الأجنبية بشكل كبير في سد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، وبالتالي تصحيح معدلات الدولية الصافية والإجمالية في غير صالحها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم المحلية.

٤- الخلل في هيكل توزيع الدخل الوطني بين عوائد العمل والعوائد الملكية.

٥- ضعف البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية وما يتطلب بنائها واستكمالها من نفقات ضخمة يضطر أمامها، المخطط الاقتصادي إلى زيادة وسائل الدفع بدون مقابل سلعي في جانب المعروض.(مصطفى،١٤٠٢هـ)

١-٧-٢ الجوانب الهيكلية للتضخم في الاقتصاد السعودي

مازال الاقتصاد السعودي متوجها نحو الخارج على مستوى المدخلات والمخرجات. فعلى مستوى المدخلات تلعب الواردات دوراً فعّالاً في المعروض من السلع والخدمات، ومواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما على مستوى المخرجات، فتلعب الصادرات البترولية دوراً رائداً ومؤثراً في جميع المتغيرات الاقتصادية المحلية. ويتضح من استعراض البيانات الواردة بجدول (١-١) ما يلي:

١- ازدادت جملة قيمة إيرادات الدولة من ٣٤٨,١ مليار ريال عام ١٩٨٠م إلى حوالي ١١٠٠,٩٩ مليار ريال عام ٢٠٠٨م، ثم إنخفضت إلى ٥٠٩,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩م.

٢- ازدادت قيمة إيرادات الزيت من ٣١٩,٣١ مليار ريال، بنسبة بلغت ٩١,٧٪ من جملة إيرادات الدولة عام ١٩٨٠م، إلى حوالي ٩٨٣,٣٧ مليار ريال، بنسبة بلغت ٨٩,٣٪ من إجمالي إيرادات الدولة عام ٢٠٠٨م، ثم إنخفضت إلى ٤٣٤,٤٢ مليار ريال، بنسبة تبلغ ٨٥,٢٪ من جملة إيرادات الدولة عام ٢٠٠٩م.

٣- ازدادت قيمة الإيـرادات الأخرى من حوالي ٢٨,٨ مليار ريـال، نسبة بلغت ٨,٣٪ من إجمالي إيرادات الدولة عام ١٩٨٠م، إلى حوالي ١١٧,٦٢ مليار ريال، بنسبة بلغت ١٠,٧٪ من إجمالي إيرادات الدولة عام ٢٠٠٨م، ثم إنخفضت إلى ٧٥,٣٩ مليار ريال، بنسبة بلغت ١٤,٨٪ من إجمالي إيرادات الدولة عام ٢٠٠٩م. ومما سبق يتضح أن قطاع النفط يساهم بنسبة كبيرة تصل في المتوسط إلى ٨١,٦٪ في تيار التدفق النقدي المحلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩م.

جدول (١-١): المصادر الحقيقية لإيرادات المملكة العربية السعودية وأهميتها النسبية خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م

السنة	إيرادات الزيت		إيرادات أخرى		إجمالي الإيرادات بالمليار ريال
	القيمة بالمليار ريال	%	القيمة بالمليار ريال	%	
١٩٨٠	٣١٩,٣١	٩١,٧	٢٨,٨	٨,٣	٣٤٨,١
١٩٨٥	٨٨,٤٣	٦٦,٢	٤٥,١٤	٣٣,٨	١٣٣,٥٧
١٩٩٢	١٢٨,٧٩	٧٥,٩	٤٠,٨٦	٢٤,١	١٦٩,٦٥
١٩٩٥	١٠٥,٧٣	٧٢,٢	٤٠,٧٧	٢٧,٨	١٤٦,٥٠
٢٠٠٠	٢١٤,٤٢	٨٣,١	٤٣,٦٤	١٦,٩	٢٥٨,٠٧
٢٠٠٥	٥٠٤,٥٤	٨٩,٤	٥٩,٨٠	١٠,٦	٥٦٤,٣٤
٢٠٠٨	٩٨٣,٣٧	٨٩,٣	١١٧,٦٢	١٠,٧	١١٠٠,٩٩
٢٠٠٩	٤٣٤,٤٢	٨٥,٢	٧٥,٣٩	١٤,٨	٥٠٩,٨١

المصدر: جمعت وحسبت من: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس و الأربعون، ٢٠١٠م

وفيما يتعلق بالاستثمار الثابت (تكوين رأس المال الثابت) وتوزيعه على مختلف القطاعات وفقاً لتصنيف مصلحة الإحصاءات العامة، يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدول (١-٢) ما يلي:

١- ازدادت قيمة الاستثمارات الثابتة الموجهة للتشييد من ٨٢,٨٧ مليار ريال بنسبة تبلغ ٧٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة عام ١٩٨٠م، إلى حوالي ١٣٨,٦٢ مليار ريال، بنسبة تبلغ ٤٦,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة عام ٢٠٠٧م.

٢- ازدادت قيمة الاستثمارات الثابتة الموجهة لمعدات النقل من ٧,٤٥ مليار ريال، بنسبة بلغت ٧,٠٪ عام ١٩٨٠م، إلى حوالي ٣٥,١٧ مليار ريال، بنسبة بلغت ١١,٩٪عام ٢٠٠٧م.

٣- ازدادت أيضا قيمة الاستثمارات الموجهة للمكائن والمعدات من ١٦,٠٦ مليار ريال بنسبة بلغت ١٥,١٪عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٨٧,٥ مليار ريال، بنسبة بلغت ٢٩,٦٪ عام ٢٠٠٧م.

ومما سبق يتضح زيادة الأهمية بالنسبة للاستثمارات الثابتة الموجهة لمعدات النقل والمكائن والمعدات، بينما تراجعت الأهمية النسبية لقيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع

التشييد والتي مازالت تحتل نسبة كبيرة تصل في المتوسط إلى ٦١,٨٦ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧م، ومن المعروف أن هذا القطاع لا يستطيع المساهمة في تيار الإنتاج (التدفق السلعي) إلا بشكل غير مباشر وبعد مضي فترة كافية، علاوة على الاستثمارات في مجال الخدمات مثل السدود والإنفاق والطرق والمطارات.

جدول (١-٢): التوزيع النسبي للاستثمارات الثابتة على مختلف القطاعات خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩م.

السنة	تشييد		معدات النقل		المكائن والمعدات		إجمالي رأس المال الثابت بالمليار ريال
	القيمة بالمليار ريال	٪	القيمة بالمليار ريال	٪	القيمة بالمليار ريال	٪	
١٩٨٠	٨٢,٨٧	٧٧,٩	٧,٤٥	٧,٠	١٦,٠٦	١٥,١	١٠٦,٣٨
١٩٨٥	٥٦,٨٦	٧٤,٥	٨,٥٠	١١,١	١٠,٩١	١٤,٣	٧٦,٣١
١٩٩٠	٥٤,٤٠	٧٢,٧	١١,٨٩	١٥,٩	٧,٤٨	١٠,٠	٧٤,٣١
١٩٩٥	٦٢,٨٣	٦٧,٢	١٢,١٤	١٣,٠	١٢,١٧	١٣,٠	٩٣,٥٦
٢٠٠٠	٥٦,٥٧	٤٥,٩	١٩,٩٣	١٦,٢	٣٧,٤٩	٣٠,٤	١٢٣,٣٢
٢٠٠٥	٩٣,٦٢	٤٧,٩	٢٨,٨٠	١٤,٧	٥٥,٩٢	٢٨,٦	١٦٥,٦٣
٢٠٠٧	١٣٨,٦٢	٤٦,٩	٣٥,١٧	١١,٩	٨٧,٥٠	٢٩,٦	٢٩٥,٦٣
٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	٣٤٧,٥١

المصدر: جمعت وحسبت من: النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس و الأربعون ٢٠١٠م

وبمقارنة الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي ببقية القطاعات، يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي ١٪ عام ١٩٨٠م، ثم ازدادت إلى ٥,٩ ٪ عام ١٩٩٥م وأخيراً بلغت ٢,٩٪ عام ٢٠٠٩م- جدول (١-٣). ويترتب على انخفاض مساهمة القطاع الزراعي وبطء نمو إنتاجية ما يلي:

١- لا يسمح بتوليد فائض زراعي مناسب يدعم التوازن الاقتصادي ويخفف من الاعتماد على التدفق النقدي الحكومي وخاصة في مجالات التسليف والدعم للسلع الرئيسية.

٢- يتسبب في اللجوء إلى الخارج لتلبية الاحتياجات من المواد الغذائية.

٣- تسريح العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى وخاصة الخدمات وهي في حد ذاتها غير منتجة وتتسم بارتفاع أجورها.

٤- الهجرة من الريف إلى المدن يشكل ضغط على المساكن الحديثة وارتفاع تكاليف البناء والإيجارات.

جدول (١-٣): تطور الدخل الزراعي المحلي وأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م.

السنة	الدخل الزراعي المحلي		إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالمليون ريال
	القيمة بالمليون ريال	%	
١٩٨٠	٥٣٩٩	١,٠	٥٤٦٦٠٤
١٩٨٥	١٣٧٨٩	٣,٧	٣٧٦٣١٨
١٩٩٠	٢٥١٤٢	٥,٧	٤٣٧٣٣٤
١٩٩٥	٣١٥٩٨	٥,٩	٥٣٣٥٠٤
٢٠٠٠	٣٤٩٧٣	٤,٩	٧٠٦٦٥٧
٢٠٠٥	٣٨٢٨٠	٣,٢	١١٨٢٥١٤
٢٠٠٩	٤١٤١٩	٢,٩	١٤٠٩١٢٤

المصدر: جمعت وحسبت من: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

الباب الثاني

قياس التضخم والعوامل المحددة له في الاقتصاد السعودي

الباب الثاني
قياس التضخم والعوامل المحددة له
في الاقتصاد السعودي

٢-١ المقدمة

يمكن قياس معدل التضخم والفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي من خلال نوعين من المعايير أولهما المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار وثانيهما المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي (زكي١٩٨٠م).

٢-٢ المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار (الأرقام القياسية)

الرقم القياسي هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة سعرا، كمية، قيمة، أو أجراً بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة ومكانا جغرافيا معيناً، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي وسمي الوقت أو المكان الذي تنسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس كما يسمى الوقت أو المكان الذي نسبة إلى فترة أو مكان المقارنة.

٢-٢-١ صيغ الأرقام القياسية

يمكن تمييز صيغتين أساسيتين من صيغ الأرقام القياسية هما الصيغ البسيطة والصيغ المرجحة ونلقى فيما يلي الضوء على كلا الصيغتين:

٢-٢-١-١ الصيغ البسيطة للأرقام القياسية

وتشتمل هذه الصيغ ثلاثة أشكال هي(زكي، ١٩٩٣م):

١. المناسيب

يعتبر منسوب السعر من أبسط الأمثلة للرقم القياسي وهو يعبر عن نسبة قيمة المتغير في فترة المقارنة إلى قيمة نفس المتغير في فترة الأساس، فإذا كانت (P_0) تمثل السعر

$$L_p = \frac{P_n}{P_0}.100$$

خلال فترة الأساس، و (Pn) في فترة المقارنة

والنتيجة تكون معبر عنها بنسبة مئوية حيث تزيد قيمة (L_p) عن ١٠٠٪ إذا زاد السعر في فترة المقارنة عنه في فترة الأساس والعكس صحيح.

٢- الطريقة التجميعية البسيطة للمناسيب

وفي هذه الطريقة يكون الرقم القياسي عبارة عن مجموع أسعار أو كميات السلع في سنة المقارنة معبراً عنها كنسبة مئوية من مجموع أسعارها وكمياتها في سنة الأساس وبذلك فإن المعادلة تأخذ الصورة التالية:

$$L_p = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} . 100$$

حيث: ($\sum P_o$) مجموع أسعار نسبة الأساس

($\sum P_n$) مجموع أسعار سنة المقارنة

الوسط الحسابي المناسيب الأسعار:

يعبر عن هذا الرقم بالمعادلة التالية:

$$L_p = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \div N$$

حيث N تمثل عدد مناسيب الأسعار المستخدمة (أو السلع)

٢-٢-١-٢ الصيغ المرجحة للأرقام القياسية

للتغلب على مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة نقوم بترجيح أسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل معين ويستخدم عادة كمية السلعة المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو الأهمية النسبية للسلعة كذلك بالنسبة للأجور فإن إجمالي الأجور المدفوعة في كل قطاع تعتبر أوزانا مناسبة وهناك ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا سنستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو المقارنة أو السنة النموذجية.

١- رقم لاسبير

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس وهناك صيغتان لهذا الرقم: الصيغة الأولى هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي:

صيغة لاسبير للأسعار = $$100 \times \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى لو تغييرات أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا

أما الصيغة الثانية فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي:

صيغة لاسبير للكميات= $$100 \times \frac{\sum q_n P_0}{\sum q_0 P_0}$$

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

٢- رقم باشي

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة وله أيضا صيغتان كما في رقم لاسبير:

صيغة باشي للأسعار= $$100 \times \frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n}$$

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في فترة المقارنة مرجحة بأسعار فترة المقارنة و أسعار فترة الأساس وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار وهو فرض غير مقبول أيضا.

صيغة باشي للكميات= $$100 \times \frac{\sum q_n P_n}{\sum q_0 P_n}$$

في هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة وهو فرض غير جائز أيضا. وبالرغم من الاختلاف بين رقمي لاسبير وباشي الناجم عن اختلاف الأوزان المستخدمة إلا أن كليهما يشيران إلى الاتجاه نحو التغيير وإن الرقمين يعتمدان على مقارنة القيم مع اختلاف الغرض المستخدم لساب القيمة.

٣- الرقم القياسي الأمثل

يتضح مما سبق أن رقم لاسبير يجعل الرقم القياسي متحيز إلى أعلى لأنه مبني على الترجيح بأوزان فترة الأساس على عكس رقم باشي الذي يستند على الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع صيغة الرقم إلى أسفل، وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجييحن وقد كانت صيغة فيشير أهمها حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسياُ أمثلاً ولتأخذ صيغة الوسط الهندسي للصيغتين السابقتين:

الرقم القياسي الأمثل للأسعار (فيشر) = $\sqrt{\text{رقم باشي للأسعار} \times \text{رقم لاسبير للأسعار}}$

$$\sqrt{100 \times \frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n} \times \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}}$$

أما الرقم القياسي الأمثل للكميات فصيغته كما يلي:

الرقم القياسي الأمثل للكميات (فيشر) =

$$\sqrt{100 \times \frac{\sum q_n p_n}{\sum q_0 p_n} \times \frac{\sum q_n p_0}{\sum q_0 p_0}}$$

أي انه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للكميات مضروبة بصيغة باشي للكميات

٤- رقم مارشال – ادجورث القياسي

هو صيغة تجميعية مرجحة باستخدام طريقة السنة النموذجية وتكون الأوزان في هذه الحالة عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة فتكون الكمية النموذجية:

$$(q_t) = \frac{1}{2}(q_0 + q_n)$$

وتكتب صيغة مارشال أدجورث كما يلي:

الرقم القياسي لمارشال – ادجورث القياسي للأسعار=

$$\frac{\sum p_n(q_0 + q_n)}{\sum p_0(q_0 + q_n)}$$

٥- الوسط المرجح للمناسيب

يستخدم للتغلب على العيوب الموجودة في طريقة البسيط المناسيب والوسط الحسابي المرجح هو الأكثر شيوعا رغم إمكانية استخدام أوساطا أخرى مرجحة مثل الوسط الهندسي المرجح وبهذه الطريقة يرجح كل منسوب سعر بالقسمة الإجمالية للسلعة بدلا من الوحدات النقدية وحيث أنه يمكن الحصول على قيمة للسلعة بضرب السعر p في الكمية q فان الأوزان التي تعطي بالصيغة هي pq. تستخدم ثلاثة صيغ من الوسط الحسابي المرجح للمناسيب تختلف باختلاف سنة الترجيح المستخدمة سواء كانت سنة الأساس أو المقارنة أو السنة النموذجية والتي يعبر عنها بالقيم P_0q_0 ، P_nq_n ، P_tq_t على التوالي.

الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار باستخدام قيمة سنة الأساس كأوزان ترجيحية

$$: \frac{\sum(p_n/p_0)(p_0q_0)}{\sum p_0q_0} = \frac{\sum p_nq_0}{\sum p_0q_0}$$

وهو ما يطابق نفس صيغة لاسبير الواردة آنفا.

الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار باستخدام قيمة سنة المقارنة كأوزان ترجيحية

$$\frac{\sum(p_n/p_0)(p_n q_n)}{\sum p_n q_n}$$

الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار باستخدام قيم سنة نموذجية كأوزان ترجيحية.

٢-٢-٢ استعمالات الأرقام القياسية

تتنوع استخدامات صيغ الأرقام القياسية التي تم استعراضها وان كانت تتركز بغالبيتها في المجالات الاقتصادية.

١-الرقم القياسي لتكاليف المعيشة Consumer Price Index

يعكس هذا الرقم التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، ويمكن اعتباره مؤشراً لأسعار البيع بالتجزئة. وتستخدم طريقة العينة في حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وتعتمد هذه الطريقة على النمط الإنفاقي لعينة من الأسر التي تعيش في كل من الريف والحضر. يقيس هذا الرقم مدى التغير في مجموع السلع والخدمات المستهلكة من قبل أفراد المجتمع سنويا والتعبير عن ذلك برقم واحد، وهذا لا يعني أن على الأخصائيين البحث في الأرقام القياسية لآلاف السلع التي يستهلكها المجتمع، فهذه عملية شاقة وغير عملية فالأمر هنا يتعلق بصيغة رقم قياسي لأسعار التجزئة للسلع التي يتعامل بها الأفراد أو الأسر مع إجراء عملية ترجيح مناسبة مبينة على أساس أوزان يجري تحديدها وتغييرها بين فترة زمنية وأخرى مع الأخذ بالاعتبار تغير عادات وأنماط الاستهلاك والانفاق والتي تعتبر أبحاث ميزانية الأسرة أساسا لتحديد اتجاهاتها.

وفيما يلي تلخيصا لأهم الخطوات التي يجب أتباعها من أجل تركيب الرقم القياسي لنفقة المعيشة (زكي، ١٩٩٣م):

أ. تبوب جميع السلع والخدمات الإنسانية في عدة مجموعات رئيسية غالبا ما يكون عددها

تسع مجموعات هي: الطعام والشراب والسجاير والملابس وملبوسات القدم والإيجار والوقود والقوى المحركة والأثاث والتأثيث والعناية الطبية والخدمات الصحية والنقل والمواصلات وخدمات الترفية والتسلية والتعليم والثقافة والسلع والخدمات المتنوعة المدفوعات التحويلية.

ب. يتم تركيب رقم قياسي لأسعار كل مجموعة من المجموعات التسع السابق ذكرها وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لمناسيب أسعار السلع والخدمات الداخلة في المجموعة.

ج. ترجح الأرقام القياسية للأسعار الناتجة بأوزان نسبية تحدد على أساس الأهمية النسبية لكل مجموعة وتقدر من أبحاث خاصة أهمها أبحاث ميزانية الأسرة وأبحاث أن عملية جمع البيانات عن أسعار السلع قد تكون سهلة نسبيا إلا أن يواجه العاملين في هذا المجال هو كيفية جعل هذه الأسعار قابلة للمقارنة من شهر لشهر أو من عام لعام فمن المعروف أن سلعة بسيطة كالخبز قد نجدها مختلفة من مكان لآخر في نفس القطر أو من نوع لآخر في نفس المدينة أو حتى في نفس المخبز الذي ينتجها وهو ما يحول دون توحيد وحدتها السعرية وهناك ميادين أكثر تعقيداً كالملابس التي نجد قابلية المقارنة بين أسعارها المسعرة أكثر صعوبة وينطبق الشي نفسه على المسكن وغيره وعليه فانه يصعب إيجاد رقم قياسي لتكاليف المعيشة يرضى عنه الجميع.

٢- الرقم القياسي لسعر المستهلك

هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراه من قبل المستهلك ومن الضروري ملاحظة أن التغيرات في أسعار المستهلك تتأثر بعدة عوامل من أهمها أسعار التجزئة أما العوامل الأخرى فهي المتعلقة بالتغيرات في نوعية وكمية السلع والخدمات والمبالغ التي صرفت عليها وعليه فان الرقم القياسي لسعر المستهلك هو مقياس للتغيرات في الأسعار فقط وليس مقياسا للتغيرات في تكلفة المعيشة كما يختلف الرقم القياسي لسعر المستهلك عن الرقم القياسي لسعر التجزئة من حيث أن الأخير يتعلق بأسعار جميع السلع التي تدخل ضمن تجارة التجزئة بينما يتركز الاهتمام بالرقم القياسي لسعر المستهلك على السلع

والخدمات المشتراه من قبل المستهلك حيث يقتصر فقط على قياس التغيير خلال فترة زمنية في تكلفة مجموعة ثابتة من السلع والخدمات تسمى سلى المستهلك. ويستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي كما يستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشد به في ما يتعلق بميزانية الأسرة ومصادر التمويل وإضافة إلى استخدامه كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة أما في مجال الحسابات القويمة فيستخدم كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات الاستهلاك.

٣- الرقم القياسي لأسعار الجملة Wholesale Price Index

ويضم هذا الرقم مجموعات سلعية هامة مثل الحاصلات الزراعية والدواجن والأسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية ومواد البناء والأخشاب، والمواد الغذائية والمشروبات والبترول ومواد الوقود والمواد الكيماوية والأدوية. والدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة هو أن الارتفاع الذي يطرأ عليها ما يلبث أن ينعكس بالضرورة بعد ذلك في الأرقام القياسية لأسعار التجزئة. وأن الأسعار المستخدمة في هذا المعيار هي أسعار السلع المتبادلة في حصص منظمة أو أسواق منتظمة أو أسعار المنتج والتغير المقياس للأسعار هنا يكون سعر سلعة واحدة أو مجموعة سلع أو خليط من أسعار سلع ويقتضي الرقم القياسي لأسعار الجملة إجراء مسوحات بالعينة كما هو الحال بالنسبة لأسعار المستهلك او نفقة المعيشة و لأهمية هذا الرقم يلجأ الاحصائيون عادة إلى مسح أسعار ٢٦٠٠ سلعة في منتصف كل شهر وتحسب الأسعار القياسية منفصلة للسلع حسب تصنيفاتها. وأهم التصنيفات المتبعة التصنيف حسب العملية للسلعة حيث تقسم السلع إلى سلع المواد الخام وسلع المواد الوسطية والسلع النهائية وهناك تصنيف إنتاج الحقول الزراعية الذي يقسم الى السلع الطازجة والدواجن والثروة الحيوانية ويحسب الرقم القياسي لأسعار الجملة بطريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية:

$$\frac{\sum(p_n/p_0)(p_n q_n)}{\sum p_n q_n}$$

٤- الرقم القياسي للإنتاج

يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد القومي أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي وذلك خلال فترة معينة قد يتحدد بسنة أو بعدة سنوات وعلية فانه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وبالنسبة للرقم القياسي للإنتاج الصناعي فهو يقييس التغيرات المادية التي تحدث في كمية مخرجات الصناعات الاسترخاجية كمخرجات المناجم والمحاجر والبترول والغاز وكذلك الصناعات التحويلية بكافة قطاعاتها. وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط والقمح ...الخ. وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة إليها فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي.

٥- الرقم القياسي الضمني Implicit Index

يهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم كمؤشر للاتجاهات التضخمية ويمكن حسابه من المعادلة:

الرقم القياسي الضمني =

(الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) × ١٠٠

ومن المعروف أن الدخل المحلي الإجمالي يتم تقييمه بأسعار السوق، كما يتم تقييمه بتكلفة عناصر الإنتاج الثابتة، فإذا كان الرقم القياسي الضمني = ١٠٠ فإن ذلك يعني وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد عن ١٠٠ دل ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويعتبر الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار وذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد السعودي، كما أنه يضم أسعار كل من الجملة والتجزئة على السواء (زكي، ١٩٨٠م).

٢-٢-٣ الخصائص الإحصائية للأرقام القياسية :

تشمل الخصائص الإحصائية المرغوب توافرها في الأرقام القياسية ما يلي:

- الموجبية **positivity** الرقم القياسي يجب أن يكون موجبا

- الاستمرارية **continuity** الرقم القياسي جالة مستمرة في الأسعار والكميات

-التناسبية **proportionality** إذا زادت كل الأسعار بنسبة معينة فإن الرقم القياسي للسعر يجب أن يزيد بنفس النسبة وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي للكمية في حالة زيادة مقادير السلع.

-عدم التمييز **dimentional invariance** يجب أن لا يتأثر الرقم القياسي بوحدات القياس للأسعار والمقادير.

والغرض من هذه الخصائص الأربعة إضفاء الانتظامية **regularity** والمعيارية على المؤشر من الناحية الرياضية وبالتالي تقنين صحة استخدام الرقم القياسي في إجراء المقارنات.

- الاختبار المعاكس للزمن **Time – reversal test** للنقطتين الزمنيتين t و s $\left(P_{st}=\frac{1}{P_{ts}}\right)$

ويستفاد من هذه الخاصية في تعديل سنة الأساس في الأرقام القياسية المنشورة مثلا لتعديل سنة الأساس في سلسلة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة التي تصدرها وكالة الإحصاء في قطر ما من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ تقسم كل الأرقام القياسية في السلسلة على الرقم القياسي لسنة ١٩٨٧.

- اختبار القيمة المتوسطة **mean – value test** يجب أن يقع الرقم القياسي للسعر بين اقل و أعلى سعر نسبي للسلع وكذلك الحال للرقم القياسي للكمية بالنسبة للمقادير النسبية للسلع والغرض من هذا الاختبار هو التأكد من صحة حساب الرقم القياسي بمقارنته مع اقل واكبر تغيير في الأسعار أو المقادير النسبية للسلع المكونة لسلة المؤشر.

-الاختبار المعاكس للعامل **factor – reversal test** ويعني أن $V_{st}=P_{st}\times Q_{st}$ وتعرف هذه الخاصية أيضا بالازدواج الذاتي.

- الاختبار الدائري المتعدي **circularity test Transitivity** لأي ثلاث نقاط s و t و r يعني هلا الاختبار أن $P_{st} = P_{sr} \times P_{rt}$ أي أن المقارنة المباشرة بين s و t تؤدي إلى نفس المقياس كما لو كانت المقارنة غير مباشرة خلال r وتعتبر هذه الخاصية ضرورية لصحة المقارنات المقطعية المتعددة الإطراف للإنتاجية.

هذا ويستوفي مؤشر فيشر كل خصائص الأرقام القياسية المذكورة أعلاه عدا الاختبار الدائري كما يستوفي مؤشر تورنفست كل الخصائص المذكورة ماعدا خاصتي الاختبار المعاكس للعام والاختبار الدائري وهذا يفسر سر الاستخدام الواسع لهذين المؤشرين في الدراسات التطبيقية.

٢-٢-٤ الأرقام القياسية والنظرية الاقتصادية

في ظل فرضيات السلوك الأمثل وانتظام التقنيات الإنتاجية فان رقمي لاسبير وباشي يحدان من أعلى و أسفل الرقم القياسي الحقيقي من ناحية النظرية الاقتصادية ويعطي رقم فيشير تقريبا جيدا للرقم الحقيقي وإذا أضفنا للظروف أعلاه أن دالة الإيراد في حالة المخرجات او دالة التكلفة في حالة المدخلات تمثلها دالة اللوغريتم المتعدي **translog** مع استيفاء بعض الشروط الأخرى فان رقم تورنفست القياسي يكون مساويا للرقم القياسي الحقيقي من ناحية النظرية الاقتصادية أما إذا كانت دالة التكلفة تمثلها الدالة التربيعية **Quadratic K** فان رقم فيشر يكون مساويا للرقم القياسي الحقيقي من ناحية النظرية الاقتصادية وتظهر هذه النتائج دعم النظرية الاقتصادية لاستخدام مؤشري فيشر وتورنفست في قياس معدلات التغيير في الأسعار والكميات وبالتالي تبرر شيوع استخدامها في رصد وتقييم معدلات التغيير في الإنتاجية كما سنرى في الجزء التالي.

٢-٣ المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي لقياس التضخم

٢-٣-١ معامل الاستقرار النقدي والضغط التضخمي

يمكن حساب معامل الاستقرار النقدي **Coefficient of Monetary Stability** أو معدل الضغط التضخمي من خلال المعادلة التالية:

$$B=\frac{\Delta M}{M}-\frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن B: تمثل معامل الاستقرار النقدي

△ M: تمثل معدل التغير في كمية وسائل الدفع

M : كمية وسائل الدفع

△ Y : تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

Y : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

فإذا كانت B = صفر فهذا يعني أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار. أما إذا كانت B موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع، بينما إذا كانت B سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض. ويعاب على هذا المعيار في أنه لا يوضح أسباب الاختلال الحادث بين كمية النقود وحجم الناتج المحلي (الروبي، ١٩٧٣م).

٢-٣-٢ إجمالي وصافي فائض الطلب

يستند معيار إجمالي فائض الطلب **Excess Demand Gross** على نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار ويمكن حسابه من المعادلة:

$$DX = (CP + Cg + I + E) - Y$$

حيث أن: DX تمثل إجمالي فائض الطلب، CP تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، Cg تمثل الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية، I تمثل الاستثمار بالأسعار الجارية، E تمثل التغير في المخزون السلعي بالأسعار الجارية، Y تمثل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويمثل الحدود بين القوسين إجمالي الطلب الكلي. فإذا زاد

مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يمثل فائض الطلب الإجمالي والذي يعكس نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة (زكي، ١٩٩٣م).

أما فيما يتعلق بصافي فائض الطلب **Net Excess Demand** وهو ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجز في ميزان العمليات الجارية، وهو يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع ويمكن حساب صافي فائض الطلب من المعادلة:

$$D_{Xn} = (D_X - F)$$

حيث أن: DXn تمثل صافي فائض الطلب، **DX** تمثل إجمالي فائض الطلب، **F** تمثل عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات.

ويتم الحصول على نسبة الفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. والفجوة التضخمية في هذه الحالة تمثل ضغط صافي فائض الطلب على المقدّرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد السعودي.

٢-٣-٣ حجم ونسبة الإفراط النقدي

يستند معيار حجم ونسبة الإفراط النقدي على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود ويمكن حسابه من المعادلة:

$$M_{ext} = \emptyset_0 \; Y_t - M_t$$

حيث أن: **Mext** تمثل حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد السعودي، $\emptyset_0$ تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، ويمكن الحصول على $\emptyset_0$ عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة **M** على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (**GDP**، Y_t) تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة t، Mt تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t (زكي، ١٩٨٠م).

٢-٤ تطور الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية

٢-٤-١ تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

بدراسة تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمختلف السلع خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩م. يتضح من استعراض البيانات الواردة بالجداول (٢-١، ٢-٢، ٢-٣) وشكل (٢-١) ما يلي:

١- تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأطعمة والمشروبات بين حد أدنى بلغ ٨٤,١ عام ١٩٨٧م وحد أعلى بلغ ١٣٩,٧ عام ١٩٩٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٨,٩٥ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٣,٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأطعمة والمشروبات بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٢٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأقمشة والملابس والأحذية بين حد أدنى بلغ ٨٥,٦ عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ١٢٨,٩ عام ١٩٨٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٦,٢٧ وبمعامل اختلاف يبلغ ١٣,١٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأقمشة والملابس والأحذية بمعدل تناقص سنوي بلغ ١,٥٪ خلال نفس الفترة.

٢- تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للترميم والإيجار والوقود والمياه بين حد أدنى ٧٩,٦ عام ٢٠٠٢م وحد أعلى بلغ ١٤٦,٤ عام ١٩٨٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٣,١٩ وبمعامل اختلاف يبلغ ١٥,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد تناقص الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للترميم والإيجار والوقود والمياه بمعدل سنوي بلغ ٠,٠٦٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للتأثيث المنزلي بين حد أدنى ٩٤,٥ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١١٢,٦ عام ١٩٩٦م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠١,٠٧ وبمعامل إختلاف يبلغ ٤,٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للتأثيث المنزلي بمعدل تناقص سنوي بلغ ٠,١٨٪ خلال نفس الفترة.

٣- تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للرعاية الطبية بين حد أدنى ٨٥,٠ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١١٣,٢ عام ٢٠٠٠م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٨,٧٩ وبمعامل

إختلاف يبلغ ٠,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للرعاية الطبية بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٦٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للنقل والاتصالات بين حد أدنى ٥٤,٩ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٠١,٨ عام ١٩٩٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٤,٠٧ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٨,٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للنقل والاتصالات بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٨٪ خلال نفس الفترة.

٤- تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للتعليم والترويح بين حد أدنى ٩٣,٥ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١٠٩,٧ عام ١٩٩٦م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٠,٥٤ وبمعامل إختلاف يبلغ ٣,٩٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للتعليم والترويح بمعدل تناقص سنوي بلغ ٠,٣٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للسلع والخدمات الأخرى بين حد أدنى ٩٨,٨ عام ٢٠٠١م وحد أعلى بلغ ١٣٩,٣ عام ١٩٨٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٩,١٧ وبمعامل إختلاف بلغ ٨,٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد إزداد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للسلع والخدمات الأخرى بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٠٣٪ خلال نفس الفترة.

٥- تراوح الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بين حد أدنى ٨٧,٥ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١٢٢,٤ عام ١٩٩٦م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٧,٩٢ وبمعامل إختلاف بلغ ٧,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٦٪ خلال نفس الفترة الدراسة. ومما سبق يتضح أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للنقل والإتصالات اتسم بعدم الإستقرار نظراً لإرتفاع معامل الإختلاف إلى ١٨,٥٪، في حين إتسم الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للتعليم والترويج بالإستقرار النسبي نظراً لإنخفاض معامل الإختلاف إلى ٣,٩٪.

جدول (٢-١): تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان للمدن الست عشرة مجتمعة (١٩٩٩ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي العام	الأطعمة والمشروبات	الأقمشة والملابس والأحذية	الترميم والإيجار والوقود والمياه	التأثيث المنزلي	الرعاية الطبية	النقل والإتصالات	التعليم والترويج	السلع والخدمات الأخرى
١٩٨٠	٩٢,٥	٨٤,١	١١٦,٩	١٢٣,٩	١٠٥,٠	٨٥,٣	٥٤,٩	١٠٩,٦	١١٤,٧
١٩٨١	٩٥,١	٨٨,٥	١٢٣,٩	١٢٤,٠	١٠٧,٧	٨٥,٠	٥٧,٤	١٠٩,٧	١١١,٧
١٩٨٢	٩٦,٠	٩٠,٢	١٢٨,١	١٢١,٤	١٠٧,٨	٩١,٤	٥٩,٨	١٠٨,٢	١٠٥,٦
١٩٨٣	٩٦,٢	٩٠,٤	١٢٨,٧	١٢٣,٢	١٠٦,٦	٩٥,١	٥٨,٢	١٠٧,٠	١١١,٠
١٩٨٤	٩٤,٧	٨٩,٨	١٢٨,٩	١١٩,٦	١٠٥,٤	٩٤,٩	٥٧,٢	١٠٠,٨	١١٠,٩
١٩٨٥	٩١,٨	٨٧,٣	١٢٢,٩	١١٦,٠	٩٩,٣	٩٥,٨	٥٧,١	٩٦,٠	١٠٤,٧
١٩٨٦	٨٨,٩	٨٦,١	١١٩,٥	١٠١,٩	٩٥,٩	٩٣,٦	٨١,٣	٩٣,٥	١٠٦,٧
١٩٨٧	٨٧,٥	٨٤,٨	١١٦,٩	٨٧,٧	٩٨,٩	٩٤,٨	٦٩,٢	٩٥,٨	١١٠,٥
١٩٨٨	٨٨,٤	٨٤,٩	١١٣,٦	٨١,٦	١٠٠,٨	٩٧,٤	٧٦,٥	٩٦,٥	١١٣,٠
١٩٨٩	٨٩,٢	٨٦,٩	١١١,٤	٧٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٣	٨٠,٣	٩٧,٦	١١٠,٦
١٩٩٠	٩١,٠	٨٨,٢	١١١,٥	٧٩,٦	٩٩,٤	٩٨,٠	٩٢,٧	٩٦,٢	١٠٥,٦
١٩٩١	٩٥,٢	٩٥,٠	١١١,٣	٨٣,٣	١٠٢,٢	٩٧,٥	٩٧,٠	٩٩,١	١٠٦,٣
١٩٩٢	٩٤,٨	٩٨,٥	١١٢,٦	٨٤,٤	١٠٣,٠	٩٩,٢	٨٥,٤	١٠١,٢	١٠٥,٣
١٩٩٣	٩٥,٦	٩٩,٨	١١١,٧	٨٨,٥	١٠١,٩	٩٩,٢	٨٢,٥	١٠١,٣	١٠٦,٥
١٩٩٤	٩٦,٣	٩٨,٢	١٠٩,٦	٩٣,٧	١٠٠,٥	٩٨,٦	٨٣,٦	١٠١,٣	١٠٨,١
١٩٩٥	١٠١,١	٩٨,٦	١٠٨,٧	١٠٠,٦	١٠١,١	٩٩,٦	١٠١,٨	١٠١,٨	١٠٨,٣
١٩٩٦	١٠٢,٠	١٠٠,٧	١٠٦,٨	١٠١,١	١٠٤,٨	٩٨,٧	١٠٠,٩	١٠٢,١	١٠٨,٧
١٩٩٧	١٠١,٦	١٠٢,١	١٠٥,٤	١٠٠,٤	١٠٣,٠	٩٨,٨	٩٩,٨	١٠٢,٢	١٠٤,٩
١٩٩٨	١٠١,٣	١٠٣,٣	١٠٤,٢	٩٩,٩	١٠٢,٦	٩٩,٧	٩٨,٦	١٠١,٩	١٠١,٣
١٩٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢٠٠٠	٩٨,٩	٩٨,٠	٩٥,٠	١٠٠,٠	٩٨,٨	١٠١,٢	١٠٠,١	٩٩,٧	٩٩,٦
٢٠٠١	٩٧,٨	٩٧,٦	٩٢,٩	١٠٠,١	٩٧,٣	١٠٠,٧	٩٦,٣	٩٩,٥	٩٨,٨

٢٠٠٢	٩٨,٠	٩٨,٠	٩٢,٣	١٠٠,٠	٩٦,٨	١٠٠,٨	٩٦,٤	٩٩,٣	١٠٠,٨
٢٠٠٣	٩٨,٦	٩٨,٦	٩١,٨	١٠٠,٠	٩٦,٢	١٠١,٠	٩٤,٨	٩٨,٧	١٠٣,٢
٢٠٠٤	٩٨,٩	١٠٣,٤	٨٩,٦	١٠٠,٣	٩٤,٥	١٠١,٤	٩٤,٢	٩٨,١	١٠٣,٩
٢٠٠٥	٩٩,٦	١٠٦,٥	٨٨,٣	١٠٠,٠	٩٤,٩	١٠١,٤	٩١,٨	٩٨,٤	١٠٦,٤
٢٠٠٦	١٠١,٨	١١٢,٢	٨٧,٧	١٠١,٠	٩٥,٢	١٠٢,٧	٨٨,٩	٩٨,٧	١١٤,٦
٢٠٠٧	١٠٦,٠	١٢٠,١	٨٥,٦	١٠٩,٢	٩٦,٤	١٠٧,٠	٨٨,١	٩٨,٩	١٢٠,٧
٢٠٠٨	١١٦,٥	١٣٧,٠	٨٥,٩	١٢٨,٣	١٠٣,٨	١١٢,٤	٨٨,٣	١٠١,٠	١٣٣,٦
٢٠٠٩	١٢٢,٤	١٣٩,٧	٨٦,٣	١٤٦,٤	١١٢,٦	١١٣,٢	٨٩,٢	١٠٢,٣	١٣٩,٣

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

جدول (٢-٢): التحليل الوصفي للرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمختلف السلع في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠م- ٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %
الأطعمة والمشروبات	٨٤,١	١٣٩,٧	٩٨,٩٥	١٣,٦٢	١٣,٨
الأقمشة والملابس والأحذية	٨٥,٦	١٢٨,٩	١٠٦,٢٧	١٣,٩٤	١٣,١
الترميم والإيجار والوقود والمياه	٧٩,٦	١٤٦,٤	١٠٣,١٩	١٦,١٢	١٥,٦
الأثاث المنزلي	٩٤,٥	١١٢,٦	١٠١,٠٧	٤,٣٩	٤,٣
الرعاية الطبية	٨٥,٠	١١٣,٢	٩٨,٧٩	٥,٩٤	٦,٠
النقل والاتصالات	٥٤,٩	١٠١,٨	٨٤,٠٨	١٥,٥٨	١٨,٥
التعليم والترويح	٩٣,٥	١٠٩,٧	١٠٠,٥٤	٣,٩٠	٣,٩
السلع والخدمات الأخرى	٩٨,٨	١٣٩,٣	١٠٩,١٨	٨,٩٤	٨,٢
الرقم القياسي العام	٨٧,٥	١٢٢,٤	٩٧,٩٢	٧,٤٤	٧,٦

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٢-١).

جدول (٢-٣): معادلات الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمختلف السلع في المملكة العربية السعودية خلال ١٩٨٠- ٢٠٠٩م

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	النموذج
الأطعمة والمشروبات	١,٢	٧٢,٣١	٠,٧٢	$Log\ y_1 = 4.396 + 0.012\ T$ $(172.20)^{**}\quad (8.50)^{**}$
الأقمشة والملابس والأحذية	١,٥-	٤٣٢,١٨	٠,٩٤	$Log\ y_2 = 4.884 - 0.015\ T$ $(390.46)^{**}\ (-20.79)^{**}$
الترميم والإيجار والوقود والمياه	٠,٠٦-	٠,٢٧,٧٨	٠,٦٧	$y_3 = 134.31 - 5.95T + 0.19T^2$ $(23.97)^{**}(7.15)^{**}\ (7.45)^{**}$
الأثاث المنزلي	٠,١٨-	٤,٤٨	٠,١٤	$Log\ y_4 = 4.643 - 0.0018\ T$ $(304.74)^{**}\ (-2.12)^{*}$
الرعاية الطبية	٠,٦	٩٤,٧٥	٠,٧٧	$Log\ y_5 = 4.497 + 0.006\ T$ $(409.08)^{**}\quad (9.73)^{**}$
النقل والاتصالات	١,٨	٣٩,٥٠	٠,٥٩	$Log\ y_6 = 4.137 + 0.018\ T$ $(82.34)^{**}\quad (6.28)^{**}$
التعليم والترويح	٠,٣-	٥,٣٤	٠,٢٨	$Y_7 = 106.78 - 0.91T + 0.02T^2$ $(53.16)^{**}(-3.04)^{**}\ (2.66)^{**}$
السلع والخدمات الأخرى	٠,٠٣	١٢,٩٢	٠,٤٨	$Y_8 = 119.83 - 2.45T + 0.08T^2$ $(30.85)^{**}(-4.24)^{**}\ (4.79)^{**}$
الرقم القياسي العام	٠,٦	٣٤,٩٤	٠,٥٦	$Log\ y_9 = 4.486 + 0.006\ T$ $(242.93)^{**}\quad (5.91)^{**}$

* معنوية عند المستوى ٥ ٪ ** معنوية عند المستوى ١ ٪

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٢-١).

٢-٤-٢ تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة

بدراسة تطور الرقم القياسي لأسعار الجملة لمختلف السلع خلال الفترة ١٩٨٥م-٢٠٠٩م. يتضح من استعراض البيانات الواردة بالجداول (٢-٤، ٢-٥، ٢-٦) وشكل (٢-٢) ما يلي:

١- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الغذائية والحيوانات الحية بين حد أدنى بلغ ٨٠,٧ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١٦١,٩ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٨,٧٢ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٧,١٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الغذائية والحيوانات الحية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٢٪ خلال نفس الفترة.

٢- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للمشروبات والدخان بين حد أدنى بلغ ٩٥,٨ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٣٥,٣ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٧,٠٣ وبمعامل إختلاف يبلغ ١١,٢٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للمشروبات والدخان بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٥٪ خلال نفس الفترة.

٣- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الأولية عدا المحروقات بين حد أدنى بلغ ٧١,٧ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٩٣,٧ عام ٢٠٠١م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٤٢,٣٨ وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٥,٢٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الأولية عدا المحروقات بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٦٪ خلال نفس الفترة.

٤- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للمحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة بين حد أدنى بلغ ٩٤,٠ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ٢١٥,٣ عام ٢٠٠٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٥٩,٤٩ وبمعامل إختلاف ٣٢,٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للمحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة بمعدل نمو سنوي بلغ ٤,١٪ خلال نفس الفترة.

٥- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للدهون والزيوت الحيوانية والنباتية بين حد أدنى بلغ ٩٢,٤ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١٣٦,٣ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر

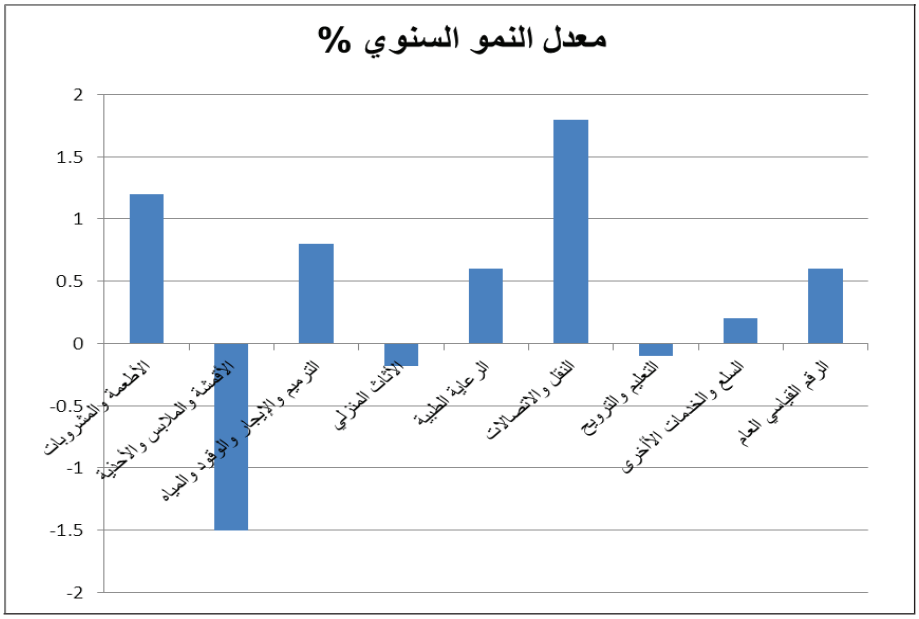

شكل (٢-١): معدلات النمو السنوية في الأرقام القياسة لتكاليف المعيشة خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

بنحو ١١٢,١٥ وبمعامل إختلاف يبلغ ٩,٢٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للدهون والزيوت الحيوانية والنباتية بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٩٪ خلال نفس الفترة.

٦- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بين حد أدنى بلغ ٧٧,٩ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٧٨,٤ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٠,٥٣ وبمعامل إختلاف يبلغ ٢١,١٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للمواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٢٪ خلال نفس الفترة.

٧- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المصنعة والمصنفة حسب المادة بين حد أدنى بلغ ٨٠,٩ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ١٤٢,١ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر

بنحو ١١٠,٢٧ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٢,٥٧٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المصنعة والمصنفة حسب المادة بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٤٪ خلال نفس الفترة.

٨- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للآلات ومعدات النقل بين حد أدنى بلغ ٧٤,٢ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٢٦,٨ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٦,٩٢ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٠,٨٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للآلات ومعدات النقل بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٢٪ خلال نفس الفترة.

٩- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المصنعة المتنوعة بين حد أدنى بلغ ٨٠,٥ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٢٣,٠ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٨,٨٣ وبمعامل إختلاف يبلغ ٩,٣٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المصنعة المتنوعة بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٦٪ خلال نفس الفترة.

١٠- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع أخرى بين حد أدنى بلغ ٦٧,٦ عام ٢٠٠١م وحد أعلى بلغ ١٩٦,٣ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٧,٥٣ وبمعامل إختلاف يبلغ ٣٠,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد إزداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع أخرى بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٨٪ خلال نفس الفترة.

١١- تراوح الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بين حد أدنى بلغ ٧٩,٣ عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ١٤٤,٧ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٢,٨٨ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٣,٧٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٨٪ خلال نفس الفترة. ومما سبق يتضح أن الرقم القياسي لأسعار الجملة للمحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة اتسم بعدم الإستقرار نظراً لإرتفاع معامل الإختلاف إلى ٣٢,٨٪، في حين إتسم الرقم القياسي لأسعار الجملة للزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بالإستقرار النسبي نظراً لإنخفاض معامل الإختلاف إلى ٩,٢٣٪.

جدول (٢-٤): تطور الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٥م-٢٠٠٩م (١٩٨٨ = ١٠٠).

السنة	الرقم القياس العام	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والدخان	المواد الأولية	المحروقات المعدنية	الزيوت والدهون	المواد الكيميائية	السلع المصنعة	الآلات ومعدات النقل	أصناف متنوعة	سلع أخرى
١٩٨٥	٧٩,٣	٨٠,٩	٩٥,٨	٧١,٧	٩٤	١٠٣,٤	٧٧,٩	٨٣,١	٧٤,٢	٨٠,٥	٦٧,٧
١٩٨٦	٨٢,٣	٨٠,٧	٩٧,٨	٧٢,٣	٩٤,٤	٩٢,٤	٧٨,٨	٨٠,٩	٨١,٦	٨٣,٩	٨٠
١٩٨٧	٨٨,٢	٨٣,٧	٩٧,٦	٨٣,٣	٩٥,٨	٩٤,٥	٨٣,٩	٨٥	٨٩,٢	٩٣,٤	٩٧,١
١٩٨٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٩	١٠١,١	١٠١,٢	٩٨,٨	١٠٦,٨	١٠٠	١٠٢,٥	٩٩,٩	١٠٢,٦	١٠١,٦	١٠٠	٩٥,٤
١٩٩٠	١٠٢,٩	١٠٦,١	١٠١,١	١٢٣,٧	١٠٠	١٠٥,٧	٩٩	١٠٤,٨	١٠٢,١	٩٩,٩	٩٤,٧
١٩٩١	١٠٦	١١١,٠٨	١٠٧,٧٨	١٣٣,٦٣	١٠٠	١٠٩,٦٨	٩٦,٧	١١٠,٢	١٠٧,٠٥	١٠٠,٩	٨٧,١٧
١٩٩٢	١٠٧,٤	١١٢,١	١٠٩,٩	١٢٦,٦	٩٧,٨	١١٠,٦	٩٣	١١٦	١١٠,٣	١٠٢,٥	٨٤,٢
١٩٩٣	١٠٨	١١٣,٧	١١١,١	١٣٠,٩	٩٦,٩	١١٠	٩٤,٦	١١٨,٢	١١١,٣	١٠٣	٨٩,١
١٩٩٤	١٠٩,٩	١١٩,٩	١١١,١	١٢٨,٧	٩٨,١	١١٣,٥	١١٠,٦	١١٦,٩	١١١,٥	١٠٣,٣	٩٤,٩
١٩٩٥	١١٧,٩	١٢٠,٥	١١١,٢	١٣٢,٣	١٩٤,١	١١٨,٦	١١٨,٦	١١٢	١١٤	١٠٤,٤	٩٥,٣
١٩٩٦	١١٧,٦	١٢٣	١١٢,٦	١٤٢,٧	١٩٤,١	١١٩,١	١١١,٤	١١١	١١٣,٧	١٠٢,٦	٩٩,٢
١٩٩٧	١١٧,٦	١٢٤,٢	١٢٠,٨	١٤١,٠	١٩٤,١	١١٩,٧	١١٥,٠	١١١,٠	١١٠,٥	٩٨,٩	٨١,٨
١٩٩٨	١١٥,٤	١٢٤,٧	١٢٧,٢	١٥١,٥	١٩٤,١	١٢٠,٧	٩٩,١	١١٠	١٠٦,٧	٩٥,٢	٧٣,١
١٩٩٩	١١٥,٩	١٢٣,٨	١٢٧,٣	١٥١,٩	٢٠٨,١	١٢٠,٢	٩٩	١٠٨,٧	١٠٦,٣	٩٢,١	٧٠,٦
٢٠٠٠	١١٦,٣	١٢١	١٢٧,١	١٥٤,٢	٢١٢,٧	١١٠,٦	١١٠,٥	١٠٧,٧	١٠٧	٩١	٧٠,٤
٢٠٠١	١١٦,٢	١٢٢,٩	١٢٧,٤	١٦٥,٢	٢١٢,٧	١٠٧,١	١٠١,٢	١٠٧,٩	١٠٧,٨	٩١,١	٦٧,٦
٢٠٠٢	١١٦,٢	١٢٢,٦	١٢٩	١٦٥,٦	٢١٢,٧	١٠٧,١	١٠١,١	١٠٨	١٠٧,١	٩٢	٧٦,٢
٢٠٠٣	١١٧,٢	١٢٢,٨	١٢٩,٢	١٦٠,٨	٢١٢,٧	١٠٨,٨	١١٢	١٠٧,٩	١٠٦,٢	٩٣,٣	٨٨,١
٢٠٠٤	١٢٠,٨	١٢٣,١	١٢٩,٨	١٨١,٤	٢١٢,٧	١١١,٥	١٢٤,٧	١١٤,٩	١٠٩	٩٥	٩٤,١
٢٠٠٥	١٢٤,٢٨	١٢٧,٦٥	١٣٠,١٥	١٨٩,٢٣	٢١٥,٢٥	١١٤,١	١٣٤,٥٨	١١٧,٤٨	١١٠,٣	٩٧,٨	١٠٤,١٨
٢٠٠٦	١٢٥,٦٥	١٣٢,٦٨	١٢٨,٩٥	١٨٤,٦٣	١٩٢,٦٣	١١٤,٧٣	١٤٣,٠٨	١٢٠,٠٨	١١٤,٤٨	١٠٠,٩	١٢٧,٠٣
٢٠٠٧	١٣٢,٧٨	١٤٧,١	١٢٩,٧٣	١٩٣,٦٨	١٨٤,٨	١١٨,٣٨	١٥٦,٤٨	١٢٦,٢٨	١١٩,٣٥	١٠٦,٥	١٤٥,٧
٢٠٠٨	١٤٤,٧	١٦٠,٥٨	١٣١,٦	١٩٣,٦٨	١٨٤,٨	١٣٣,٢٥	١٧٨,٣٥	١٤٢,٠٨	١٢٦,٨	١٢٠,٦	١٧٢,٦٣
٢٠٠٩	١٤٠,٣	١٦٢,٠	١٣٥,٣	١٨١,٧	١٨٤,٨	١٣٦,٣	١٤١,٧	١٣٤,٣	١٢٦,٠	١٢٣,٠	١٩٦,٣

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

جدول (٢-٥): التحليل الوصفي للرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٥م-٢٠٠٩م.

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٨٠,٧	١٦١,٩	١١٨,٧٢	٢٠,٣٤	١٧,١٣
المشروبات والدخان	٩٥,٨	١٣٥,٣	١١٧,٠٣	١٣,١٦	١١,٢٤
المواد الأولية عدا المحروقات	٧١,٧	١٩٣,٧	١٤٢,٣٨	٣٥,٩٦	٢٥,٢٦
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	٩٤,٠	٢١٥,٣	١٥٩,٤٩	٥٢,٣١	٣٢,٨٠
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٩٢,٤	١٣٦,٣	١١٢,١٥	١٠,٣٥	٩,٢٣
المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة	٧٧,٩	١٧٨,٤	١١٠,٥٣	٢٣,٤١	٢١,١٨
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	٨٠,٩	١٤٢,١	١١٠,٢٨	١٣,٨٦	١٢,٥٧
الآلات والمعدات والنقل	٧٤,٢	١٢٦,٨	١٠٦,٩٢	١١,٦	١٠,٨٥
أصناف مصنعة متنوعة	٨٠,٥	١٢٣,٠	٩٨,٨٣	٩,٢١	٩,٣٢
سلع أخرى	٦٧,٦	١٩٦,٣	٩٧,٥٤	٢٩,٨٥	٣٠,٦
الرقم القياسي العام	٧٩,٣	١٤٤,٧	١١٢,٨٨	١٥,٤٧	١٣,٧

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٢-٤).

جدول (٢-٦): معادلات الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة العربية السعودية خلال ١٩٨٠-٢٠٠٩م

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	النموذج
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٢,٢	١٠٨,٣٣	٠,٨٢	$\text{Log } y_1 = 4.478 + 0.0218\ T$ (143.32)** (10.41)**
المشروبات والدخان	١,٥	٢٥٠,٤٨	٠,٩٢	$\text{Log } y_2 = 4.561 + 0.015\ T$ (323.75)** (15.83)**
المواد الأولية عدا المحروقات	٣,٦	١٤٥,٨٣	٠,٨٦	$\text{Log } y_3 = 4.453 + 0.036\ T$ (100.14)** (12.07)*
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	٤,١	٥٢,٦٧	٠,٧٠	$\text{Log } y_4 = 4.478 + 0.041\ T$ (53.22)** (7.26)**
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٠,٩	٢٦,٤٩	٠,٥٤	$\text{Log } y_5 = 4.597 + 0.009\ T$ (174.97)** (5.15)**
المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة	٢,٢	٥٢,٢٦	٠,٦٩	$\text{Log } y_6 = 4.395 + 0.022\ T$ (95.53)** (7.23) **
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	١,٤	٣٧,٥٨	٠,٦٢	$\text{Log } y_7 = 4.514 + 0.014\ T$ (133.61)* (6.13)**
الآلات ومعدات النقل	١,٢	٣٠,٤٤	٠,٥٧	$\text{Log } y_8 = 4.509 + 0.012\ T$ (138.69)** (5.52)**
أصناف مصنعة متنوعة	٠,٦	٦,٥٦	٠,٢٢	$\text{Log } y_9 = 4.513 + 0.006\ T$ (132.58)** (2.56) **
سلع أخرى	١,٨	٨,١٩	٠,٢٦	$\text{Log } y_{10} = 4.305 + 0.018\ T$ (45.15)** (2.86)*
الرقم القياسي العام	١,٨	١٢١,٨٨	٠,٨٤	$\text{Log } y_{11} = 4.485 + 0.018\ T$ (186.44)** (11.04)**

** معنوية عند المستوى ١٪، * معنوية عند المستوى ٥ ٪

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٢-٤).

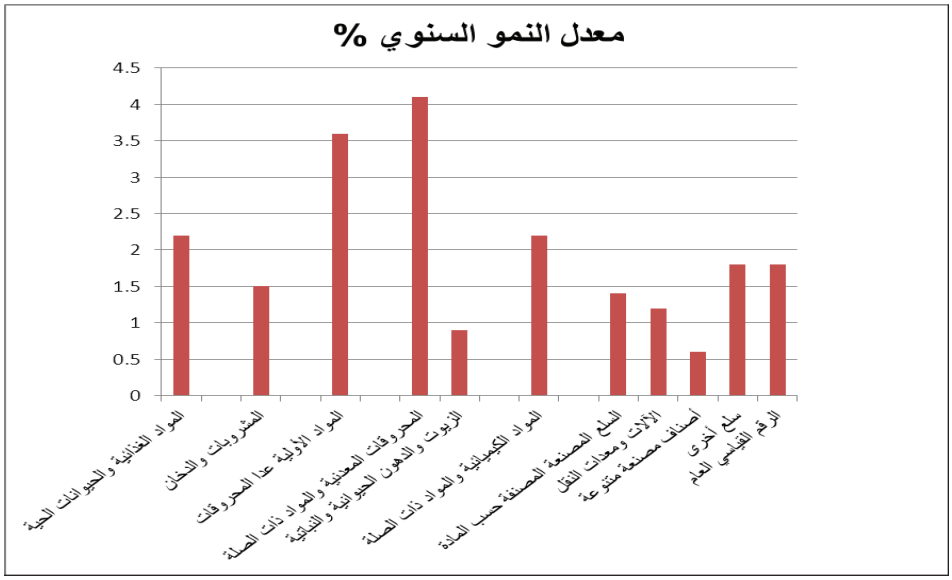

شكل (٢-٢): معدلات النمو السنوية في الأرقام القياسية لأسعار الجملة خلال الفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٩م.

٢-٤-٣ تطور الرقم القياسي الضمني

بدراسة تطور الرقم القياسي الضمني خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م، يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدول (٢-٧) وشكل (٢-٣) ما يلي:

١- تراوح الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي بين حد أدنى بلغ ٥١,٩٨ عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ١٠٣,٥٨ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٩,٣١ وبمعامل إختلاف بلغ ١٢,٩٣٪، كما تراوح معدل النمو في الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي بين حد أدنى بلغ -٢,٣٪ عام ٢٠٠٠م وحد أعلى بلغ ٢٤,٣٩٪ عام ١٩٨٢م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢,٥١٪ بمعامل إختلاف ١١٩,٧٧٪. وهذا يعني أن معدل التضخم منخفض في المملكة بفعل سياسات الدعم التي انتهجتها الحكومة لسنوات طويلة في صورة الدعم المباشر وغير المباشر.

٢- تراوح الرقم القياسي الضمني لإجمالي القطاعات بين حد أدنى ٧٤,٠١ عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٢١٣,٦٢ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١١,٣٣ وبمعامل إختلاف بلغ ٢١,٤٤٪. كما تراوح معدل النمو في الرقم القياسي الضمني للإجمالي القطاعات بين حد أدنى بلغ -٢١,٥٨٪ عام ٢٠٠٩م وحد أعلى بلغ ١٩,٣٤٪ عام ٢٠٠٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢,٠٨٪ ومعامل إختلاف ٣٧١,٣٤٪. ومما سبق يتضح أن الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي أكثر إستقراراً من نظيره المقدر لإجمالي القطاعات وكذلك معدل النمو في الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي أكثر إستقراراً من نظيره المقدر لإجمالي القطاعات خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٢-٧): التحليل الوصفي للرقم القياسي الضمني في القطاع زراعي والمستوى الإجمالي للقطاعات في المملكة خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل اختلاف ٪
الرقم القياسي الضمني للقطاع زراعي	٥١,٩٨	١٠٣,٥٨	٨٩,٣١	١١,٥٤	١٢,٩٣
الرقم القياسي الضمني لإجمالي القطاعات	٧٤,٠١	٢١٣,٦٢	١١١,٣٣	٢٣,٨٧	٢١,٤٤
معدل النمو في الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي	-٢,٢٨	٢٤,٣٩	٢,٥١	٣,٠١	١١٩,٧٧
معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لإجمالي القطاعات	-٢١,٥٨	١٩,٣٤	٢,٠٨	٧,٧٣	٣٧١,٣٤

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

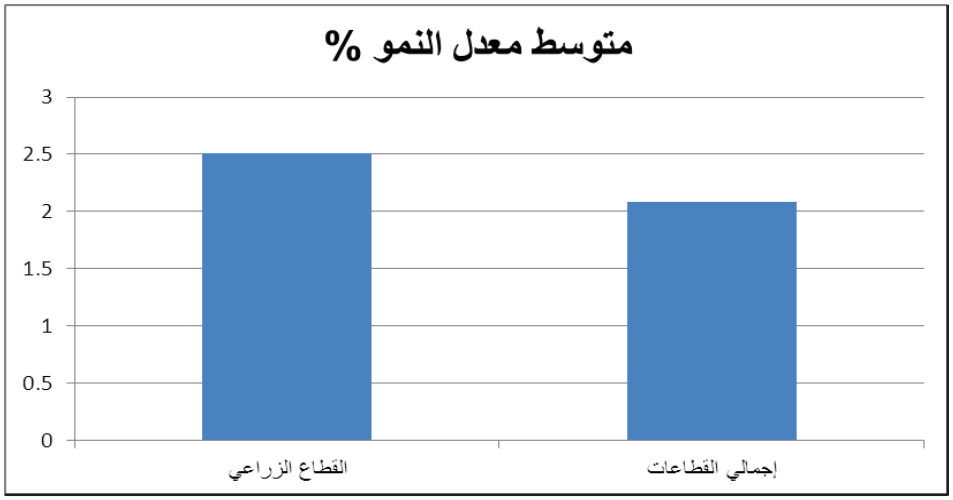

شكل (٢-٣): متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي وإجمالي القطاعات خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م. ٢-٥ الاستقرار النقدي والضغط التضخمي في الاقتصاد السعودي

٢-٥ الإستقرار النقدي والضغط التضخمي في الإقتصاد السعودي

٢-٥-١ معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي:

بدراسة الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٩م، يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدول (٢-٨) وشكل (٢-٤) ما يلي:

١- تراوحت كمية النقود المعروضة بين حد أدنى بلغ ٣٨, ٩٤ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٩٤, ١٠٢٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥٩, ٣٢٨ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٢١, ٧٣٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوحت معدلات التغير في كمية النقود المعروضة بين حد أدنى ٣٨, ٠٪ عام ١٩٨٧م وحد أعلى بلغ ٥٦, ٢٦٪ على ١٩٨١م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٧٨, ٨٪ وبمعامل إختلاف ٦٥, ٧٦٪ خلال فترة الدراسة.

٢- تراوح الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين حد أدنى بلغ ٩, ٣٢٠ مليار ريال عام ١٩٨٧م وحد أعلى بلغ ١٤, ١٧٨٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٤٩, ٦٨٦ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٧١, ٥٤٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوحت معدلات التغير في الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين حد أدنى -١١, ٢١٪ عام ٢٠٠٩م وحد أعلى بلغ ٩٦, ٢٥٪ عام ٢٠٠٥م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٠٧, ٤٪ وبمعامل إختلاف ١١, ٣٠٨٪ خلال فترة الدراسة.

٣- ومما سبق يتضح أن معامل الاستقرار النقدي قد تراوح بين حد أدنى بلغ -٩, ١٧٪ عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ٨٥, ٣١٪ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٧١, ٤٪، بمعامل إختلاف يبلغ ٣٩, ٢٥٨٪ وهذا يعني أن هناك اتجاهات تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع ويعزى السبب في ذلك إلى تفوق معدلات النمو السنوية في كمية النقود المعروضة على نظيرتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات هذه الفترة فيما عدا السنوات (١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨م). وهذا يدل على أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد اتخذت إجراءات انكماشية خلال هذه السنوات.

جدول (٢-٨): التحليل الوصفي لمعامل الاستقرار النقدي السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
كمية النقود المعروضة (مليار)	٩٤,٣٨	١٠٢٨,٩٤	٣٢٨,٥٩	٢٤٠,٥٥	٧٣,٢١
معدل التغير في كمية النقود المعروضة	٠,٣٨	٢٦,٥٦	٨,٧٨	٦,٧٣	٧٦,٦٥
الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار)	٣٢٠,٩	١٧٨٦,١٤	٦٨٦,٤٩	٣٧٥,٥٩	٥٤,٧١
معدل التغير في الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-٢١,١١	٢٥,٩٦	٤,٠٧	١٢,٥٤	٣٠٨,١١
معامل الاستقرار النقدي	-١٧,٨٩	٣١,٨٥	٤,٧١	١٢,١٧	٢٥٨,٣٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة. الكتاب الإحصائي، العدد الأربعون.

٢- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

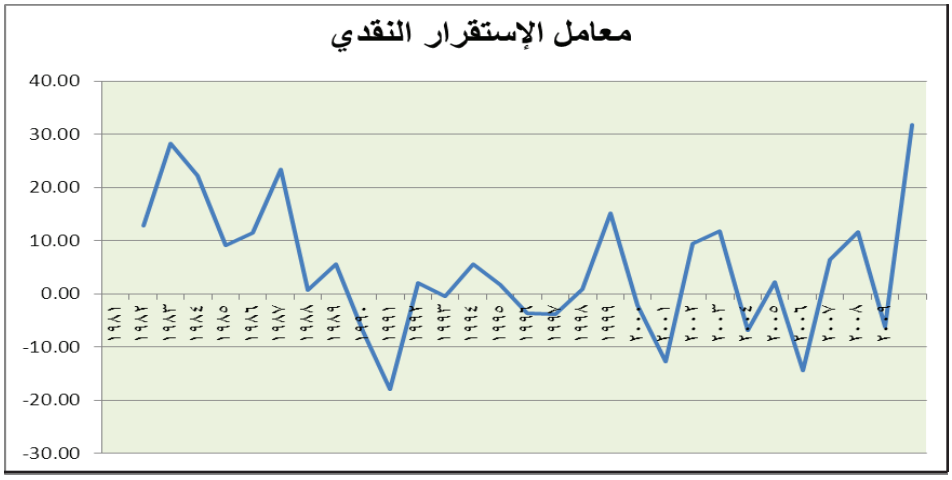

شكل (٢-٤): تطور معامل الإستقرار النقدي في الإقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٩م

٢-٥-٢ إجمالي وصافي فائض الطلب في الاقتصاد السعودي

بتقدير إجمالي وصافي فائض الطلب الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩م يتضح من البيانات الواردة بالجداول (٢-٩، ٢-١٠ ،٢-١١) وشكلي (٢-٥، ٢-٦) ما يلي:

١- تراوح الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بين حد أدنى بلغ ٨٦,٩٨ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٣٤٨,٤٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٧٢,٨٢ مليار ريال بمعامل إختلاف بلغ ٤٢,٥٥٪ خلال فترة الدراسة.

٢- تراوح الإنفاق الإستهلاكي الخاص بين حد أدنى بلغ ١٣٧,٠٩ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٥٣٧,٤١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٥٥,٤٢ مليار ريال بمعامل إختلاف بلغ ٣٦٪ خلال فترة الدراسة.

٣- تراوح الإنفاق الاستثماري الثابت بين حد أدنى بلغ ٦٢,٥٦ مليار ريال عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٣٤٨,٠١ مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٣٦,٦٢ مليار ريال بمعامل إختلاف بلغ ٥٤,٨٩٪ خلال فترة الدراسة.

٤- تراوح مقدار التغير في المخزون السلعي بين حد أدنى بلغ -١٧,٣٥ مليار ريال عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ٤٧,٩٥ مليار ريال عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩,٠١ مليار ريال بمعامل إختلاف بلغ ١٥٢,٠٥٪ خلال فترة الدراسة.

٥- تراوح إجمالي الطلب الكلي (الاستهلاك الحكومي والخاص والإنفاق الاستثماري والتغير في المخزون السلعي) بين حد أدنى بلغ ٣٤١,٠٦ مليار ريال عام ١٩٨٧م وحد أعلى بلغ ١٢٥٤,١٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥٧٣,٨٦ مليار ريال بمعامل إختلاف بلغ ٤٢,٥٦٪ خلال فترة الدراسة.

٦- تراوح أيضاً الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين حد أدنى بلغ ٤٠٨,٩٧ مليار ريال عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ٨٤١,١٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥٨٣,٥٠ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٢,٢٥٪ خلال فترة الدراسة.

٧- تراوح إجمالي فائض الطلب بين حد أدنى بلغ -١٦٧,٦٤ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٤١٢,٩٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو -٩,٦٤ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ -١٤٢٦,١٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد تبين أن معظم قيم إجمالي فائض الطلب سالبة نظراً لتفوق الدخل المحلي الإجمالي على إجمالي الطلب الكلي خلال فترة الدراسة، فيما عدا السنوات ١٩٨٣-١٩٨٤م، ٢٠٠٥- ٢٠٠٩م. حيث أن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط مما يعزز القدرة الذاتية للاقتصاد السعودي التي من شأنها إخفاء تأثير الطلب الإجمالي على ارتفاع أسعار السلع المختلفة خلال معظم سنوات الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

٨- بالنسبة لمقدار الفائض والعجز في ميزان العمليات الجارية، فقد تبين أن هناك عجز في ميزان العمليات الجارية خلال السنوات ١٩٨٣م – ١٩٩٥م، ١٩٩٨م، في حين تحقق فائض خلال بقية سنوات الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م، وتراوح مقدار الفائض والعجز في ميزان العمليات الجارية بين حد أدنى بلغ -١٠٣,٥٠ مليار ريال عام ١٩٩١م وحد أعلى بلغ ٤٩٦,٢١ مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥٦,١٩ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٦٨,٤٤٪ خلال فترة الدراسة. وفي ضوء إجمالي فائض الطلب ومقدار الفائض والعجز في ميزان العمليات الجارية تراوح صافي فائض الطلب بين حد أدنى بلغ -٣٠٩,٨٨ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٣٢٧,٦١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو -٦٥,٨٣ مليار ريال وبمعامل إختلاف -١٩٤,٧٤٪ خلال فترة الدراسة. وهذه النتيجة لا تتعارض مع معدل النمو في الأرقام القياسية التي تقيس فقط حركة وجنونية الأسعار، أما إجمالي وصافي فائض الطلب يقيس فقط التعرف على وجود التضخم الناتج عن الطلب.

٩- وفي ضوء صافي فائض الطلب والدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوحت نسبة الفجوة التضخمية بين حد أدنى بلغ –٦٠,٠٢٪ عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٣٨,٩٥٪ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو –١٠,٥٧٪ وبمعامل إختلاف –١٩١٪ خلال فترة الدراسة.

جدول (٢-٩): التحليل الوصفي لتطور إجمالي فائض الطلب الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٩م.

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الاستهلاك الحكومي (Cg)	٨٦,٩٨	٣٤٨,٤٧	١٧٢,٨٢	٧٣,٥٤	٤٢,٥٥
الاستهلاك الخاص (CP)	١٣٧,٠٩	٥٣٧,٤١	٢٥٥,٤٢	٩١,٩٥	٣٦,٠٠
التغير في المخزون السلعي (E)	-١٧,٣٥	٤٧,٩٥	٩,٠١	١٣,٧١	١٥٢,٠٥
الاستثمار الثابت (I)	٦٢,٥٦	٣٤٨,٠١	١٣٦,٦٢	٧٤,٩٩	٥٤,٨٩
إجمالي الطلب الكلي	٣٤١,٠٦	١٢٥٤,١٦	٥٧٣,٨٧	٢٤٤,٢٢	٤٢,٥٦
الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٤٠٨,٩٧	٨٤١,١٨	٥٨٣,٥٠	١٢٩,٨١	٢٢,٢٥
إجمالي فائض الطلب	-١٦٧,٦٤	٤١٢,٩٧	-٩,٦٤	١٣٧,٤٦	-١٤٢٦,١٤

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، ٢٠١٠م.

جدول (٢-١٠): التحليل الوصفي لصافي فائض الطلب في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م.

البيان	الحد الأدنى (مليار ريال)	الحد الأعلى (مليار ريال)	المتوسط (مليار ريال)	الانحراف المعياري (مليار ريال)	معامل الإختلاف ٪
إجمالي فائض الطلب	-١٦٧,٦٤	٤١٢,٩٧	-٩,٦٤	١٣٧,٤٦	-١٤٢٦,١٤
الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات	-١٠٣,٥	٤٩٦,٢١	٥٦,١٩	١٥٠,٨٥	٢٦٨,٤٤
صافي فائض الطلب	-٣٠٩,٨٨	٣٢٧,٦١	-٦٥,٨٣	١٢٨,٢٠	-١٩٤,٧٤

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

جدول (٢-١١): التحليل الوصفي لتطور نسبة الفجوة التضخمية بالمليار ريال في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى (مليار ريال)	الحد الأعلى (مليار ريال)	المتوسط (مليار ريال)	الانحراف المعياري (مليار ريال)	معامل الإختلاف ٪
صافي فائض الطلب	-٣٠٩,٨٨	٣٢٧,٦١	-٦٥,٨٣	١٢٨,٢٠	-١٩٤,٧٤
الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٤٠٨,٩٧	٨٤١,١٨	٥٨٣,٥٠	١٢٩,٨١	٢٢,٢٥
نسبة الفجوة التضخمية	-٦٠,٠٢	٣٨,٩٥	-١٠,٥٧	٢٠,٢٠	-١٩١,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

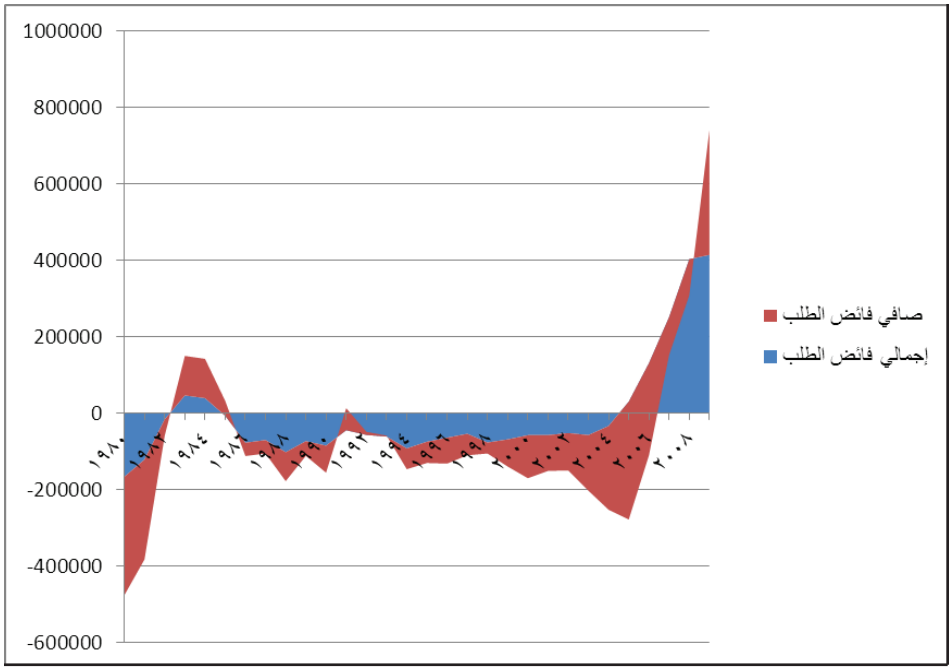

شكل (٢-٥) إجمالي وصافي فائض الطلب والعجز في ميزان المدفوعات في الاقتصاد السعودي.

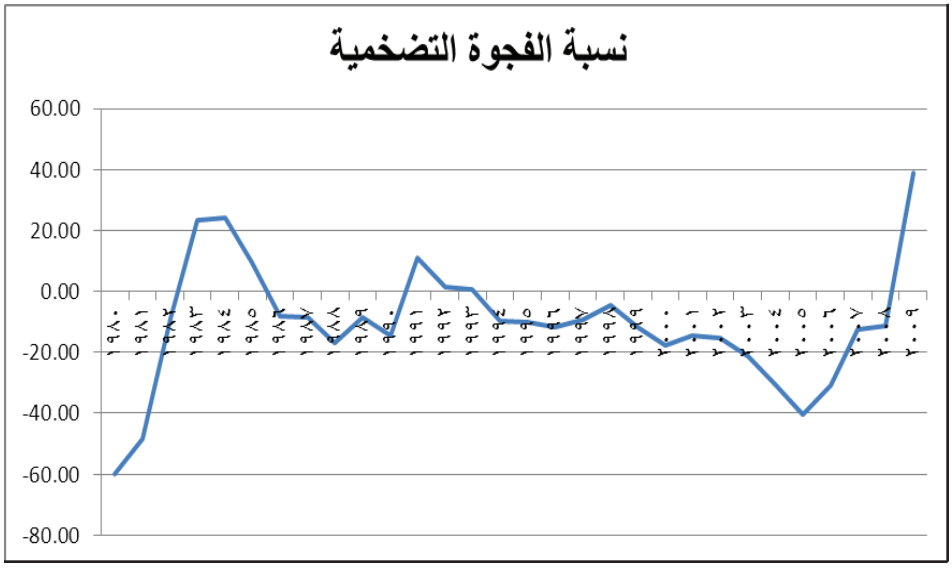

شكل (٢-٦) نسبة الفجوة التضخمية في الإقتصاد السعودي

٢-٥-٣ حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد السعودي

بدراسة حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٢-١٢) وشكل (٢-٧) مايلي:

١- بلغ متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي من كمية النقود المعروضة نحو ١٨٢٨,٠ عام ١٩٨٠م. وفي ظل افتراض ثبات هذه النسبة من ناحية وثبات سرعة تداول النقود من ناحية أخرى خلال فترة الدراسة، تراوح متوسط كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى بلغ ٧٤,٧٦ مليار ريال عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ١٥٣,٧٧ مليار ريال عام ١٩٨٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٦,٦٦ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٢,٢٥٪ خلال فترة الدراسة.

٢- وفي ضوء كمية النقود المعروضة خلال نفس الفترة يتضح أن حجم الإفراط النقدي تراوح بين حد أدنى بلغ ٦٣,٣٢ مليار ريال عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ٨٧٥,١٧ مليار ريال عام ١٩٨٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو٢٢١,٩٢ مليار ريال وبمعامل إختلاف يبلغ ٩٨,٦٨٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوحت نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى بلغ ١٤,٣٦٪ عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ١٠٤,٠٤٪ عام ١٩٨٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣٣,٣٧٪ وبمعامل إختلاف يبلغ ٧٣,٥٢٪ خلال فترة الدراسة. ويعتبر الإفراط النقدي المتحقق خلال فترة الدراسة بمثابة قوى شرائية في السوق دون أن يقابلها في حقيقة الأمر مقابل مادي للمعروض من السلع والخدمات. الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإفراط النقدي يشكل طلباً فائضاً يدفع الأسعار نحو الارتفاع. وبالتالي تتفق هذه النتيجة مع معدلات النمو في الأرقام القياسية، إذ يوجد تضخم نقدي يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

جدول (٢-١٢): التحليل الوصفي لحجم الإفراط النقدي بالمليار ريال في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٤٠٨,٩٧	٨٤١,١٨	٥٨٣,٥٠	١٢٩,٨١	٢٢,٢٥
كمية النقود المعروضة	٩٤,٣٨	١٠٢٨,٩٤	٣٢٨,٥٩	٢٤٠,٥٥	٧٣,٢١
كمية النقود المثلى	٧٤,٧٦	١٥٣,٧٧	١٠٦,٦٦	٢٣,٧٣	٢٢,٢٥
حجم الإفراط النقدي	٦٣,٣٢	٨٧٥,١٧	٢٢١,٩٢	٢١٨,٩٩	٩٨,٦٨
نسبة الإفراط النقدي	١٤,٣٦	١٠٤,٠٤	٣٣,٣٧	٢٤,٥٣	٧٣,٥٢

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، ٢٠١٠م.

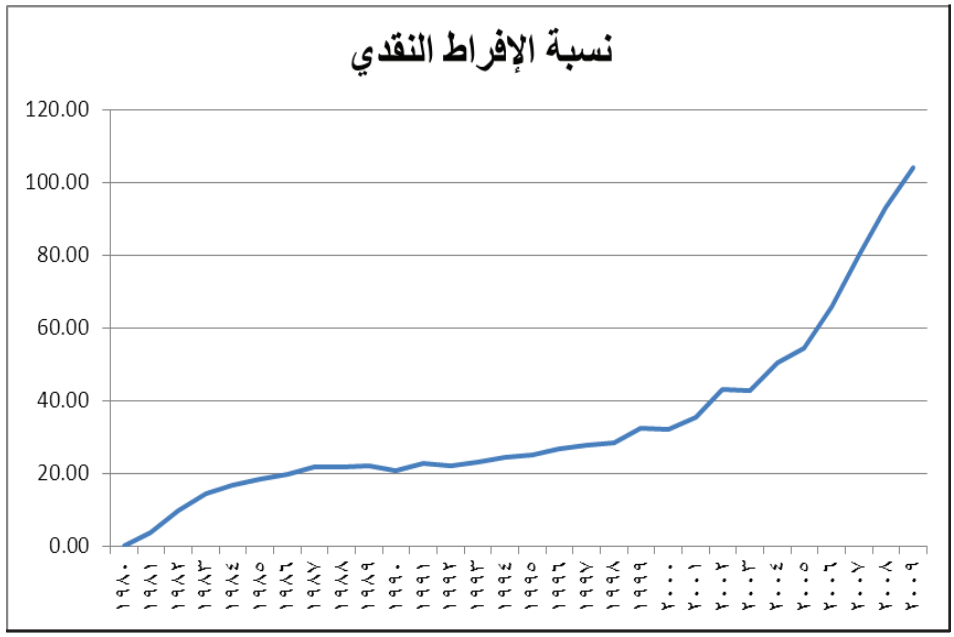

شكل (٢-٧): نسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد السعودي

٢-٦ العوامل المحددة للتضخم والفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي

٢-٦-١ التكامل المشترك لمعدل التضخم السعودي والعوامل المؤثرة عليه

يتحدد معدل التضخم السعودي بمجموعة من العوامل أهمها معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية (x_1) وكمية النقود المعروضة (x_2) ومقدار التغير في الموازنة العامة للدولة (x_3) وقيمة الدعم الحكومي (x_4) والانفتاح الاقتصادي (x_5). وتم التعبير عن معدل التضخم السعودي بالرقم القياسي الضمني، إذ تراوح الرقم القياسي الضمني لإجمالي القطاعات بين حد أدنى ٧٤,٠١ عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٢١٣,٦٢ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١١,٣٣ وبمعامل اختلاف بلغ ٢١,٤٤٪. وقد تراوح معدل التضخم الأمريكي بين حد أدنى ١,٦٪عام ١٩٩٨م وحد أعلى بلغ ١٠,٥٪ عام ١٩٨٠م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٤,٧٩٪ وبمعامل الاختلاف بلغ ٤٠,٢٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩م. وكذلك تراوحت كمية النقود المعروضة بين حد أدنى بلغ ٩٤,٣٨ مليار ريال عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ١٠٢٨,٩٤ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣٢٨,٥٩ مليار ريال وبمعامل اختلاف يبلغ ٧٣,٢١٪ خلال فترة الدراسة. وتراوح مقدار التغير في الموازنة العامة للدولة (مقدار الفائض والعجز) بين حد أدنى بلغ -١٧٠,٨ مليار ريال عام١٩٩١ م وحد أعلى بلغ ٥٨٠,٩٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر نحو ٢١,٥٣ مليار ريال وبمعامل الاختلاف بلغ ٦٩٤,٤٧٪ خلال نفس الفترة. وكذلك تراوح الدعم الحكومي بين حد أدنى بلغ ٤,٧٦ مليار ريال عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ١٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨,٥٢ مليار ريال وبمعامل الاختلاف ٣٥,٦٪ خلال نفس الفترة. وقد تراوحت درجة الانفتاح الاقتصادي للمملكة معبراً عنها بنسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى بلغ ٤٥,١٧٪ عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ٨٩,٩٨٪ عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦٢,٣٪ وبمعامل اختلاف بلغ ٢١,١٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩م-جدول (٢-١٣).

جدول (٢-١٣): التحليل الوصفي للعوامل المحددة لمعدل التضخم السعودي خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
معدل التضخم الأمريكي (٪)	١,٦	١٠,٥	٤,٧٩	١,٩٣	٤٠,٢٩
كمية النقود المعروضة بالمليار ريال	٩٤,٣٨	١٠٢٨,٩٤	٣٢٨,٥٩	٢٤٠,٥٥	٧٣,٢١
درجة الحرية الاقتصادية (٪)	٤٥,١٧	٨٩,٩٨	٦٢,٣٠	١٣,١٦	٢١,١٢
الفائض والعجز في الموازنة العامة للدولة بالمليار ريال	-١٧٠,٨	٥٨٠,٩٢	٢١,٥٣	١٤٩,٥٠	٦٩٤,٤٧
الدعم الحكومي بالمليار ريال	٤,٧٦	١٧,٦٠	٨,٥٢	٣,٠٣	٣٥,٦

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، ٢٠١٠م.

٢-٦-١-١ اختبارات استقرار وسكون المتغيرات (اختبار جذر الوحدة):

تم استخدام الاختبارات الكمية ومنها اختبار ديكي فوللر الموسع (fuller- Dickey (ADF في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية. وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي وهذا يؤدي إلى عدم أتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الانحدار بالكفاءة. وباستعراض البيانات المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع) الواردة بجدول (2-14) يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والاتجاه الزمني العام، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير اتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % أو 1 % ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي قدماً في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (٢-١٤): اختبار جذر الوحدة (ديكي فوللر الموسع) للمتغيرات المحددة لمعدل التضخم السعودي خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

الخصائص		مستوى المعنوية	القاطع Intercept	القاطع والاتجاه العام Trend and Intercept	عدم وجود قاطع واتجاه عام None
المتغيرات	القيم الحرجة	١٪	-٣,٨٦	-٤,٥٧	-٢,٧٠
		٥٪	-٣,٠٤	-٣,٦٩	-١,٩٦
		١٠٪	-٢,٦٦	-٣,٢٨	-١,٦١
معدل التضخم السعودي Y	المستوى	قيمة (t)	-١,٥٩	-١,٠٨	-٠,٣١
			-٤,١٥	-٤,٠٥	-٤,١٢
	الفروق الأولى	قيمة معيار (AIC)	-٣,٨٩	-٤,٦٢	-٤,٠٠
			-٣,٩٣	-٣,٩٣	-٤,٠٥
كمية النقود المعروضة X_1	المستوى	قيمة (t)	-٠,٨٠	-٣,٥٢.	٠,٦٥
			-١,٩٢	-٢,٧٥	-١,٩٨
	الفروق الأولى	قيمة معيار (AIC)	-٥,٣٧	-٥,٠٨	-٤,٩٩
			-٢,٣١	-٢,١٩	-٢,٢٨
درجة الانفتاح الاقتصادي X_2	المستوى	قيمة (t)	-١,٩٥	-١,٩٧	٠,٢٢
			-٠,٠٦	-٠,٠١	٠,٠٧
	الفروق الأولى	قيمة معيار (AIC)	-٣,٥٥	-٣,٩٦	-٣,٦٥
			-٠,٠٤	-٠,٠١	-٠,٠٧

المصدر: جمعت وحسبت من تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

٢-٦-١-٢ تقدير معادلة التكامل المشترك لمعدل التضخم السعودي:

مما سبق اتضح أن كل من متغير معدل التضخم في المملكة العربية السعودية وكمية النقود المعروضة ودرجة الانفتاح الاقتصادي مستقرة عند الفروق الأولى، وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على أن هذه السلاسل تتحرك معاً عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك. وتم اختبارات التكامل المشترك بطريقة أنجل ـ جرانجر ذات الخطوتين، حيث يتم في الخطوة الأولى إجراء انحدار المتغير التابع (معدل التضخم السعودي) على المتغيرات المحددة له خلال الفترة 1980-2009م. وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي، تبين أن متغير كمية النقود المعروضة (X_2) ومتغير درجة الانفتاح الاقتصادي (X_5) هي أهم المتغيرات المحددة لمعدل التضخم السعودي، أما بقية العوامل المستقلة فقد ثبت عدم معنوية تأثيرها على معدل التضخم السعودي خلال فترة الدراسة، وأمكن التعبير عن العلاقة بين معدل التضخم السعودي وأهم العوامل المحددة له في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة كما يلي:

$$\mathbf{Lny = -0.875 + 0.49\ Lnx_2 + 0.39\ Lnx_5}$$

$$\mathbf{(-5.71)\quad (37.68)\quad (4.09)}$$

$$\mathbf{R^2 = 0.96 \qquad F = 819.01 \qquad DW=1.59}$$

ويتضح من معادلة التكامل المشترك أن جميع المتغيرات المستقلة بدرجة معنوية وذات إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية. وتبين أن زيادة كمية النقود (X_2) بنسبة 10 % تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم السعودي بنسبة 4.9 %، أما زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي (X_5) بنسبة 10 % تؤدي إلى زيادة قدرها 3.9 % في معدل التضخم السعودي. كما تبين أيضاً أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي 96 % من التغيرات التي حدثت في معدل التضخم السعودي أما بقية التغيرات في معدل التضخم السعودي تقدر بنحو 4% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

وفي ضوء اختبار **Breusch – God frey serial correlation LM** Test

والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.54 وهي غير معنوية إحصائياً مما يدل على خلو انحدارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختيار **Arch test** والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.71 وهي غير معنوية إحصائياً مما يدل على أن معادلة التكامل المشترك لا يوجد بها ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

وبإجراء اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة لحدود الخطأ في معادلة التكامل المشترك الواردة بجدول (٢-١٥) ومنها يتضح أن البواقي مستقرة في المستوى حيث تفوقت قيمة (t) المحسوبة على نظيرتها الحرجة عند المستوى الاحتمالي 1%، 5% وبالتالي تم إجراء الخطوة الثانية لطريقة أنجل - جرانج وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي أمكن التعبير عنه بالمعادلة:

$$D(Lny) = 0.019 + 0.28\ D(Lnx_2) + 0.18\ D(Ln\ x_5) + 0.42\ D(Lny_{t-1}) - 0.49\ e_{t-1}$$
$$(0.22)\quad (1.55)\quad (0.69)\quad (2.35)\quad (-4.93)$$
$$R^2 = 0.89 \qquad F = 35.78 \qquad D.W = 2.10$$

ويتضح من نموذج تصحيح الخطأ أن جميع المتغيرات المستقلة بدرجة معنوية وذات إشارة مطابقة للنظرية الاقتصادية، وتبين أن زيادة كمية النقود المعروضة (x_2) بنسبة 10 % تؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة 2.8%، أما زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي السعودي بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة قدرها 1.8 % في معدل التضخم السعودي.

كما تبين أيضاً إن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي ٨٩٪ من التغيرات التي حدثت في معدل التضخم، أما بقية التغيرات وتقدر بنحو ١١٪ تعزي إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. كما يتضح من معادلة تصحيح الخطأ أن معامل البواقي (e_{t-1}) سالب ومعنوي إحصائياً عند المستوى الإجمالي ١ ٪ ويبلغ (-٠,٤٩)، وهذا يدل على أن المتغيرات المضافة في دالة معدل التضخم السعودي متكاملة تكاملا

جدول (٢-١٥): اختبار جذر الوحدة (ديكي فوللر الموسع) لبواقي معادلة التكامل المشترك المقدرة خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

الخصائص		مستوى المعنوية	القاطع Intercept	القاطع والاتجاه العام Trend and Intercept	عدم وجود قاطع واتجاه عام None
الحركة المتغيرات	القيم الحرجة	١٪	-٣,٨٦	-٤,٥٧	-٢,٧٠
		٥٪	-٣,٠٤	-٣,٦٩	-١,٩٦
		١٠٪	-٢,٦٦	-٣,٢٨	-١,٦١
البواقي	المستوى	قيمة (t)	-٢,٩٢	-٢,٨١	-٣,٠١
			-٤,٠٩	-٣,٩٨	-٤,٢٠
	الفروق الأولى	قيمة معيار (AIC)	-٤,٢٨	-٤,٢٧	-٤,٤٤
			-٣,٦٣	-٣,٥٦	-٣,٧٦

المصدر: جمعت وحسبت من تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

مشتركا. ويفيد هذا المعامل في أن ٤٩ ٪ من اختلال التوازن في معدل التضخم السعودي يتم تصحيحه كل سنة وذلك عند تغير المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج وفي ضوء اختبار **Breusch – God frey serial correlation LM Test** والذي يشير إلى اختبار مضاعف لا جرانج للارتباط الذاتي في البواقي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١,٧ وهي غير معنوية إحصائياً مما يدل على خلو انحدارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختبار **Arch test** والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٠,٩٢ وهي غير معنوية إحصائياً مما يدل على أن معادلة التكامل المشترك لا يوجد بها ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

٢-٦-١-٣ اختبار التكامل المشترك لنموذج جوهانسن

يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الواردة بجدول (٢-١٦) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ٥٪ حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها ٣٢,١٣ أكبر من القيمة الحرجة البالغة ٢٢,٣١، أما بالنسبة للقيمة التالية لها وقدرها ٨,٩٢ فهي تقل عن القيمة الحرجة البالغة ١٠,٥٣، وكذلك القيمة ٠,٦٨ فهي تقل عن القيمة الحرجة البالغة ١,٩٨ عند المستوى الاحتمالي ٥ ٪، وبالتالي فإن اختبار الإمكانية العظمى يدل على عدم رفض الفرضية القائلة بوجود متجهين على الأكثر لتكامل المشترك، كما أعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس نتائج اختبار الأثر، ومما سبق يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم السعودي وكل من كمية النقود ودرجة الانفتاح الاقتصادي وأمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$D(Lny_t) = \underset{}{-0.534} + \underset{(-0.19)}{0.53}\ D(Lnx_2) + \underset{(-0.17)}{0.14}\ D(Lnx_5) \quad \underset{(-0.33)}{}$$

$$\text{Log likelihood} = 138.46$$

ويتضح من نموذج جوهانسن المقدر أن زيادة كمية النقود (X_2) بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم السعودي بنسبة ٥,٣ ٪، أما زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي السعودي (X_5) بنسبة ١٠ ٪ تؤدي إلى زيادة قدرها ١,٤٪ في معدل التضخم السعودي. وتشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم الأخطاء المعيارية. كما بلغت قيمة **Log likelihood** نحو ١٣٨,٤٦. وهذا يدل على أن كمية النقود المعروضة هي أهم العوامل المؤثرة على التضخم السعودي، إذ يوجد إفراط نقدي يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

جدول(٢-١٦): اختبار التكامل المشترك لنموذج جوهانسن للمعدل التضخم السعودي خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩م.

فرضية العدم لمتجه التكامل	القيمة الذاتية	اختبار الأثر	اختبار القيمة ذاتية العظمى	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥ ٪		القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١ ٪	
				اختبار الأثر	اختبار القيمة الذاتية العظمى	اختبار الأثر	اختبار القيمة الذاتية العظمى
r = ٠	٠,٥٤	٣٢,١٣	٢١,٨٦	٢٢,٣١	١٥,٨٩	٢٧,٥٧	٢٠,٩٩
r <=1	٠,٢٨	٨,٩٢	٨,٥٢	١٠,٥٣	١٠,٠٥	١٤,١٣	١٣,٩٦
r <=2	٠,٢١	٠,٦٨	٠,٧١	١,٩٨	١,٨٩	٤,٥١	٤,١٥

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

الباب الثالث

تقدير معدل التضخم المستورد
في المملكة العربية السعودية

الباب الثالث

تقدير معدل التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية

٣-١ مقدمة

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، وينشأ نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الصادرات والواردات، وبين الادخار والاستثمار، وبين الأرض الزراعية والسكان، وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدلات تكوين رؤوس الأموال. وتتعدد أنواع التضخم منها التضخم الظاهر والتضخم المكبوت (الحبيس) وتضخم الطلب والتكاليف والتضخم المستورد والمصدر. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية تطبق نظام الصرف الثابت وذلك بربط عملتها الوطنية (الريال) بالدولار الأمريكي فإن التضخم المستورد يكون أهم مصادر التضخم في المملكة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التنمية وضعف المنافسة بين الموردين، ونمو وسائل الدفع مقارنة بالمعروض الحقيقي من السلع والخدمات (الكريم، ١٩٨٤م).

ويظهر التضخم المستورد **imported inflation** عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة. وتظهر آثار التضخم المستورد بصورة أكثر وضوحا عندما تكون الدول المصدرة تعاني أصلا من التضخم، حيث ينشأ عن ذلك انتقال التضخم من الدولة المصدرة إلى الدول المستوردة، كما يظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة عندما تكون كمية السلع والخدمات المستوردة تمثل حجما كبيرا من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة معينة فان هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة المستوردة ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها (القحطاني وآخرون، ٢٠١١م).

ويعزى التضخم المستورد إلى العديد من العوامل أهمها:

(١) قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض قيمة الدولار من اجل معالجة العجز المستمر

والمتزايد في ميزانها التجاري،

(٢) ارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة تضخم التكاليف في البلدان المستوردة له ومنها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما وباعتبار أن معظم وارداتنا هي من تلك الدول فإننا نستورد التضخم من تلك الدول الذي ساهم النفط بنصيب وافر فيه،

(٣) ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نظراً لانخفاض الإنتاج العالمي للحبوب،

(٤) قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها،

(٥) ارتفاع مستوي المعيشة ومعدلات النمو في كل من الصين والهند مما أدى إلى ظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين لا يقل عددهم عن ٣٠٠ مليون نسمة تنتمي للطبقة الوسطى لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية وأدى ذلك إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم وبالتالي ازداد الطلب على القمح والأرز والألبان واللحوم،

(٦) اتجاه الدول الصناعية الكبرى إلى إنتاج الوقود الحيوي من القمح والذرة وفول الصويا، إذ اتجهت الولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حاليا إلى أكثر من ١٠ ملايين طن ومن المقرر أن يزداد إلى ٢١ مليون طن قبل عام ٢٠١٦م (الرويس، ٢٠٠٩م).

٣-٢ قياس معدل التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية

تم قياس معدل التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية بعدة طرق أهمها:

(١) تقدير معدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية استنادا إلى نماذج الاتجاه العام المقدرة في الصورة الخطية واللوغاريثمية والأسية والتربيعية وتمت المفاضلة بين هذه النماذج وفقاً للاختبارات الإحصائية المعروفة (F, t, R^2).

٣-٢-١ تطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية

بدراسة تطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠١٠م.

يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدولي (٣-١، ٣-٢) ما يلي:

١- تراوح سعر الاستيراد للشعير بين حد أدنى بلغ ٦٩,٠ دولار/ طن عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٣٩٠,٠ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٧١,٥ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٤٣,٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للشعير بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٦٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للأرز المبيض بين حد أدنى بلغ ٤٧٥,١ دولار/ طن عام ١٩٨٧م وحد أعلى بلغ ١٢٥٣,٣ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦٠٨,٠ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢٩,٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للأرز المبيض بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٣٪ خلال نفس الفترة.

٢ - تراوح سعر الاستيراد للحوم الدجاج بين حد أدنى بلغ ٩٩٣,٢ دولار/ طن عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ٢١٩٦,٦ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٢٨٩,٣ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢١,٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للحوم الدجاج بمعدل نمو سنوي بلغ ١,١٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للأغذية المحفوظة بين حد أدنى بلغ ١٦٥٩,٩ دولار/ طن عام ١٩٨١م وحد أعلى بلغ ٦٧٢٧,٠ دولار/ طن عام ٢٠٠٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٦٤٥,٨ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٤٠,٠٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للأغذية المحفوظة بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,١٪ خلال نفس الفترة.

٣ - تراوح سعر الاستيراد للسكر المكرر بين حد أدنى بلغ ١٩١,٧ دولار/ طن عام ٢٠٠٠م وحد أعلى بلغ ٨٤٨,٤ دولار/ طن عام ١٩٨١م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣٧٣,١ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٤٣,٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع سعر الاستيراد للسكر المكرر بمعدل تناقص سنوي بلغ ٠,٥٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للسجائر بين حد أدنى بلغ ٤٦٢٣,٣ دولار/ طن عام ١٩٩٢م وحد أعلى بلغ ٢٦٥٧٨,٢ دولار/ طن عام ٢٠٠٣م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٧٣٢٨,٦ دولار/ طن وبمعامل

اختلاف بلغ ٦ , ٢٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للسجائر بمعدل نمو سنوي بلغ ٦ , ١٪ خلال نفس الفترة.

٤ - تراوح سعر الاستيراد للذرة بين حد أدنى بلغ ٩ , ١٠٥ دولار/ طن عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٣ , ٣٠٠ دولار/ طن عام ١٩٨١م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١ , ١٧٢ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٤ , ٣٠٪ خلال فترة الدراسة. وقد إقترب معدل النمو السنوي لسعر استيراد الذرة من الصفر خلال فترة الدراسة. كما تراوح سعر الاستيراد لأغذية الأطفال الرضع بين حد أدنى بلغ ٤ , ١٥٦٥ دولار/ طن عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٢ , ١٢٦٤٩ دولار/ طن عام ٢٠٠٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣ , ٥٤٨٥ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٧ , ٥٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر لأغذية الأطفال الرضع بمعدل نمو سنوي بلغ ٨ , ٦٪ خلال نفس الفترة.

٥ - تراوح سعر الاستيراد لزيت النخيل بين حد أدنى بلغ ٠ , ٢٠٩ دولار/ طن عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ٣ , ١٢١٦ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩ , ٦١٥ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٥ , ٣٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد لزيت النخيل بمعدل نمو سنوي بلغ ٤ , ١٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للألبان المجففة بين حد أدنى بلغ ٣ , ١٤١٥ دولار/ طن عام ١٩٨٠م وحد أعلى بلغ ٣ , ٥٣٩٠ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨ , ٢٦١٥ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٧ , ٣١٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للألبان المجففة بمعدل نمو سنوي بلغ ٧ , ٢٪ خلال نفس الفترة.

٦ - تراوح سعر الاستيراد للشيكولاته بين حد أدنى بلغ ٤ , ٧ ألف دولار/ طن عام ١٩٩٦م وحد أعلى بلغ ٨ , ٨ ألف دولار/ طن عام ٢٠٠٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١ , ٨ ألف دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٠ , ٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للشيكولاته بمعدل نمو سنوي بلغ ٣ , ٠٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للفطائر والمخبوزات بين حد أدنى بلغ ١ , ١٥٩١ دولار/ طن عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ

٣٩٠٥,٩ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٠٩٢,٩ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢٥,٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للفطائر والمخبوزات بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٩٪ خلال نفس الفترة.

٧ - تراوح سعر الاستيراد للحوم الأغنام بين حد أدنى بلغ ١٦٥٠,٠ دولار/ طن عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٤٣٦٩,٠ دولار/ طن عام ٢٠١٠م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٣١٣,١ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢٤,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للحوم الأغنام بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٤٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للجبن واللبن الرايب بين حد أدنى بلغ ٢٠٩٧,٩ دولار/ طن عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ٤٥٣٤,٨ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٨٨٥,٤ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢١,٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للجبن واللبن الرايب بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٨٪ خلال نفس الفترة.

٨ - تراوح سعر الاستيراد لكعك فول الصويا بين حد أدنى بلغ ٢١٦,٦ دولار/ طن عام ١٩٨٥م وحد أعلى بلغ ٤٢٩,٨ دولار/ طن عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٢٩٤,٥ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ١٩,٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد لكعك فول الصويا بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٤٪ خلال نفس الفترة. وأخيراً تراوح سعر الاستيراد للشاي بين حد أدنى بلغ ٣٣٩٨,٠ دولار/ طن عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ٧٥٦٤,٠ دولار/ طن عام ٢٠٠٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٤٧٧٠,٠ دولار/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٢٠,٧٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للشاي بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٥٪ خلال نفس الفترة.

ومما سبق يتضح أن معدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية للمملكة العربية السعودية تراوح بين حد أدنى بلغ -٠,٥٪ للسكر المكرر وحد أعلى بلغ ٦,٨٪ لأغذية الأطفال الرضع، بمتوسط يقدر بنحو ١,٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠م. وفي السنوات الأخيرة حدثت الأزمة الاقتصادية وارتفعت الأسعار العالمية لمعظم السلع

الزراعية ومن ثم ازدادت أسعار الاستيراد للمملكة العربية السعودية وبالتالي تتطلب الأمر تقدير معدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٠م. وباستعراض البيانات الواردة بجدول (٣-٣) يتضح أن معدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية للمملكة العربية السعودية تراوح بين حد أدنى بلغ -٢,٧٪ للسجائر وحد أعلى بلغ ١٠,٩٪ للشعير، بمتوسط يقدر بنحو ٥,٤٪ خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٠م.

جدول (٣-١): التحليل الوصفي لتطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية بالدولار/ طن خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠م.

السلعة	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدني	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	١٧١,٥	٣٩٠,٠	٦٩,٠	٧٥,١	٤٣,٨
الأرز المبيض	٦٠٨,٠	١٢٥٣,٣	٤٧٥,١	١٧٩,٣	٢٩,٥
لحوم الدجاج	١٢٨٩,٣	٢١٩٦,٦	٩٩٣,٢	٢٧٣,٦	٢١,٢
أغذية محفوظة	٢٦٤٥,٨	٦٧٢٧,٠	١٦٥٩,٩	١٠٥٨,١	٤٠,٠
سكر مكرر	٣٧٣,١	٨٤٨,٤	١٩١,٧	١٦٢,٢	٤٣,٥
السجائر	١٧٣٢٨,٦	٢٦٥٧٨,٢	٤٦٢٣,٣	٤٢٦٤,١	٢٤,٦
الذرة	١٢٧,١	٣٠٠,٣	١٠٥,٩	٥٢,٣	٣٠,٤
أغذية للأطفال الرضع	٥٤٨٥,٣	١٢٦٤٩,٢	١٥٦٥,٤	٣٢٢١,٨	٥٨,٧
زيت النخيل	٦١٥,٩	١٢١٦,٣	٢٠٩,٠	٢١٢,٤	٣٤,٥
ألبان مجففة	٢٦١٥,٨	٥٣٩٠,٣	١٤١٥,٣	٨٣٠,٣	٣١,٧
الشيكولاته	٨١٠٠	٨٨٠٠	٧٤٠٠	٣٠٠	٤,٠
الفطائر والمخبوزات	٢٠٩٢,٩	٣٩٠٥,٩	١٥٩١,١	٥٢٨,٦	٢٥,٣
لحوم أغنام	٢٣١٣,١	٤٣٦٩,٠	١٦٥٠,٠	٥٦٩,٣	٢٤,٦
الجبن واللبن الرايب	٢٨٨٥,٤	٤٥٣٤,٨	٢٠٩٧,٩	٦١٠,٨	٢١,٢
كعك فول الصويا	٢٩٤,٥	٤٢٩,٨	٢١٦,٦	٥٧,٠	١٩,٤
الشاي	٤٧٧٠,٠	٧٥٦٤,٠	٣٣٩٨,٠	٩٨٨,٢	٢٠,٧

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠م.

جدول (٣-٢): معادلات الاتجاه العام لتطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠م.

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	المعادلة
الشعير	٠,٦	٢٢,١٨	٠,٦١	$Y=292.6924.29-T+0.79T^2$ (10.51)** (-6.05) **(6.55)**
الأرز المبيض	١,٣	١٥,٣٩	٠,٥٢	$Y=731.5238.27-T+1.45T^2$ (9.92)** (-3.60)** (4.52)**
لحوم الدجاج	١,١	١٣,٥٦	٠,٤٩	$Y=1386.3845.78-T+1.89T^2$ (11.93)** (-2.74)** (3.73)**
أغذية محفوظة	٣,١	٨٤,٦٥	٠,٧٤	$LnY=7.320.031+T$ (117.15)** (9.20)**
سكر مكرر	-٠,٥	٨,٢٦	٠,٣٧	$Y=638.3244.74-T+1.34T^2$ (8.33)** (-4.05)** (4.01)**
السجائر	١,٦	٨,٤٧	٠,٢٣	$LnY=9.4630.016+T$ (92.91)** (2.91)**
الذرة	٠,٠	٣٨,١٢	٠,٧٣	$Y=282.6519.84-T+0.62T^2$ (17.50)** (-8.53)** (8.73)**
أغذية للأطفال الرضع	٦,٨	١٤٦,٠٥	٠,٨٣	$LnY=7.3210.068+T$ (70.90)** (12.08)**
زيت النخيل	١,٤	١١,٠٨	٠,٤٤	$Y=761.8943.05-T+1.62T^2$ (8.06)** (-3.16)** (3.91)**
ألبان مجففة	٢,٧	٥٧,٧٨	٠,٦٧	$LnY=7.390.027+T$ (113.11)** (7.60)**
الشيكولاته	٠.٣	٢٤,١٢	٠,٤٥	$LnY=2.0480.003+T$ (185.04)** (4.91)**
الفطائر والمخبوزات	١,٩	٥٧,٢١	٠,٦٦	$LnY=7.3080.019+T$ (154.19)** (7.56)**
لحوم أغنام	١,٤	١٦,٥١	٠,٣٦	$LnY=7.4940.014+T$ (116.72)** (4.06)**
الجبن واللبن الرايب	١,٨	٧٤,٩٣	٠,٧٢	$LnY=7.6580.018+T$ (199.22)** (8.65)**
كعك فول الصويا	٠.٤	١٤,٦٦	٠,٥١	$Y=369.3415.99-T+0.54T^2$ (15.56)** (-4.68)** (5.20)**
الشاي	١,٥	٢٥.٧٩	٠,٤٧	$LnY=8.2090.015+T$ (150.68)** (5.08)**

** معنوية عند المستوى ١٪، * معنوية عند المستوى ٥ ٪

وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠م.

جدول (٣-٣): معادلات الاتجاه العام لتطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٠م.

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	المعادلة
الشعير	١٠,٩	٢٧,٤٧	٠,٧٣	LnY=4.4570.109+T (29.01)** (5.24)**
الأرز المبيض	٧,٣	١٥,٨٣	٠,٦١	LnY=5.9860.073+T (43.97)** (3.98)**
لحوم الدجاج	٦,٣	٣٦,١٥	٠,٧٨	LnY=6.7920.063+T (87.17)** (6.01)**
أغذية محفوظة	٨,٥	٥١,٣٦	٠,٨٤	LnY=7.5370.085+T (86.51)** (7.17)**
سكر مكرر	١٠,٨	٥٩,٥٧	٠,٨٦	LnY=5.0700.108+T (49.07)** (7.72)**
السجائر	٢,٧-	٧,٤١	٠,٤٣	LnY=10.1030.027-T (136.82)** (-2.72)*
الذرة	٧,١	٤٣,١٤	٠,٨١	LnY=4.6940.071+T (58.93)** (6.57)**
أغذية للأطفال الرضع	٥,١	٤٠,٠٥	٠,٨٠	LnY=8.7240.051+T (145.96)** (6.33)**
زيت النخيل	٤,٩	٧,١٥	٠,٤٢	LnY=6.218+0.049T (45.50)** (3.67)*
ألبان مجففة	٤,٩	٧,٨٧	٠,٤٤	LnY=7.6930.049+T (59.62)** (2.80)**
الشيكولاته	٠,٤	٥٦,٦٩	٠,٨٥	LnY=2.1080.004+T (503.86)** (7.53)**
الفطائر والمخبوزات	٤,٧	٢٤,٣٨	٠,٧١	LnY=7.5220.047+T (106.11)** (4.94)**
لحوم أغنام	٧,٣	١٢٩,١٤	٠,٩٣	LnY=7.3870.073+T (156.13)** (11.36)**
الجبن واللبن الرايب	٤,٥	٢٨,٥٧	٠,٧٤	LnY=7.8060.045+T (126.36)** (5.35)**
كعك فول الصويا	٥,١	١٦,٣٧	٠,٦٢	LnY=7.3770.051+T (58.23)**(4.05)**
الشاي	١,٢	٠,٦٧	٠,٠٦	LnY=8.5070.012+T (80.96)** (0.82)ns

** معنوية عند المستوى ١٪، * معنوية عند المستوى ٥ ٪، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٩- ٢٠١٠م.

٣-٢-٢ تطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الصناعية

بدراسة تطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٩٩م-٢٠١٢م. يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدولي (٣-٣،٤-٥) ما يلي:

١- تراوح سعر الاستيراد لسبائك الذهب بين حد أدنى بلغ ٣١,٠ مليون ريال/ طن عام ٢٠٠١م وحد أعلى بلغ ١٢٤,٧ مليون ريال/ طن عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦٨,٤ مليون ريال/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٥٤,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد لسبائك الذهب بمعدل نمو سنوي بلغ ١٢,٥٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد للسيارات الخاصة موديل سنة التخليص بين حد أدنى بلغ ٣١,١ ألف ريال/ وحدة عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٥٧,٤ ألف ريال/ وحدة عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٤٦,٧ ألف ريال/ وحدة وبمعامل اختلاف بلغ ١٧,٢٪ خلال فترة الدراسة.

٢- تراوح سعر الاستيراد للأدوية بين حد أدنى بلغ ١٦٥,٠ ألف ريال/ طن عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٩١٠,٤ ألف ريال/ طن عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥٥٧,٨ ألف ريال/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ٤٩,٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد للأدوية بمعدل نمو سنوي بلغ ١٤,٠٪ خلال نفس الفترة. كما تراوح سعر الاستيراد لسيارات الجيب بين حد أدنى بلغ ٤٦,٦ ألف ريال/ وحدة عام ٢٠٠٤م وحد أعلى بلغ ١٠٤,٩ ألف ريال/ وحدة عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٢,٣ ألف ريال/ وحدة وبمعامل اختلاف بلغ ٢٥,٣٪ خلال فترة الدراسة.

٣- تراوح سعر الاستيراد لأجزاء السيارات والعربيات بين حد أدنى بلغ ٢٣,٩ ألف ريال/ وحدة عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٤١,٣ ألف ريال/ وحدة عام ٢٠١١م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣٢,٤ ألف ريال/ وحدة وبمعامل اختلاف بلغ ١٩,٠٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد سعر الاستيراد لأجزاء السيارات والعربيات بمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٦٪ خلال نفس الفترة. وأخيراً تراوح سعر الاستيراد لأجزاء الطائرات العادية والعمودية بين حد

أدنى بلغ ١,٧ مليون ريال/ طن عام ٢٠٠٤م وحد أعلى بلغ ٣,٧ مليون ريال/ طن عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣,١ مليون ريال/ طن وبمعامل اختلاف بلغ ١٩,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٢م. وقد ازداد سعر الاستيراد لأجزاء الطائرات العادية والعمودية بمعدل نمو سنوي بلغ ٦,٥٪ خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

جدول (٣-٤): التحليل الوصفي لتطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الصناعية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢م.

السلعة	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدني	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف٪
سبائك الذهب (مليون ريال/طن)	٦٨,٤	١٢٤,٧	٣١,٠	٣٧,٤	٥٤,٦
سيارات خاصة (ألف ريال/ وحدة)	٤٦,٧	٥٧,٤	٣١,١	٨,٠	١٧,٢
الأدوية (ألف ريال/ طن)	٥٥٧,٨	٩١٠,٤	١٦٥,٠	٢٧٤,٧	٤٩,٣
سيارات جيب (ألف ريال/ وحدة)	٨٢,٣	١٠٤,٩	٤٦,٦	٢٠,٨	٢٥,٣
أجزاء السيارات والعربات (ألف ريال/ وحدة)	٣٢,٤	٤١,٣	٢٣,٩	٦,٢	١٩,٠
أجزاء الطائرات العادية والعمودية (مليون ريال/ طن)	٣,١	٣,٧	١,٧	٠,٦	١٩,٥

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة التجارة والصناعة. الكتاب الإحصائي السنوي. أعداد متفرقة.

جدول (٣-٥): معادلات الاتجاه العام لتطور أسعار الاستيراد لأهم السلع الصناعية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢م.

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	المعادلة
سبائك الذهب	١٢,٥	١٠١,٩٥	٠,٨٩	LnY=3.1460.125+T (29.85)** (10.10)**
سيارات خاصة	٠,٦	٠,٢٦	٠,٠٢	LnY=3.7810.006+T (35.88)**(0.51)^{ns}
الأدوية	١٤,٠	١١٠,٤٨	٠,٩٠	LnY=5.1210.140+T (45.14)**(10.51)**
سيارات جيب	٠,٦	٠,١٠	٠,٠١	LnY=4.3270.006+T (25.05)** (0.31)^{ns}
أجزاء السيارات والعربات	٤,٦	٣١١,٦٧	٠,٩٦	LnY=3.1180.046+T (141.11)**(17.65)**
أجزاء الطائرات	٦,٥	١٠,٠٩	٠,٥٩	LnY=0.7760.065+T (6.71)** (3.18)**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ١٪، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة. الكتاب الإحصائي السنوي. أعداد متفرقة، الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢م.

٣-٢-٣ تقدير حدود الثقة لمعدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية

تم تقدير حدود الثقة لمعدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية في ضوء معدل النمو السنوي لأسعار الاستيراد والخطأ المعياري المقدر من معادلات الاتجاه العام المقدرة لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية. ونظراً لعدم معنوية معدل النمو السنوي لأسعار استيراد كل من سلعة الشاي والسيارات الخاصة وسيارات الجيب عند المستوى الاحتمالي ٥٪، فقد تم استبعاد تلك السلع من حساب معدل التضخم المستورد للمملكة العربية السعودية. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (٣-٦) أن متوسط معدلات النمو السنوية لأسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية والصناعية (معدل التضخم المستورد) تراوح بين حد أدنى بلغ ٥,٣٪ وحد أعلى بلغ ٧,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢م.

جدول (٣-٦): حدود الثقة لمعدل النمو السنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية للمملكة العربية السعودية.

السلعة	معدل النمو السنوي	الخطأ المعياري	حدود الثقة لمعدل النمو السنوي	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى
الشعير	٠,١٠٩	٠,٠٢٠	٠,٠٨٩	٠,١٢٩
الأرز المبيض	٠,٠٧٣	٠,٠١٨	٠,٠٥٥	٠,٠٩١
لحوم الدجاج	٠,٠٦٣	٠,٠١٠	٠,٠٥٣	٠,٠٧٣
أغذية محفوظة	٠,٠٨٥	٠,٠١٢	٠,٠٧٣	٠,٠٩٧
سكر مكرر	٠,١٠٨	٠,٠١٤	٠,٠٩٤	٠,١٢٢
السجائر	-٠,٠٢٧	٠,٠١٠	-٠,٠٣٧	-٠,٠١٧
الذرة	٠,٠٧١	٠,٠١١	٠,٠٦٠	٠,٠٨٢
أغذية للأطفال الرضع	٠,٠٥١	٠,٠٠٨	٠,٠٤٣	٠,٠٥٩
زيت النخيل	٠,٠٤٩	٠,٠١٨	٠,٠٣١	٠,٠٦٧
ألبان مجففة	٠,٠٤٩	٠,٠١٧	٠,٠٣٢	٠,٠٦٦
الشيكولاته	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥
الفطائر والمخبوزات	٠,٠٤٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨	٠,٠٥٦
لحوم أغنام	٠,٠٧٣	٠,٠٠٦	٠,٠٦٧	٠,٠٧٩
الجبن واللبن الرايب	٠,٠٤٥	٠,٠٠٨	٠,٠٣٧	٠,٠٥٣
كعك فول الصويا	٠,٠٥١	٠,٠١٣	٠,٠٣٨	٠,٠٦٤
سبائك الذهب	٠,١٢٥	٠,٠١٢	٠,١١٣	٠,١٣٧
الأدوية	٠,١٤٠	٠,٠١٣	٠,١٢٧	٠,١٥٣
أجزاء السيارات والعربات	٠,٠٤٦	٠,٠٠٣	٠,٠٤٣	٠,٠٤٩
أجزاء الطائرات	٠,٠٦٥	٠,٠٢٠	٠,٠٤٥	٠,٠٨٥
المتوسط	٠,٠٦٥	٠,٠١٢	٠,٠٥٣	٠,٠٧٦

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدولي (٣-٣،٣-٥).

٣-٣ التنبؤ بمعدل التضخم المستورد للمملكة العربية السعودية

تم التنبؤ بمعدل التضخم المستورد للمملكة العربية السعودية من خلال التنبؤ بأسعار الاستيراد لأهم السلع الزراعية والصناعية حتى عام ٢٠١٧م وحساب معدل التغير النسبي في أسعار الاستيراد (معدل التضخم المستورد) لأهم السلع الزراعية والصناعية خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٧م، باعتبار أن عام ٢٠١٢م يمثل سنة الأساس وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$INFR = \left(\frac{GPL_1 - GPL_0}{GPL_0}\right) * 100$$

حيث: **INFR** = معدل التضخم

GLPO = سعر السلعة في سنة الأساس

GLP1= سعر السلعة في سنة المقارنة

وبقياس كفاءة نماذج الاتجاه العام المقدرة لأسعار استيراد المملكة العربية السعودية لأهم السلع الزراعية والصناعية الواردة بجدولي (٣-٣،٣-٥)، تبين أنها تتمتع بقدرة تنبؤية جيدة وفقاً لمؤشرات قياس كفاءة النماذج وأهمها الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي **(R.M.S.E.)**، ومتوسط الخطأ المطلق **(M.A.E.)**، والنسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق**(M.A.P.E.)**، ومعامل عدم التساوي لثيل **U-Theil** الواردة بجدول (٣-٧). ومن خلال القيم التنبؤية لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية الواردة بجدول (٣-٨)، تم حساب معدل التغير النسبي الإجمالي لأسعار الاستيراد بين عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٧م والذي تراوح بين حد أدنى يبلغ -١٢,٦٪ للسجائر وحد أعلى يبلغ ١٦٣,٠٪ للأدوية، بمتوسط يقدر بنحو ٤٥,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٧م ومن ثم فإن معدل التغير النسبي السنوي لأسعار الاستيراد (معدل التضخم المستورد) تراوح بين حد أدنى يبلغ -٢,٥٪ للسجائر وحد أعلى يبلغ ٣٢,٦٪ للأدوية، بمتوسط يقدر بنحو ٩,١٪ خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً- جدول (٣-٩).

جدول (٣-٧): مؤشرات قياس كفاءة النماذج المقدرة لأسعار استيراد المملكة العربية السعودية لأهم السلع الزراعية والصناعية.

السلعة	متوسط مربعات الخطأ العشوائي	متوسط الخطأ المطلق	النسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق ٪	معامل عدم التساوي لثيل
الشعير	٠,٢٣	٠,١٩	٣,٧٨	٠,٠٢
الأرز المبيض	٠,٢٠	٠,١٧	٢,٦٧	٠,٠١
لحوم الدجاج	٠,١٢	٠,٠٩	١,٢٤	٠,٠٠٨
أغذية محفوظة	٠,١٣	٠,٠٩	١,١٣	٠,٠٠٨
سكر مكرر	٠,١٥	٠,١٢	٢,١٠	٠,٠١
السجائر	٠,١١	٠,٠٨	٠,٨١	٠,٠٠٥
الذرة	٠,١٢	٠,١٠	١,٩٤	٠,٠١
أغذية للأطفال الرضع	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٠٠٤
زيت النخيل	٠٢٠	٠,١٥	٢,٣٩	٠,٠١٥
ألبان مجففة	٠,١٩	٠,١٥	١,٨٤	٠,٠١
الشيكولاته	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٢٣	٠,٠٠١
الفطائر والمخبوزات	٠,١١	٠,٠٧	٠,٩٥	٠,٠٠٦
لحوم أغنام	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٧٢	٠,٠٠٤
الجبن واللبن الرايب	٠,٠٩	٠,٠٨	١,٠٢	٠,٠٠٥
كعك فول الصويا	٠,١٣	٠,١٠	١,٨٨	٠,٠١
سبائك الذهب	٠,١٧	٠,١٤	٣,٥٨	٠,٠٢
الأدوية	٠,١٨	٠,١٥	٢,٥٩	٠,٠١
أجزاء السيارات والعربات	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٧٧	٠,٠٠٥
أجزاء الطائرات	٠,١٤	٠,٠٩	١١,٠٨	٠,٠٦

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدولي (٣-٣،٣-٥).

جدول (٣-٨): القيم التنبؤية لأسعار استيراد المملكة العربية السعودية لأهم السلع الزراعية والصناعية خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٧م.

السلعة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط
الشعير	٤٤٢,٣	٤٩٣,٢	٥٥٠,٠	٦١٣,٤	٦٨٤,٠	٥٥٦,٦
الأرز المبيض	١١٨٩,٢	١٢٧٩,٢	١٣٧٦,١	١٤٨٠,٣	١٥٩٢,٤	١٣٨٣,٤
لحوم الدجاج	٢٢٩١,٦	٢٤٤٠,٦	٢٥٩٩,٣	٢٧٦٨,٣	٢٩٤٨,٣	٢٦٠٩,٦
أغذية محفوظة	٦٧١٤,٣	٧٣١٠,٠	٧٩٥٨,٥	٨٦٦٤,٦	٩٤٣٣,٣	٨٠١٦,٢
سكر مكرر	٨٠٤,٣	٨٩٦,١	٩٩٨,٢	١١١٢,١	١٢٣٨,٩	١٠٠٩,٩
السجائر	١٦٢٨٥,٠	١٥٨٥١,٢	١٥٤٢٨,٩	١٥٠١٧,٩	١٤٦١٧,٩	١٥٤٤٠,٢
الذرة	٣١٧,٠	٣٤٠,٤	٣٦٥,٤	٣٩٢,٣	٤٢١,٢	٣٦٧,٢
أغذية للأطفال الرضع	١٣٢١٣,٦	١٣٩٠٤,٩	١٤٦٣٢,٥	١٥٣٩٨,١	١٦٢٠٣,٨	١٤٦٧٠,٦
زيت النخيل	١٠٤٦,٣	١٠٩٨,٨	١١٥٤,٠	١٢١٢,٠	١٢٧٢,٨	١١٥٦,٨
ألبان مجففة	٤٥٧٣,٣	٤٨٠٣,٠	٥٠٤٤,٢	٥٢٩٧,٦	٥٥٦٣,٦	٥٠٥٦,٣
الشيكولاته	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٨
الفطائر والمخبوزات	٣٧٤٠,٦	٣٩٢٠,٦	٤١٠٩,٣	٤٣٠٧,٠	٤٥١٤,٣	٤١١٨,٤
لحوم أغنام	٤٨٢٧,١	٥١٩٢,٧	٥٥٨٥,٩	٦٠٠٨,٩	٦٤٦٤,٠	٥٦١٥,٧
الجبن واللبن الرايب	٤٨٢٢,٣	٥٠٤٤,٢	٥٢٧٦,٤	٥٥١٩,٣	٥٧٧٣,٣	٥٢٨٧,١
كعك فول الصويا	٤٦٥,٠	٤٨٩,٣	٥١٤,٩	٥٤١,٩	٥٧٠,٢	٥١٦,٣
سبائك الذهب (مليون ريال/ طن)	١٥١,٦	١٧١,٧	١٩٤,٦	٢٢٠,٥	٢٤٩,٩	١٩٧,٧
الأدوية (ألف ريال/ طن)	١٣٦٧,٩	١٥٧٣,٤	١٨٠٩,٩	٢٠٨١,٨	٢٣٩٤,٧	١٨٤٥,٥
أجزاء السيارات (مليون ريال/ وحدة)	٤٥,١	٤٧,٢	٤٩,٤	٥١,٧	٥٤,٢	٤٩,٥
أجزاء الطائرات (مليون ريال/ طن)	٤,٢	٤,٤	٤,٧	٥,١	٥,٤	٤,٨

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدولي (٣-٣،٢-٥).

جدول (٣-٩): معدل التغير النسبي الإجمالي والسنوي لأسعار استيراد أهم السلع الزراعية والصناعية بين عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٧م.

السلعة	معدل التغير النسبي الإجمالي ٪	معدل التغير النسبي السنوي ٪
الشعير	٧٢,٥	١٤,٥
الأرز المبيض	٤٤,١	٨,٨
لحوم الدجاج	٣٧,٠	٧,٤
أغذية محفوظة	٥٣,٠	١٠,٦
سكر مكرر	٧١,٦	١٤,٣
السجائر	-١٢,٦	-٢,٥
الذرة	٤٢,٦	٨,٥
أغذية للأطفال الرضع	٢٩,٠	٥,٨
زيت النخيل	٢٧,٨	٥,٦
ألبان مجففة	٢٧,٨	٥,٦
الشيكولاته	٢,٣	٠,٥
الفطائر والمخبوزات	٢٦,٥	٥,٣
لحوم أغنام	٤٤,١	٨,٨
الجبن واللبن الرايب	٢٥,٢	٥,٠
كعك فول الصويا	٢٩,٠	٥,٨
سبائك الذهب	١٠٠,٤	٢٠,١
الأدوية	١٦٣,٠	٣٢,٦
أجزاء السيارات	٣١,٦	٦,٣
أجزاء الطائرات	٤٥,٩	٩,٢
المتوسط	٤٥,٣	٩,١

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٣-٨).

الباب الرابع

التحليل الإقتصادي المقارن بين السعر العالمي وأسعار الإستيراد للمملكة العربية السعودية وبعض الدول الإقليمية

الباب الرابع

التحليل الإقتصادي المقارن بين السعر العالمي وأسعار الإستيراد للمملكة العربية السعودية وبعض الدول الإقليمية

٤-١ مقدمة

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الإقتصادي المقارن بين أسعار الإستيراد لأهم السلع الأساسية للمملكة العربية السعودية وبعض الدول الإقليمية (دولة الإمارات العربية) والسعر العالمي خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٢ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للدقيق

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الدقيق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-١، ٤-٢) مايلي:

١-تراوح متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ٢٤٨,٢٢ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٨٦٧,٣٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٣٤٧,٣٩ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٩,٦٧٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٧٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ١٥٤,٧٧ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٥٧٧,٠٣ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٩١,٨٨ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٨,٢٢٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ١,٩٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الدقيق بين حد أدنى بلغ ٢١٣,٠٢ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٥٢٠,٠١ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٨١,٢٠ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٦,١١٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد الدقيق بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢-تراوحت أسعار الإستيراد للدقيق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ١٥٤,٧٧

دولار/ طن لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحد أعلى قدره ٨٦٧,٣٤ دولار/طن للمملكة العربية السعودية. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه للمملكة العربية السعودية ٦١٩,١٢ دولار/ طن (١٧٨,٢٢٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٣٠٦,٩٩ دولار/ طن (١٠٩,١٧٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد الدقيق.

٣-بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق ٦٦,١٩ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق بمقدار ٦٦,١٩ دولار/ طن أي بنسبة ٢٣,٥٤٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ١٣,٥٧ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية ٥٥,٥١ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية بمقدار ٥٥,٥١ دولار/ طن أي بنسبة ١٩,٠٢٪ من متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق ١٠,٦٨ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدقيق لدولة الإمارات العربية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق بمقدار ١٠,٦٨ دولار/ طن أي بنسبة ٣,٨٠٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للدقيق. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٤,٨٢ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدقيق للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-١): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الدقيق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى- الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٢٩١,٨٨	٥٥٧,٠٣	١٥٤,٧٧	٣٨,٢٢	٤٠٢,٢٦	١٣٧,٨٢
المملكة العربية السعودية	٣٤٧,٣٩	٨٦٧,٣٤	٢٤٨,٢٢	٣٩,٦٧	٦١٩,١٢	١٧٨,٢٢
السعر العالمي	٢٨١,٢٠	٥٢٠,٠١	٢١٣,٠٢	٢٦,١١	٣٠٦,٩٩	١٠٩,١٧

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار/طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	٢٩١,٨٨	١٠,٦٨	١٠٣,٨٠
المملكة العربية السعودية	٣٤٧,٣٩	٦٦,١٩	١٢٣,٥٤
السعر العالمي	٢٨١,٢٠	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-٢): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الدقيق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	٢,٧٠	٠,٢٩	٧,٥١	$\ln\hat{Y} = 5.52 + 0.027X$ ** (47.42)** (2.74)
الإمارات	١,٩٠	٠,١٠	١,٩١	$\ln\hat{Y} = 5.42 + 0.019X$ (33.37)** (1.38)ns
السعر العالمي	١,٧٠	٠,١٩	٤,٣٣	$\ln\hat{Y} = 5.44 + 0.017\ X$ (57.03)** (2.08)

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، * معنوية عند المستوى الإحتمالي٥٪، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٣ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للشعير

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الشعير خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-٣، ٤-٤) مايلي:

١-تراوح متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ٦٨,٩٥ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٣٠١,٩٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٥٦,٠٢ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٧,٤٢٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٢٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ٩٠,٨٢ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٣٣٧,٦٥ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٤٨,٥٨ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٩,٥١٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٧٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الشعير بين حد أدنى بلغ ١١١,٦١ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٣١٧,٥٧ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٦٧,٧٦ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٠,٠٤٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد الشعير بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,١٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢- تراوحت أسعار الإستيراد للشعير خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ٦٨,٩٥ دولار/ طن للمملكة العربية السعودية، وحد أعلى قدره ٣٣٧,٦٥ دولار/طن لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٤٦,٨٣ دولار/ طن (١٦٦,١٣٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٢٠٥,٩٦ دولار/ طن (١٢٢,٧٧٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد الشعير.

٣-بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر

الإستيراد العالمي للشعير ١١,٧٤ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للشعير بمقدار ١١,٧٤ دولار/ طن أي بنسبة ٧,٠٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للشعير. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ١٣,٨٢ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية ٧,٤٤ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية بمقدار ٧,٤٤ دولار/ طن أي بنسبة ٥,٠١٪ من متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للشعير ١٩,١٨ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الشعير لدولة الإمارات العربية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للشعير بمقدار ١٩,١٨ دولار/ طن أي بنسبة ١١,٤٣٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للشعير. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٦,٣٤ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الشعير للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-٣): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الشعير خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى- الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	١٤٨,٥٨	٣٣٧,٦٥	٩٠,٨٢	٣٩,٥١	٢٤٦,٨٣	١٦٦,١٣
المملكة العربية السعودية	١٥٦,٠٢	٣٠١,٩٤	٦٨,٩٥	٣٧,٤٢	٢٣٢,٩٩	١٤٩,٣٣
السعر العالمي	١٦٧,٧٦	٣١٧,٥٧	١١١,٦١	٣٠,٠٤	٢٠٥,٩٦	١٢٢,٧٧

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	١٤٨,٥٨	١٩,١٨	٨٨,٥٧
المملكة العربية السعودية	١٥٦,٠٢	١١,٧٤	٩٣,٠٠
السعر العالمي	١٦٧,٧٦	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-٤): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الشعير خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	٣,٢٠	٠,٣٠	٧,٦٩	$\ln\hat{Y} = 4.65 + 0.032X$ $(33.39)^{**}\ (2.77)^{**}$
الإمارات	٢,٧٠	٠,٢٤	٥,٧٦	$\ln\hat{Y} = 4.66 + 0.027X$ $(34.05)^{**}\ (2.40)^{**}$
السعر العالمي	٢,١٠	٠,٢٢	٥,٢١	$\ln\hat{Y} = 4.87 + 0.021X$ $(45.01)^{**}\ (2.28)^{**}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٤ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للسكر المكرر

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد السكر المكرر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-٥، ٤-٦) مايلي:

١- تراوح متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ١٩١,٦٧ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٩٨,٥٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٣٣٩,٧٢ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٩,٠٣٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ٠,٤٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ١٨١,٨٢ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٩٦,٠٦ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٣٢١,٢٢ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٩,٢٣٪. وقد تراجع متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل تناقص سنوي غير معنوي بلغ ١,١٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد السكر المكرر بين حد أدنى بلغ ٢٩٧,٥٣ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٥٤٥,٥٠ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٤١٤,٤٣ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ١٧,٩٩٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد السكر المكرر بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ٠,٣٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢- تراوحت أسعار الإستيراد للسكر المكرر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ١٨١,٨٢ دولار/ طن لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحد أعلى قدره ٥٤٥,٥٠ دولار/طن على المستوى العالمي. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ٣١٤,٢٤ دولار/ طن (٩٧,٨٣٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٢٤٧,٩٧ دولار/ طن (٥٩,٨٣٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد السكر المكرر.

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر ٧٤,٧١ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر بمقدار ٧٤,٧١ دولار/ طن أي بنسبة ١٨,٠٣٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ٨,١٢ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية ١٨,٥٠ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية بمقدار ١٨,٥٠ دولار/ طن أي بنسبة ٥,٧٦٪ من متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر ٩٣,٢١ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد السكر المكرر لدولة الإمارات العربية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر بمقدار ٩٣,٢١ دولار/ طن أي بنسبة ٢٢,٤٩٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للسكر المكرر. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٧,٦٨ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد السكر المكرر للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-٥): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد السكر المكرر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى- الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٣٢١,٢٢	٤٩٦,٠٦	١٨١,٨٢	٢٩,٢٣	٣١٤,٢٤	٩٧,٨٣
المملكة العربية السعودية	٣٣٩,٧٢	٤٩٨,٥٤	١٩١,٦٧	٢٩,٠٣	٣٠٦,٨٧	٩٠,٣٣
السعر العالمي	٤١٤,٤٣	٥٤٥,٥٠	٢٩٧,٥٣	١٧,٩٩	٢٤٧,٩٧	٥٩,٨٣

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق	المعادلة
دولة الإمارات العربية	بالدولار/ طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي	٧٧,٥١
المملكة العربية السعودية	٣٣٩,٧٢	٧٤,٧١	٨١,٩٧
السعر العالمي	٤١٤,٤٣	-	١٠٠,٠٠

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-٦): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد السكر المكرر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	٠,٤٠	٠,٠٠٦	٠,١١	$\ln\hat{Y} = 5.83 + 0.004X$ $(40.07)^{**}(-0.33)^{ns*}$
الإمارات	-١,١٠	٠,٠١	٠,٢٠	$\ln\hat{Y} = 5.84 - 0.011X$ $(39.18)^{**}(-0.87)^{ns*}$
السعر العالمي	٠,٣٠	٠,٠١	٠,٢٠	$\ln\hat{Y} = 5.97 + 0.003X$ $(68.27)^{**}(0.45)^{ns*}$

**معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٥ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للأرز

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الأرز خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-٧، ٤-٨) مايلي:

١- تراوح متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ٤٧٩,١٧ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١٢٥٣,٣ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٦١١,٣٧ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣١,٦٢٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٩٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ٣٣٤,٦٦ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١١٧٣,٧٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٤٩٢,٤١ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٤٧,٥٤٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٩٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الأرز بين حد أدنى بلغ ٢٥٩,٢٤ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٧٤٩,٤٥ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٣٩٨,٢٢ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٠,٠٣٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد الأرز بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ١,٤٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢- تراوحت أسعار الإستيراد للأرز خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ٢٥٩,٢٤ دولار/ طن على المستوى العالمي، وحد أعلى قدره ١٢٥٣,٣ دولار/طن للمملكة العربية السعودية. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ٨٣٩,٠٨ دولار/ طن (١٧٠,٤٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٤٩٠,٢١ دولار/ طن (١٢٣,١٠٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد الأرز).

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر

الإستيراد العالمي للأرز ٢١٣,١٥ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للأرز بمقدار ٢١٣,١٥ دولار/ طن أي بنسبة ٥٣,٥٣٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للأرز. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ١٣,٠١ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية ١١٨,٩٦ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية بمقدار ١١٨,٩٦ دولار/ طن أي بنسبة ٢٤,١٦٪ من متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للأرز ٩٤,١٩ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الأرز لدولة الإمارات العربية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للأرز بمقدار ٩٤,١٩ دولار/ طن أي بنسبة ٢٣,٦٥٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للأرز. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ١٣,٨٩ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الأرز للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-٧): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الأرز خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى- الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٤٩٢,٤١	١١٧٣,٧٤	٣٣٤,٦٦	٤٧,٥٤	٨٣٩,٠٨	١٧٠,٤٠
المملكة العربية السعودية	٦١١,٣٧	١٢٥٣,٣٠	٤٧٩,١٧	٣١,٦٢	٧٧٤,١٣	١٢٦,٦٢
السعر العالمي	٣٩٨,٢٢	٧٤٩,٤٥	٢٥٩,٢٤	٣٠,٠٣	٤٩٠,٢١	١٢٣,١٠

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	٤٩٢,٤١	٩٤,١٩	١٢٣,٦٥
المملكة العربية السعودية	٦١١,٣٧	٢١٣,١٥	١٥٣,٥٣
السعر العالمي	٣٩٨,٢٢	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-٨): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الأرز خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	١,٩٠	٠,٢١	٤,٨٧	$\ln\hat{Y} = 6.18 + 0.019X$ $(60.17)^{**}$ (2.21)
الإمارات	٣,٩٠	٠,٤٣	١٣,٥٩	$\ln\hat{Y} = 5.72 + 0.039X$ $(45.45)^{**}$ $(3.69)^{**}$
السعر العالمي	١,٤٠	٠,١٠	٢,٠١	$\ln\hat{Y} = 5.81 + 0.014X$ $(50.68)^{**}$ $(1.42)^{ns}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٦ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للدجاج اللاحم

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الدجاج اللاحم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-٩، ٤-١٠) مايلي:

١- تراوح متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ٩٩٨,١١ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٢٠٢١,٣٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٣١٥,٦١ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ١٨,٨٤٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ١,١٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ٨٣٧,٦٩ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١٩٥٨,٣٦ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٢٥٨,٣٨ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٠,٢٣٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ٠,٣٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الدجاج اللاحم بين حد أدنى بلغ ١٠٢٠,٥٨ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١٧٨٢,٠٤ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٣٧٤,٢٥ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ١٦,٨٧٪. وقد تراجع متوسط السعر العالمي لإستيراد الدجاج اللاحم بمعدل تناقص سنوي غير معنوي بلغ ٠,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢- تراوحت أسعار الإستيراد للدجاج اللاحم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ٨٣٧,٦٩ دولار/ طن لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحد أعلى قدره ٢٠٢١,٣٤ دولار/طن للمملكة العربية السعودية. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ١١٢٠,٦٧ دولار/ طن (٨٩,٠٦٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٧٦١,٤٦ دولار/ طن (٥٥,٤١٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد الدجاج اللاحم.

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم ٥٨,٦٤ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم بمقدار ٥٨,٦٤ دولار/ طن أي بنسبة ٤,٢٧٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ٤,٦٥ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية ٥٧,٢٣ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية بمقدار ٥٧,٢٣ دولار/ طن أي بنسبة ٤,٥٥٪ من متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم ١١٥,٨٧ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الدجاج اللاحم لدولة الإمارات العربية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم بمقدار ١١٥,٨٧ دولار/ طن أي بنسبة ٨,٤٣٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للدجاج اللاحم. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٨,٥١ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الدجاج اللاحم للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-٩): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الدجاج اللاحم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى- الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	١٢٥٨,٣٨	١٩٥٨,٣٦	٨٣٧,٦٩	٢٠,٢٣	١١٢٠,٦٧	٨٩,٠٦
المملكة العربية السعودية	١٣١٥,٦١	٢٠٢١,٣٤	٩٩٨,١١	١٨,٨٤	١٠٢٣,٢٣	٧٧,٧٨
السعر العالمي	١٣٧٤,٢٥	١٧٨٢,٠٤	١٠٢٠,٥٨	١٦,٨٧	٧٦١,٤٦	٥٥,٤١

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	١٢٥٨,٣٨	١١٥,٨٧	٩١,٥٧
المملكة العربية السعودية	١٣١٥,٦١	٥٨,٦٤	٩٥,٧٣
السعر العالمي	١٣٧٤,٢٥	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-١٠): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الدجاج اللاحم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	١,١٠	٠,١٤	٢,٨٤	$\ln\hat{Y} = 7.05 + 0.011X$ $(92.46)^{**}\ (1.68)^{ns}$
الإمارات	٠,٣٠	٠,٠١	٠,١٨	$\ln\hat{Y} = 7.08 + 0.003X$ $(75.20)^{**}\ (0.42)^{ns}$
السعر العالمي	٠,٦٠-	٠,٠٤	٠,٦٩	$\ln\hat{Y} = 7.27 + 0.006X$ $(90.01)^{**}\ (-0.83)^{ns}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪، * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٧ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للحوم الحمراء

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد اللحوم الحمراء خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-١١، ٤-١٢) مايلي:

١-تراوح متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ١٦٢١,٨٣ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٣٢٧٣,٩ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٢٨٠,٧٧ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ١٨,٣٨٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٢٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ١٦٠٧,١٤ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٢٠٦,٣ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٤٥٦,٦٦ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٨,٧٨٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٦٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد اللحوم الحمراء بين حد أدنى بلغ ٢٢٣٠,٨٨ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٥٥٩,٤٢ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٣٠٥٢,٨٣ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٢,٦٤٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد اللحوم الحمراء بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٥٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢-راوحت أسعار الإستيراد للحوم الحمراء خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ١٦٠٧,١٤ دولار/ طن لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحد أعلى قدره ٤٥٥٩,٤٢ دولار/طن على المستوى العالمي. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٥٩٩,١٦ دولار/ طن (١٠٥,٨٠٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه للمملكة العربية السعودية ١٦٥٢,٠٧ دولار/ طن (٧٢,٤٣٪ من متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية.

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء ٧٧٢,٠٦ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء بمقدار ٧٧٢,٠٦ دولار/ طن أي بنسبة ٢٥,٢٩٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ٩,٣٦ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمـارات العربية ١٧٥,٨٩ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمـارات العربية بمقدار ١٧٥,٨٩ دولار/ طن أي بنسبة ٧,١٦٪ من متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء ٥٩٦,١٧ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد اللحوم الحمراء لدولة الإمارات العربية يقل عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء بمقدار ٥٩٦,١٧ دولار/ طن أي بنسبة ١٩,٥٣٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للحوم الحمراء. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمـارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ١١,٥١ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد اللحوم الحمراء للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-١١): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد اللحوم الحمراء خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى-الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٢٤٥٦,٦٦	٤٢٠٦,٣٠	١٦٠٧,١٤	٢٨,٧٨	٢٥٩٩,١٦	١٠٥,٨٠
المملكة العربية السعودية	٢٢٨٠,٧٧	٣٢٧٣,٩٠	١٦٢١,٨٣	١٨,٣٨	١٦٥٢,٠٧	٧٢,٤٣
السعر العالمي	٣٠٥٢,٨٣	٤٥٥٩,٤٢	٢٢٣٠,٨٨	٢٢,٦٤	٢٣٢٨,٥٤	٧٦,٢٧

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	٢٤٥٦,٦٦	٥٩٦,١٧	٨٠,٤٧
المملكة العربية السعودية	٢٢٨٠,٧٧	٧٧٢,٠٦	٧٤,٧١
السعر العالمي	٣٠٥٢,٨٣	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-١٢): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد اللحوم الحمراء خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	٢,٢٠	٠,٥٦	٢٢,٦٨	$\ln\hat{Y} = 7.48 + 0.022X$ $(135.73)^{**}\ (4.76)^{*}$
الإمارات	٣,٦٠	٠,٦٥	٣٣,١٩	$\ln\hat{Y} = 7.39 + 0.036X$ $(100.09)^{**}\ (5.76)^{*}$
السعر العالمي	٢,٥٠	٠,٥٠	١٨,٢٨	$\ln\hat{Y} = 7.74 + 0.025X$ $(109.03)^{**}\ (4.27)^{*}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪ .

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٨ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للزيوت النباتية الغذائية

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الزيوت النباتية الغذائية (زيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت الزيتون وزيت فول الصويا وزيت عباد الشمس وزيت الذرة) للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الزيوت النباتية الغذائية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-١٣، ٤-١٤) مايلي:

١-تراوح متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ٤٠٤,٥٤ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١٢٥٦,٩٢ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٦٩١,٤٨ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٦,٦١٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٧٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ٥٣٦,٤٦ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١٦١١,٠٩ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٧٩٤,٨٥ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣١,٨٥٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ٠,١٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الزيوت النباتية الغذائية بين حد أدنى بلغ ٤٥٠,٥٤ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ١١٢٤,٨٩ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٦٧٣,١٩ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٣,٢٦٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد الزيوت النباتية الغذائية بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢-تراوحت أسعار الإستيراد للزيوت النباتية الغذائية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ٤٠٤,٥٤ دولار/ طن للمملكة العربية السعودية، وحد أعلى قدره ١٦١١,٠٩ دولار/طن لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٠٧٤,٦٣ دولار/

طن (١٣٥,٢٠٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه على المستوى العالمي ٦٧٤,٣٥ دولار/ طن (١٠٠,١٧٪ من متوسط السعر العالمي لإستيراد الزيوت النباتية الغذائية).

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية ١٨,٢٩ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية بمقدار ١٨,٢٩ دولار/ طن أي بنسبة ٢,٧٢٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ٦,٢٧ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية ١٠٣,٣٧ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية يقل عن متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية بمقدار ١٠٣,٣٧ دولار/ طن أي بنسبة ١٣,٠٪ من متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية ١٢١,٦٦ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية لدولة الإمارات العربية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية بمقدار ١٢١,٦٦ دولار/ طن أي بنسبة ١٨,٠٧٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للزيوت النباتية الغذائية. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي

سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٢,٥٦ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الزيوت النباتية الغذائية للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-١٣): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الزيوت النباتية الغذائية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى-الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٧٩٤,٨٥	١٦١١,٠٩	٥٣٦,٤٦	٣١,٨٥	١٠٧٤,٦٣	١٣٥,٢٠
المملكة العربية السعودية	٦٩١,٤٨	١٢٥٦,٩٢	٤٠٤,٥٤	٢٦,٦١	٨٥٢,٣٨	١٢٣,٢٧
السعر العالمي	٦٧٣,١٩	١١٢٤,٨٩	٤٥٠,٥٤	٢٣,٢٦	٦٧٤,٣٥	١٠٠,١٧

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	٧٩٤,٨٥	١٢١,٦٦	١١٨,٠٧
المملكة العربية السعودية	٦٩١,٤٨	١٨,٢٩	١٠٢,٧٢
السعر العالمي	٦٧٣,١٩	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-١٤): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الزيوت النباتية الغذائية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	٢,٧٠	٠,٤٣	١٣,٥٦	$\ln\hat{Y} = 6.23 + 0.027X$ $(71.11)^{**}\ (3.68)^{*}$
الإمارات	٠,١٠	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٥	$\ln\hat{Y} = 6.63 + 0.001X$ $(52.97)^{**}\ (0.07)^{ns*}$
السعر العالمي	١,٦٠	٠,١٩	٤,١٨	$\ln\hat{Y} = 6.32 + 0.016X$ $(67.51)^{**}(2.05)^{*}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪ . * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪ ،ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٤-٩ التحليل الإقتصادي المقارن في أسعار الإستيراد للحليب المجفف

بدراسة التغيرات في أسعار إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط السعر العالمي لإستيراد الحليب المجفف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٤-١٥، ٤-١٦) مايلي:

١- تراوح متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ ١٨١٣,٤٦ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٥٠٠٩,٨١ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٦٣٠,٠٤ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٥,١٠٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ١,٤٪ خلال فترة الدراسة. كما تراوح متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية المتحدة بين حد أدنى بلغ ١٨٣٥,٨ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٠٤٢,٩٦ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٣٤٦,٩١ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٢٣,٠٣٪. وقد ازداد متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ ١,٨٪ خلال فترة الدراسة. وأخيراً تراوح متوسط السعر العالمي لإستيراد الحليب المجفف بين حد أدنى بلغ ١٢٩٦,٥٣ دولار/ طن وحد أعلى بلغ ٤٤٧٥,٠٧ دولار/ طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٢٦١,٧١ دولار/ طن، بمعامل إختلاف بلغ ٣٠,٨١٪. وقد ازداد متوسط السعر العالمي لإستيراد الحليب المجفف بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

٢- تراوحت أسعار الإستيراد للحليب المجفف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م، بين حد أدنى قدره ١٢٩٦,٥٣ دولار/ طن على المستوى العالمي، وحد أعلى قدره ٥٠٠٩,٨١ دولار/ طن للمملكة العربية السعودية. وبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لسعر الإستيراد أقصى قيمه للمملكة العربية السعودية ٣١٩٦,٣٥ دولار/ طن (١٢١,٥٣٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة)، وأدنى قيمه لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٢٠٧,١٦ دولار/ طن (٩٤,٠٥٪ من متوسط سعر الإستيراد لنفس الدولة).

٣- بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف ٣٦٨,٣٣ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف بمقدار ٣٦٨,٣٣ دولار/ طن أي بنسبة ١٦,٢٩٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت ٦,٢٤ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية والمستوى العالمي. كما بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية ومتوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية ٢٨٣,١٣ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية يزيد عن متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية بمقدار ٢٨٣,١٣ دولار/ طن أي بنسبة ١٢,٠٦٪ من متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية. وأخيراً بلغ الفرق بين متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف ٨٥,٢٠ دولار/ طن، وبالتالي فإن متوسط سعر إستيراد الحليب المجفف لدولة الإمارات العربية يزيد عن متوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف بمقدار ٨٥,٢٠ دولار/ طن أي بنسبة ٣,٧٧٪ من متوسط سعر الإستيراد العالمي للحليب المجفف. وبدراسة معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، تبين قيمة (t) المحسوبة بلغت ٩,٧٢ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢,٥٥ عند المستوى الإحتمالي ١٪، مما يؤكد معنوية الفرق بين متوسطي سعر إستيراد الحليب المجفف للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٤-١٥): التحليل الإحصائي لتطور أسعار إستيراد الحليب المجفف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	معامل الإختلاف	العظمى - الصغرى	(العظمى-الصغرى) / المتوسط الحسابي
دولة الإمارات العربية	٢٣٤٦,٩١	٤٠٤٢,٩٦	١٨٣٥,٨٠	٢٣,٠٣	٢٢٠٧,١٦	٩٤,٠٥
المملكة العربية السعودية	٢٦٣٠,٠٤	٥٠٠٩,٨١	١٨١٣,٤٦	٢٥,١٠	٣١٩٦,٣٥	١٢١,٥٣
السعر العالمي	٢٢٦١,٧١	٤٤٧٥,٠٧	١٢٩٦,٥٣	٣٠,٨١	٣١٧٨,٥٤	١٤٠,٥٤

الدولة	المتوسط الحسابي	الفرق بالدولار / طن مقارنة بالسعر العالمي	الرقم القياسي مقارنة بالسعر العالمي
دولة الإمارات العربية	٢٣٤٦,٩١	٨٥,٢٠	١٠٣,٧٧
المملكة العربية السعودية	٢٦٣٠,٠٤	٣٦٨,٣٣	١١٦,٢٩
السعر العالمي	٢٢٦١,٧١	-	١٠٠,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

جدول (٤-١٦): معادلات الاتجاه العام المقدرة لتطور أسعار إستيراد الحليب المجفف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الدولة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F	المعادلة
السعودية	١,٤٠	٠,١٦	٣,٤٤	$\ln\hat{Y} = 7.70 + 0.014X$ $(83.85)^{**}\ (1.85)^{ns}$
الإمارات	١,٨٠	٠,١٤	٣,٠١	$\ln\hat{Y} = 7.49 + 0.018X$ $(60.08)^{**}(1.73)^{ns}$
السعر العالمي	١,٩٠	٠,٣٢	٨,٤٦	$\ln\hat{Y} = 7.54 + 0.019X$ $(97.11)^{**}\ (2.91)^{*}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪ . * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪ ،ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩م.

الباب الخامس

دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية
من وجهة نظر المستهلكين والمنتجين والمستوردين

الباب الخامس

دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية

من وجهة نظر المستهلكين والمنتجين والمستوردين

٥-١ مقدمة

تم دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين والمستهلكين والمستوردين من خلال إعداد إستمارة الإستبيان لكل من المنتجين والمستهلكين والمستوردين وتجار الجملة والتجزئة للسلع الأساسية في المملكة العربية السعودية. وتضمنت استمارة الاستبيان للمنتجين كل من المعلومات العامة ورأس المال المستثمر والإنتاج والتكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية المنتجة محلياً، بالإضافة إلى نسب التغير في التكاليف الإنتاجية وبصفة خاصة الرواتب والأجور والطاقة والإيجارات ومستلزمات الإنتاج المحلية وتكاليف نقل الإنتاج ومستلزمات الإنتاج . كما تضمنت الإستبانة أسباب ارتفاع أسعار البيع للمنتجات وكيفية الحد من ارتفاعها. أما فيما يتعلق بإستبانة المستهلكين فقد تضمنت كل من المعلومات العامة والدخل ونمط الإنفاق الشهري للأسرة والاستهلاك الشهري للسلع الأساسية ونسب التغير في أسعارها وأسباب ارتفاع الأسعار وأثرها على المدخرات. كما تم تحديد واختيار العينة البحثية للمستهلكين والمنتجين والمستوردين وتوزيعها على مختلف المناطق والمقابلة الشخصية للمبحوثين في عدة مناطق أهمها الرياض وجدة والدمام وخميس مشيط والجوف. وبالفعل تم تجميع ١٧٠٣ إستبانة، منها ٩٤٧ إستبانة للمستهلكين موزعة على كل من منطقة الرياض وجدة وخميس مشيط والجوف والدمام. أما بقية عدد الاستمارات التي تم تجميعها فقد بلغ ٣٩٦ إستبانة للمنتجين ونحو ٣٦٠ إستبانة للمستوردين. والجدول (٥-١) يوضح توزيع إستمارات الإستبيان التي تم تجميعها على مختلف المناطق.

جدول (٥-١): توزيع إستمارات الإستبيان للمستهلكين والمنتجين والمستوردين على مختلف المناطق بالمملكة العربية السعودية.

المنطقة	المستهلكين		المنتجين		المستوردين		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الرياض	٢٩٢	٣٠,٨٣	٢١١	٥٣,٢٨	٩٤	٢٦,١١	٥٩٧	٣٥,٠٦
جدة	١٩٦	٢٠,٧٠	٨٤	٢١,٢١	١١٦	٣٢,٢٢	٣٩٦	٢٣,٢٥
خميس مشيط	١٨٨	١٩,٨٥	٤٦	١١,٦٢	٦٥	١٨,٠٦	٢٩٩	١٧,٥٦
الجوف	١٠٠	١٠,٥٦	٤٠	١٠,١٠	٤٢	١١,٦٧	١٨٢	١٠,٦٩
الدمام	١٧١	١٨,٠٦	١٥	٣,٧٩	٤٣	١١,٩٤	٢٢٩	١٣,٤٥
الإجمالي	٩٤٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٣٦٠	١٠٠	١٧٠٣	١٠٠

٥-٢ تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الأساسية في المملكة العربية السعودية

بدراسة تطور الرقم القياسي لأسعار الجملة لمختلف السلع خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٨م. يتضح من استعراض البيانات الواردة بالجداول (٥-٢، ٥-٣، ٥-٤) وشكل (٥-١) ما يلي:

١- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للحوم الأبقار بين حد أدنى بلغ ٩٩,٨٠ عام ١٩٩٤م وحد أعلى بلغ ١٧٥,٦ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٢٢,٣٢ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٤,٣٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للحوم الأبقار بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٧٪ خلال نفس الفترة.

٢- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للحوم الدواجن بين حد أدنى بلغ ١٠٣,٨ عام ٢٠٠٢م وحد أعلى بلغ ٢٠٠٨ عام ٢٠٠٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٦,٩ وبمعامل إختلاف يبلغ ١١,٤٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للحوم الدواجن بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٧٪ خلال نفس الفترة.

٣- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للبن أو الحليب المحضر من حليب مسحوق بين حد أدنى بلغ ١٠٠,٧ عام ١٩٩٠م وحد أعلى بلغ ١١٤,٢ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر نحو ١٠٥,٠٨ وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٥,٢٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للبن أو الحليب المحضر من حليب مسحوق بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٣٪ خلال نفس الفترة.

٤- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للأرز بين حد أدنى بلغ ٧٣,٢ عام ١٩٩٥م وحد أعلى بلغ ١٢٤,١ عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٤,١٨ وبمعامل إختلاف ١٤,٢٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للأرز بمعدل نمو سنوي بلغ ١,١٨٪ خلال نفس الفترة.

٥- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للشعير بين حد أدنى بلغ ٦٧,٨ عام ١٩٩٣م وحد أعلى بلغ ١٢١,٨ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٩,٢٦ وبمعامل إختلاف يبلغ

٢ , ١٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للشعير بمعدل نمو سنوي بلغ ٤٨ , ١٪ خلال نفس الفترة.

٦- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للدقيق بين حد أدنى بلغ ٢ , ٩٠ عام ٢٠٠٠م وحد أعلى بلغ ١٠٠ عام ١٩٨٩م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣ , ٩٢ وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٧ , ٢٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للدقيق بمعدل نمو سنوي بلغ ٢ , ٠٪ خلال نفس الفترة.

٧- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للسكر بين حد أدنى بلغ ٨ , ٩٤ عام ١٩٩٣م وحد أعلى بلغ ٥ , ١٣٠ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٧٨ , ١٠٩ وبمعامل إختلاف يبلغ ٨٦ , ٩٪ خلال فترة الدراسة. وقد تناقص الرقم القياسي لأسعار الجملة للسكر بمعدل سنوي غير معنوي بلغ ٥٨ , ٠٪ خلال نفس الفترة.

٨- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة لزيت الذرة بين حد أدنى بلغ ٦ , ١٠٢ عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ٢ , ١٢٦ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٩ , ١١٠ وبمعامل إختلاف يبلغ ٦٧ , ٤٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة لزيت الذرة بمعدل نمو سنوي بلغ ٣ , ٠٪ خلال نفس الفترة.

٩- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة لأدوية الطب البشري بين حد أدنى بلغ ٩ , ١٠١ عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ١٣١ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨٤ , ١١٣ وبمعامل إختلاف يبلغ ٧١ , ٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة لأدوية الطب البشري بمعدل نمو سنوي بلغ ٩ , ٠٪ خلال نفس الفترة.

١٠- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للأسمدة الكيماوية بين حد أدنى بلغ ٤ , ٨٠ عام ٢٠٠٠م وحد أعلى بلغ ٢ , ١٩٧ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦٢ , ١١٠ وبمعامل إختلاف يبلغ ٦٧ , ٢٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد إزداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للأسمدة الكيماوية بمعدل نمو سنوي بلغ ٨ , ١٪ خلال نفس الفترة.

١١- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة لكلوركس الغسيل بين حد أدنى بلغ ٨ , ٩٧ عام

١٩٩٤م وحد أعلى بلغ ١٠٨,٣ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٠٣,٢٨ وبمعامل إختلاف يبلغ ٣,٠٣٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة لكلوركس الغسيل بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٤٪ خلال نفس الفترة.

١٢- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للأسمنت العادي بورتلاندي بين حد أدنى بلغ ١١٢,٢ عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ١٥٦,١ عام ٢٠٠٧م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٣٨,٢٦ وبمعامل إختلاف يبلغ ٩,١٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة للأسمنت العادي بورتلاندي بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٢٪ خلال نفس الفترة.

١٣- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة لقضبان التسليح بين حد أدنى بلغ ٩٦,٤ عام ٢٠٠٢م وحد أعلى بلغ ٢٠٤,٤ عام ٢٠٠٨م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٢,٥٢ وبمعامل إختلاف يبلغ ٢٢,٥٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار الجملة لقضبان التسليح بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٩٪ خلال نفس الفترة.

١٤- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للملابس الرجالية والولادي بين حد أدنى بلغ ١٠٠,١ عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ١٢٣,٣ عام ١٩٩٢م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١٣,٧ وبمعامل إختلاف يبلغ ٤,٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع الرقم القياسي لأسعار الجملة للملابس الرجالية والولادي بمعدل تناقص سنوي غير معنوي بلغ ٠,٠٢٪ خلال نفس الفترة.

١٥- تراوح الرقم القياسي لأسعار الجملة للملابس النسائية والبناتي بين حد أدنى بلغ ٧٩,١ عام ٢٠٠٢م وحد أعلى بلغ ١٠٧,٥ عام ١٩٩٣م بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩١,٧٥ وبمعامل إختلاف يبلغ ١٠,٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد تراجع الرقم القياسي لأسعار الجملة للملابس النسائية والبناتي بمعدل تناقص سنوي بلغ ١,٥٪ خلال نفس الفترة. ومما سبق يتضح أن الرقم القياسي لأسعار الجملة للأسمدة الكيماوية اتسم بعدم الإستقرار نظراً لإرتفاع معامل الإختلاف إلى ٢٦,٦٧٪، في حين إتسم الرقم القياسي لأسعار الجملة للدقيق بالإستقرار النسبي نظراً لإنخفاض معامل الإختلاف إلى ٢,٢٧٪.

جدول (٥-٢): تطور الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الأساسية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٨م.

السنة	لحوم البقر	لحوم الدواجن	لبن أو حليب محضر من الحليب مسحوق	أرز	شعير	دقيق	سكر	زيت الذرة
١٩٨٩	١٣٠,٩	١٠٤,٥	١٠١,٢	٩٩,٦	٩٩,١	١٠٠	١١٥,٨	١٠٢,٦
١٩٩٠	١٠٧,٣	١١٧,١	١٠٠,٧	٩٥,٧	٩٧,١	٩٦	١٢٢,١	١٠٤,٥
١٩٩١	١٠٥,٢	١٢٢,٢	١٠٤,٦	٨٨,٩	٨١,٥	٩١,٧	١٠٤,٤	١٠٨,٨
١٩٩٢	١٠٤,٧	١١٦,٠	١٠٣,٦	٩١,٢	٦٩,١	٩١,٧	٩٦,٤	١٠٩,٤
١٩٩٣	١٠٠,٠	١١١,١	١٠٢,٦	٨٦,١	٦٧,٨	٩١,٧	٩٤,٨	١١٠,٢
١٩٩٤	٩٩,٨	١٠٧,٤	١٠٣,٢	٧٤,٩	٦٩,٥	٩١,٧	١١٢,٩	١٠٩,٤
١٩٩٥	١١٠,١	١١٠,٤	١٠٣,١	٧٣,٢	٦٩,٣	٩١,٧	١٢٣,٥	١١٢,٦
١٩٩٦	١١٦,٤	١٢٣,٨	١٠٥,٥	٧٥,٣	٨٠,٣	٩١,٧	١١٨	١١٣,٧
١٩٩٧	١١٨,٧	١٢٣,٤	١٠٨,٦	٧٨,٩	٩٤	٩١,٧	١١٠,٢	١١٣,٤
١٩٩٨	١٢٨,٤	١١٢,٨	١٠٦,٢	٧٩,٦	٨٥,٨	٩٢,٦	١٠٢,٤	١١٤,١
١٩٩٩	١٢٠,١	١١٠,٧	١٠٦,٢	٧٨,١	٩٧,٩	٩١,٧	٩٦,٨	١١١,٦
٢٠٠٠	١١٨,٣	١٠٦,٧	١٠٤,٢	٧٩,٥	٩٣,٨	٩٠,٢	١٠١,١	١٠٧,٢
٢٠٠١	١٢٠,٥	١٠٩	١٠٦,٢	٧٧,٣	٩١,٨	٩١,٧	١٠٤,٩	١٠٤,٦
٢٠٠٢	١١٩,٨	١٠٣,٨	١٠٥,٨	٧٤,٦	٩١,٩	٩١,٧	١٠٢,٦	١٠٤,٣
٢٠٠٣	١٢٨,٣	١٠٨,٩	١٠٧,٦	٧٧,٤	٩١,٩	٩١,٧	١٠١,١	١٠٦,٤
٢٠٠٤	١٣٠,١	١٠٩,١	١٠٥,٥	٧٧,٧	٩١,٩	٩١,٧	١٠١,٧	١٠٨,٨
٢٠٠٥	١٣٢,٨	١١٩,٥	١٠٢,٩	٨٠,٣	٩١,٩	٩١,٧	١٠٨,٧	١١٠,٧
٢٠٠٦	١٣٧,٤	١٢٢,٢	١٠٤,٥	٨٠,٨	٩١,٩	٩١,٧	١٢٤,٢	١١١,٥
٢٠٠٧	١٤١,٩	١٣٧,٩	١٠٥,٢	٩٠,٤	١٠٦,٩	٩١,٧	١٢٣,٤	١١٣,٩
٢٠٠٨	١٧٥,٦	١٦١,٥	١١٤,٢	١٢٤,١	١٢١,٨	٩١,٧	١٣٠,٥	١٢٦,٢

تكملة لجدول (٥-٢)

السنة	أدوية للطب البشري	اسمدة كيماوية	كلوركس للغسيل	اسمنت عادى بورتلاندي	قضبان تسليح	ملابس رجالية وولادي	ملابس نسائية وبناتي
١٩٨٩	١٠١,٩	٩٦,٩	٩٩,٥	١١٢,٢	٩٩,٨	١٠٠,١	١٠٤,٥
١٩٩٠	١٠٣,٨	٩٥,١	٩٩,٤	١١٢,٧	١٠٠,٥	١٠٤,٨	١٠٣,٦
١٩٩١	١٠٦,٨	١٠٥,٥	٩٨,٧	١١٥,٤	١٠٦,٢	١١٦,٤	٩٩,٥
١٩٩٢	١١٢,٠	٩٩,٢	٩٩,٩	١٢٩,٦	١٠٨,١	١٢٣,٣	١٠١,٤
١٩٩٣	١١٥,٩	٩٥,٣	٩٨,٧	١٣٢,٧	١٠٨,١	١١٧,٦	١٠٧,٥
١٩٩٤	١٠٩,٧	١٠٠,٤	٩٧,٨	١٤٥,٤	١٠٦,٢	١١٨	٩٩,٥
١٩٩٥	١٠٩,٦	١٣٢,٢	١٠٣,١	١٤٦,٣	١٠٠,١	١١٨,٢	١٠٢,٢
١٩٩٦	١٠٩,٨	١٣٦,٢	١٠٦,١	١٤٧,٢	١٠٠,١	١١٦,٥	٩٩,١
١٩٩٧	١١٥,١	١٠٥,٣	١٠٦	١٤٥,٣	٩٩,٨	١١٩,٨	٩٥,٣
١٩٩٨	١١٠,٣	٨٢,٣	١٠٥,٨	١٤٢,٣	٩٩,١	١١٧,٨	٩١,٩
١٩٩٩	١١٤,٢	٨٠,٩	١٠٦	١٣٦,٥	٩٧,٤	١١٤,٦	٨٦
٢٠٠٠	١١٣,٤	٨٠,٤	١٠٦,٢	١٣٨,٣	٩٦,٨	١١٢,٨	٨١,١
٢٠٠١	١١٢,٢	٨٦,٣	١٠٥,٣	١٣٩,٦	٩٧,١	١١١,٣	٧٩,٩
٢٠٠٢	١١٠,٦	٨٣,٧	١٠٤,٥	١٣٨,٧	٩٦,٤	١٠٩,٥	٧٩,١
٢٠٠٣	١١١,٤	١٠١,٧	١٠٤,٥	١٣٨,٦	١٠٥,٤	١٠٨,٥	٨١,١
٢٠٠٤	١١٢,٣	١١٣,٦	١٠٤,٥	١٣٩	١٢٦,٤	١١٢,٥	٨٢,٤
٢٠٠٥	١٢٣	١٣٣,٨	١٠٤,٤	١٤٤,٥	١٢٣,١	١١٧,٨	٨٤,٤
٢٠٠٦	١٢٦,٣	١٣١	١٠٢,٩	١٤٩,٢	١٣٠	١١٢,٣	٨٣,٩
٢٠٠٧	١٢٧,٥	١٥٥,٤	١٠٤	١٥٦,١	١٤٥,٣	١١١,٢	٨٥,٤
٢٠٠٨	١٣١	١٩٧,٢	١٠٨,٣	١٥٥,٦	٢٠٤,٤	١١١	٨٧,٢

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون ٢٠١٠م.

جدول (٥-٣): التحليل الوصفي للرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الأساسية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٨م.

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل اختلاف %
لحوم الأبقار	٩٩,٨	١٧٥,٦	١٢٢,٣٢	١٧,٥١	١٤,٣٢
لحوم الدواجن	١٠٣,٨	١٦١,٥	١١٦,٩	١٣,٤٢	١١,٤٨
لبن أو حليب محضر من حليب مسحوق	١٠٠,٧	١١٤,٢	١٠٥,٠٨	٢,٩٣	٢,٧٨
الأرز	٧٣,٢	١٢٤,١	٨٤,١٨	١١,٩٧	١٤,٢٣
الشعير	٦٧,٨	١٢١,٨	٨٩,٢٦	١٣,٥٦	١٥,٢
الدقيق	٩٠,٢	١٠٠,٠	٩٢,٣	٢,٠٩	٢,٢٧
السكر	٩٤,٨	١٣٠,٥	١٠٩,٧٨	١٠,٨٢	٩,٨٦
زيت الذرة	١٠٢,٦	١٢٦,٢	١١٠,١٩	٥,١٤	٤,٦٧
أدوية الطب البشري	١٠١,٩	١٣١,٠	١١٣,٨٤	٧,٦٤	٦,٧١
الأسمدة الكيماوية	٨٠,٤	١٩٧,٢	١١٠,٦٢	٢٩,٥	٢٦,٦٧
كلوركس الغسيل	٩٧,٨	١٠٨,٣	١٠٣,٢٨	٣,١٣	٣,٠٣
أسمنت عادي بورتلاندي	١١٢,٢	١٥٦,١	١٣٨,٢٦	١٢,٥٨	٩,١٠
قضبان تسليح	٩٦,٤	٢٠٤,٤	١١٢,٥٢	٢٥,٣٧	٢٢,٥٥
ملابس رجالية وولادي	١٠٠,١	١٢٣,٣	١١٣,٧	٥,٤٥	٤,٨٠
ملابس نسائية وبناتي	٧٩,١	١٠٧,٥	٩١,٧٥	٩,٦٤	١٠,٥

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٥-٢).

جدول (٥-٤): معادلات الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الأساسية في المملكة العربية السعودية خلال ١٩٨٩-٢٠٠٨م

البيان	معدل النمو السنوي ٪	F	R^2	النموذج
لحوم الأبقار	١,٧	٢٥,٥٤	٠,٥٩	$\text{Log } y_1 = 4.613 + 0.017\ T$ $(111.25)^{**}\ (5.05)^{**}$
لحوم الدواجن	٠,٧	٣,٨٠	٠,١٧	$\text{Log } y_2 = 4.678 + 0.007\ T$ $(102.88)^{**}\ (1.94)^{*}$
لبن أو حليب محضر من حليب مسحوق	٠,٣	١٠,٢٧	٠,٣٦	$\text{Log } y_3 = 4.625 + 0.003\ T$ $(443.64)^{**}\ (3.20)^{*}$
الأرز	١,١٨	١٧,٠١	٠,٦٧	$y_4 = 108.45 - 6.71T + 0.32T^2$ $(19.94)^{**}(-5.62)^{**}(5.83)^{**}$
الشعير	١,٤٨	٨,٥٦	٠,٣٢	$\text{Log } y_5 = 4.325 + 0.0148\ T$ $(71.35)^{**}\ (2.93)^{**}$
الدقيق	٠,٢	٦,٠٩	٠,٢٥	$\text{Log } y_6 = 4.544 - 0.002\ T$ $(500.97)^{**}\ (-2.47)^{*}$
السكر	-٠,٥٨	١,٠٨	٠,١٣	$Y_7 = 119.16 - 1.58T + 0.04T^2$ $(8.95)^{**}(-0.65)^{ns}(0.40)^{ns}$
زيت الذرة	٠,٣	٤,٠٥	٠,١٨	$\text{Log } y_8 = 4.67 + 0.003\ T$ $(237.85)^{**}\ (2.01)^{*}$
أدوية الطب البشري	٠,٩	٣٤,٦٢	٠,٦٦	$\text{Log } y_9 = 4.638 + 0.009\ T$ $(253.45)^{**}\ (5.88)^{**}$
الأسمدة الكيماوية	١,٨	٤,٧٨	٠,٢١	$\text{Log } y_{10} = 4.482 + 0.018\ T$ $(43.99)^{**}\ (2.18)^{*}$
كلوركس الغسيل	٠,٤	١٨,٢٠	٠,٥٠	$\text{Log } y_{11} = 4.598 + 0.004\ T$ $(447.59)^{**}\ (4.27)^{**}$
أسمنت عادي بورتلاندي	١,٢	٢٤,٢٩	٠,٥٧	$\text{Log } y_{12} = 4.796 + 0.012\ T$ $(161.30)^{**}\ (4.93)^{**}$
قضبان تسليح	١,٩	١١,٣٠	٠,٣٩	$\text{Log } y_{13} = 4.501 + 0.019\ T$ $(65.28)^{**}\ (3.36)^{**}$
ملابس رجالية وولادي	-٠,٠٢	٣,١١	٠,٣٠	$Y_{14} = 95.59 + 3.58T - 0.15T^2$ $(12.19)^{**}(2.49)^{*}(-2.47)^{*}$
ملابس نسائية وبناتي	-١,٥	٤٤,٢٥	٠,٧١	$\text{Log } y_{15} = 4.671 - 0.015\ T$ $(173.76)^{**}\ (-6.65)^{**}$

** معنوية عند المستوى الإحتمالي ١٪. * معنوية عند المستوى الإحتمالي ٥٪. ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٥-٢).

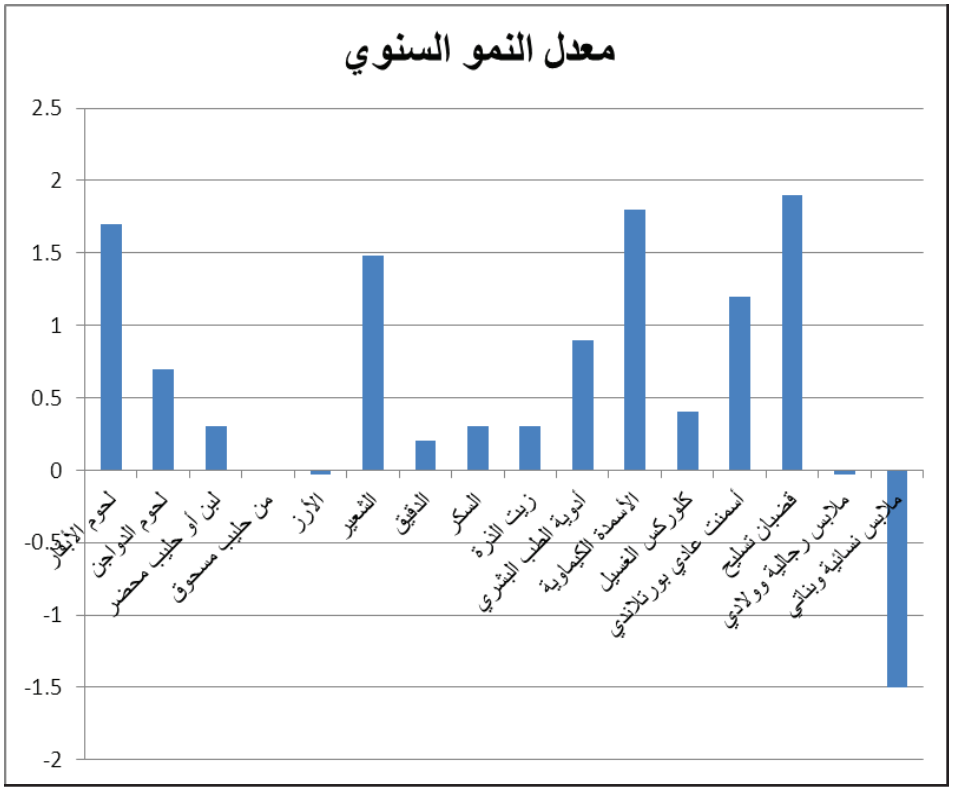

شكل (٥-١): معدلات النمو السنوية في الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الأساسية خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٨م.

٣-٥ أسباب إرتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية

بصفة عامة إرتفعت الأسعار العالمية للسلع الغذائية نتيجة عدة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب على الغذاء. وفيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بجانب العرض، تتمثل في كل من (الرويس، ٢٠٠٩م):

١- انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب: فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم خلال العامين الماضيين في إتلاف جزء كبير من الحبوب الغذائية في بعض الدول الزراعية الكبرى مثل استراليا والصين والأرجنتين والهند وهذا الأمر أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفعت أسعارها العالمية.

٢- قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها.

٣- اتجاه المخزون العالمي من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية، إذ من المتوقع أن يصل مخزون القمح الأمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوى له منذ ٦٠ عاما، ويصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ ٤٢ عاما ويتوقع أيضا أن ينخفض المخزون العالمي من البذور الزيتية بنحو ٢٢٪.

أما فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بجانب الطلب، تتمثل في كل من:

١- ارتفاع مستوي المعيشة ومعدلات النمو في كل من الصين والهند مما أدى إلى ظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين لا يقل عددهم عن ٣٠٠ مليون نسمة تنتمي للطبقة الوسطى لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية وأدى ذلك بالتالي إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم وبالتالي ازداد الطلب على القمح والأرز والألبان واللحوم.

٢- الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار النفط والتي تتمثل في كل من ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، واتجاه الدول الصناعية الكبرى إلى إنتاج الوقود الحيوي من القمح والذرة وفول الصويا. حيث اتجهت الولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي

نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حاليا إلى أكثر من ١٠ ملايين طن ومن المقرر أن يزداد إلى ٢١ مليون طن قبل عام ٢٠١٦م، ومن المنتظر أن تشهد آسيا استخدام المزيد من زيت النخيل في إنتاج الديزل الحيوي مع قيام منتجين رئيسيين للنخيل مثل ماليزيا بإعداد زراعات جديدة، كما يتوقع أن يتم تحويل المزيد من الذرة في الصين لإنتاج الايثانول رغم جهود بكين لكبح هذا التوجه ومنع أسعار الغذاء من الارتفاع. وتبحث الصين أيضا استيراد المزيد من بنات "المنيهوت" من تايلاند لإنتاج الايثانول. وفي تايلاند يتوقع قيام ١٣ مصنعا للايثانول في عام ٢٠٠٨م مقارنة بمصنعين فقط في عام ٢٠٠٦م. وتنمو صناعة الايثانول المعتمدة على القمح في أستراليا وهذا الأمر يؤدي إلى تقليل الكميات المتاحة للتصدير، حيث أشار مجلس الحبوب الاسترالي أن صناعة الايثانول في البلاد ستنمو لتستهلك نحو مليون طن من الحبوب سنويا كمادة خام. وفي ظل المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي المعتمد على الحبوب، فإنه يتوقع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لسنوات طويلة قادمة.

أما على مستوى المملكة العربية السعودية، إذ تبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي منذ بداية عام ٢٠٠٤م ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي، وارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى، ومدخلات الإنتاج المستوردة والسلع الغذائية العالمية منذ عام ٢٠٠٣م. كما أدى تدهور قيمة الدولار، ومن ثم تدهور قيمة الريال المرتبط به في تسارع وتيرة معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي. وبصفة عامة تتمثل أسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية فيما يلي (الرويس، ٢٠٠٩م):

١- انفتاح الاقتصاد السعودي على العالم الخارجي، إذ يعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج، حيث أن المملكة العربية السعودية تصنف من الدول المستوردة الصافية للغذاء، ونظراً لارتفاع تكلفة إنتاج السلع المستوردة من الخارج، فقد أدى ذلك إلى تصاعد الموجات التضخمية في المملكة العربية السعودية.

٢- انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال المواسم الماضية، بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تعاني من شح الموارد المائية وإتسامها بالندرة النسبية، وقد ساعد على ذلك افتقار المملكة على الأنهار والأمطار الغزيرة المنتظمة، إضافةً إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليها من المصادر غير التقليدية.

٣- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف النقل مما ساهم في زيادة أسعار الغذاء.

٤- السماح بتصدير بعض السلع الغذائية بالرغم وجود عجز فيها.

٥- ارتفاع سعر الصرف للعملات الأوروبية والآسيوية وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا وشرق آسيا.

٦- الإفراط النقدي في الإقتصاد السعودي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للريال السعودي في السنوات الأخيرة بما يقارب ٣٠٪، وفقا لإحصائيات وزارة التجارة والصناعة، ومؤشرات مستوى تكاليف المعيشة، أي انخفاض الدخل الفردي الحقيقي، نتيجة زيادة المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

٧- ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين خلال السنوات الأخيرة أسهم أيضا في رفع تكلفة السلع التي تستوردها المملكة من الخارج.

٨- بالرغم من أن وزارة التجارة والصناعة هي المسئول الأول عن حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، إلا أن ضعف إمكانياتها المادية والبشرية أدى إلى عدم قدرتها على تطبيق الأنظمة والرقابة الفعالة على الأسواق.

٩- استغلال بعض التجار المكرمة السامية في صرف بدل غلاء المعيشة، فبادروا إلى رفع الأسعار في ظل غياب الرقابة على الأسواق، ومما يدل على ذلك تباين أسعار السلع الضرورية والكمالية بمختلف أنواعها بين البقالات والسوبر ماركت والهايبر ماركت تصل أحيانا إلى ٥٠٪.

١٠- غياب ثقافة الوعي الاستهلاكي لدى الأسرة وعدم رغبتها في تغيير النمط الاستهلاكي واختيار السلع البديلة ذات الجودة الجيدة.

١١- يرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية مثل السكر يعزى إلى انخفاض صادرات الدول الرئيسة المنتجة لقصب السكر مثل البرازيل، الهند، وتايلاند بسبب سوء الأحوال الجوية، وزيادة الطلب على السكر في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين الذي أسهم أيضا في رفع تكلفة السكر. كما أن السكر من السلع الحرة التي لا تطبق عليها أي رسوم جمركية في المملكة، ما يجعل سعر منتج السكر يتغير وفقا لأسعار الأسواق العالمية، كما تبذل وزارة التجارة والصناعة في المملكة جهودا كبيرة في متابعة الأسعار والتغيرات التي تطرأ عليها في الأسواق المحلية والعالمية بصفة مستمرة. كما أن إنتاج البرازيل من السكر العام الحالي كان أقل من المتوقع، وذلك بسبب قلة كميات الأمطار التي أدت إلى خفض نسبة تركيز السكر الموجودة في قصب السكر وإعطاء البرازيل الأولوية لتغطية أسواقها المحلية، التي شهدت الأسعار فيها ارتفاعات غير مسبوقة. كما أن تغير الأحوال المناخية حول العالم أدى إلى تلف كثير من المحاصيل الزراعية، ومنها البنجر وقصب السكر، حيث كان هناك جفاف في روسيا وأوروبا والبرازيل، وفيضانات في باكستان والهند وتايلاند. ويرى عدد من مستوردي السكر في المملكة أن الأسباب الرئيسة لارتفاع أسعار السكر هي العوامل الجوية والمناخية المتقلبة التي تركت آثاراً مدمرة على المنتجات الزراعية في العديد من الدول كالفيضانات أو الجفاف أو البرد القارص، مما أثر على الزراعة، خصوصا زراعة السكر وإنتاجه.

٥-٤ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار المواد الأساسية من وجهة نظر المستهلكين

٥-٤-١ أثر إرتفاع أسعار المواد الأساسية على المستهلكين في مدينة الرياض

من واقع الدراسة الميدانية تبين أنه في ظل زيادة أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض تناقص الإنفاق على السلع الأساسية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى

بلغ ٨,٦٣٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٣٥,٦٣٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تراوح معامل الإختلاف لنسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية في مدينة الرياض بين حد أدنى بلغ ٨,٣٧٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٣١,٣٦٪ للحوم الأغنام والماعز. كما حدث إنخفاض في الإدخار نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية، إذ تراوحت نسبة الإنخفاض في المدخرات بين حد أدنى بلغ الصفر وحد أعلى بلغ ١٠٠٪، بمتوسط يقدر بنحو ٣٤,٠٤٪، بمعامل إختلاف بلغ ٦٩,٣٪ (جدول ٥-٦).

جدول (٥-٥): التحليل الإحصائي لنسب التغير في الإنفاق على السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الرياض

السلعة	نسبة الزيادة ٪				نسبة الإنخفاض ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
الدقيق	٠	١٠٠	١٥,٦٨	١٨,٨١	٠	١٠٠	١٢,٧٢	١٧,٥١
الأرز	٠	٢٠٠	٣٠,١٤	٣٤,٤٢	٠	١٠٠	١٤,٥٩	١٤,٧٨
السكر	٠	١٥٠	٢٧,٤٣	٢٨,٣٣	٠	٦٠	١٢,٠٠	١٢,٧٢
الزيوت النباتية الغذائية	٠	١٠٠	١٧,٣٤	٢١,٦٤	٠	٥٠	١٠,٨٥	١٠,٩٠
الطماطم	٠	١٠٠	١٥,٩٨	٢٢,٣٩	٠	٤٠	٨,٦٣	٨,٣٧
الأغنام والماعز	٠	٤٠٠	٣٢,٠٣	٤٢,٣٠	١	١٠٠	٣٥,٦٣	٣١,٣٦
الأبقار	٠	١٠٠	١٨,٧٩	٢٣,٠٤	٥	١٠٠	٣٣,٥٦	٣٠,٩١
الإبل	٠	٢٠٠	٢٤,٢٨	٣١,٣٠	٢	١٠٠	٢٤,٠٠	٢٥,٩٣
الدجاج	٠	١٠٠	١٨,٢٨	١٩,٦٠	٠	٨٥	١٣,١١	١٤,٨٠
الحليب البودرة للأطفال	٠	١٠٠	٢٤,٦٧	٢٦,٧٧	٠	٨٦	١٧,٧٨	٢٠,٣٩
الأدوية	٠	١٠٠	٢٠,٥١	٢٥,٣٩	٠	٦٠	١٤,٢٦	١٤,٦١
مساحيق الغسيل	٠	١٠٠	١٧,٨٦	٢٠,٣٩	١	٥٠	١٢,٦١	٩,٨٧
الملابس	٠	١٠٠	٢٢,١٢	٢١,٨٤	١	٦٠	١٤,٨١	١٤,٢٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٦): التحليل الإحصائي لنسب التغير في المدخرات للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان	نسبة الزيادة ٪	نسبة الانخفاض ٪	عدم التغير
الحد الأدنى	٠	٠	–
الحد الأعلى	١٠٠	١٠٠	–
المتوسط	٣٣,٤٩	٣٤,٠٤	–
الانحراف المعياري	٢٤,٦٦	٢٣,٥٩	–
معامل الاختلاف ٪	٧٣,٦٤	٦٩,٣٠	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وفي ظل الإرتفاع في أسعار السلع الأساسية تناقصت الكمية المستهلكة خلال الشهر للعينة البحثية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة أو المشتراه تراوحت بين حد أدنى بلغ ٨,٣٩٪ لمساحيق الغسيل وحد أعلى بلغ ٢٢,٢٥٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أن هناك تفاوت واضح في نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ٩٥,٩٧٪ للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ١٧٨,٩٨٪ للأدوية.

جدول (٥-٧): التحليل الإحصائي لنسبة الانخفاض في الكمية المستهلكة للسلع الأساسية خلال الشهر للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪
الدقيق	٠	٩٠	١٢,٢٤	١٦,٤٥	١٣٤,٤٣
الأرز	٠	٨٠	١٢,١٧	١٥,١٤	١٢٤,٤٣
السكر	٠	٧٠	١٠,١٥	١٣,٧١	١٣٥,٠٥
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٨٠	٩,٩٥	١٣,٨٨	١٣٩,٤٩
الطماطم	٠	٧٠	١٠,٧٠	١٥,٥٩	١٤٥,٧٠
الأغنام والماعز	٠	٩٠	٢٢,٢٥	٢١,٣٥	٩٥,٩٧
الأبقار	٠	٨٠	١٦,٩٩	٢١,١٩	١٢٤,٧٣
الإبل	٠	٩٠	١٦,٩٦	٢٠,٨٧	١٢٣,٠٧
الدجاج	٠	٨٥	١٠,١٦	١٤,٤٤	١٤٢,٠٦
الحليب البودرة	٠	٩٠	١٢,٨٤	١٩,٥٢	١٥٢,٠٢
الأدوية	٠	٧٠	٩,٨١	١٧,٥٦	١٧٨,٩٨
مساحيق الغسيل	٠	٧٠	٨,٣٩	١٢,٣٢	١٤٦,٨٤
الملابس	٠	٧٠	١٣,١٨	١٥,٠٧	١١٤,٣٢

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٤-٢ أثر إرتفاع أسعار المواد الأساسية على المستهلكين في مدينة جدة

في ظل زيادة أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة تناقص الإنفاق على السلع الأساسية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٨) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٣,٣٣٪ للحوم الأبقار وحد أعلى بلغ ١٨,١٥٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تراوح معامل الإختلاف لنسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية في مدينة جدة بين حد أدنى بلغ ٨,٢٧٪ للدجاج اللاحم وحد أعلى بلغ ٢٨,٩٧٪ للحوم الأغنام والماعز. كما حدث إنخفاض في الإدخار نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية، إذ تراوحت نسبة الإنخفاض في المدخرات بين حد أدنى بلغ الصفر وحد أعلى بلغ ١٠٠٪، بمتوسط يقدر بنحو ٤٤,٦٩٪، بمعامل إختلاف بلغ ٦٤,٣٢٪ (جدول ٥-٩).

جدول (٥-٨): التحليل الإحصائي لنسب التغير في الإنفاق على السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة جدة.

السلعة	نسبة الزيادة ٪				نسبة الإنخفاض ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
الدقيق	٠	١٠٠	١٠,٢٢	١٧,٤٠	٠	٧٠	٦,٠١	١٢,٦٤
الأرز	٠	١٠٠	١٦,٧٤	٢٠,٩٨	٠	٧٠	٦,٤٧	١١,١١
السكر	٠	٢٠٠	١٦,٦٩	٢٤,٢٣	٠	٧٠	٥,٦٩	١٢,٦٨
الزيوت النباتية الغذائية	٠	١٠٠	١١,٢٦	١٦,٧٨	٠	٩٥	٥,١٣	١٤,٨١
الطماطم	٠	٣٠٠	٢٥,٧٧	٣٤,٣٠	٠	١٠٠	٧,٧١	١٨,٨٠
الأغنام والماعز	٠	١٥٠	٢٣,٧٨	٢٨,٠٢	٠	١٠٠	١٨,١٥	٢٨,٩٧
الأبقار	٠	١٠٠	١٣,٤٤	٢٢,٨٩	٠	٩٠	٣,٣٣	١٤,٣٧

الإبل	٠	١٠٠	١٣,٨٩	٢٦,٧٧	٠	١٠٠	٣,٦٩	١٤,٩٨
الدجاج	٠	١٠٠	١٥,٩٢	٢١,٢٠	٠	٥٠	٣,٩٩	٨,٢٧
الحليب البودرة للأطفال	٠	١٠٠	١٣,٤٦	٢٠,٠٧	٠	٩٨	٥,٤٦	١٤,٣٨
الأدوية	٠	١٠٠	٩,٦١	١٧,٢٨	٠	٨٠	٢,٤٦	١٠,٥٧
مساحيق الغسيل	٠	١٠٠	١٢,٠٥	١٧,٦٧	٠	٨٠	٣,٨٥	١٠,٨٤
الملابس	٠	١٠٠	١٧,٤٢	٢٠,٣٩	٠	١٠٠	١٠,٦٨	٢١,٠٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٩): التحليل الإحصائي لنسب التغير في المدخرات للعينة البحثية بمنطقة جدة.

البيان	نسبة الزيادة ٪	نسبة الانخفاض ٪	عدم التغير
الحد الأدنى	٠	٠	–
الحد الأعلى	١٠٠	١٠٠	–
المتوسط	٣٩,٠٩	٤٤,٦٩	–
الانحراف المعياري	٣١,٣٧	٢٨,٧٥	–
معامل الاختلاف ٪	٨٠,٢٦	٦٤,٣٢	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وفي ظل الإرتفاع في أسعار السلع الأساسية تناقصت الكمية المستهلكة خلال الشهر للعينة البحثية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٠) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة أو المشتراه تراوحت بين حد أدنى بلغ ٧,٠٧٪ للأدوية وحد أعلى بلغ ٢٣,٢١٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أن هناك تفاوت واضح في نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ١٠٦,٥٥٪ للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٢٢٨,٠٥٪ للحوم الإبل.

جدول (٥-١٠): التحليل الإحصائي لنسبة الانخفاض في الكمية المستهلكة للسلع الأساسية خلال الشهر للعينة البحثية بمنطقة جدة.

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪
الدقيق	٠	٦٠	٨,٨٧	١٣,٦٧	١٥٤,١٨
الأرز	٠	٧٠	١١,٦٠	١٥,٦٠	١٣٤,٤٨
السكر	٠	٨٠	٩,١٩	١٤,٤٦	١٥٧,٣٢
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٧٠	٧,٤٤	١٢,٢٧	١٦٤,٩٥
الطماطم	٠	٩٠	١٣,٩٩	١٧,٨٦	١٢٧,٦٧
الأغنام والماعز	٠	٩٠	٢٣,٢١	٢٤,٧٣	١٠٦,٥٥
الأبقار	٠	٩٠	٨,٠٨	١٥,٥٥	١٩٢,٥٨
الابل	٠	٩٩	٨,٨٨	٢٠,٢٥	٢٢٨,٠٥
الدجاج	٠	٧٠	٨,٥٨	١٢,٨٦	١٤٩,٩٢
الحليب البودرة	٠	٧٠	٨,٩٩	١٤,٦٣	١٦٢,٨٠
الأدوية	٠	٨٠	٧,٠٧	١٣,٧٨	١٩٤,٨١
مساحيق الغسيل	٠	٧٠	٨,٠٨	١٢,٢٦	١٥١,٨٠
الملابس	٠	٨٠	١٤,٣٣	١٧,٦١	١٢٢,٨٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٤-٣ أثر إرتفاع أسعار المواد الأساسية على المستهلكين في مدينة الدمام

وفي ظل زيادة أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام تناقص الإنفاق على السلع الأساسية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١١) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٦,٥٪ للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٤١,٠٪ لكل من لحوم الإبل والدجاج اللاحم وحليب البودرة للأطفال ومساحيق الغسيل. كما تراوح معامل الإختلاف لنسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية في مدينة الدمام بين حد أدنى بلغ ٤,٩٥٪ للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٥١,٨٪ للحوم الإبل والدجاج اللاحم وحليب البودرة للأطفال ومساحيق الغسيل. كما حدث إنخفاض في الإدخار نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية، إذ تراوحت نسبة الإنخفاض في المدخرات بين حد أدنى بلغ ٥٪ وحد أعلى بلغ ١٠٠٪، بمتوسط يقدر بنحو ٤٦,٦٢٪، بمعامل إختلاف بلغ ٥٩,٨٩٪ (جدول ٥-١٢).

جدول (٥-١١): التحليل الإحصائي لنسب التغير في الإنفاق على السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

السلعة	نسبة الزيادة ٪				نسبة الإنخفاض ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
الدقيق	١	١٥٠	٢٤,٧٩	٢٧,٣٧	٣	٢٠	٩,٥٠	٧,٥٩
الأرز	٠	٢٠٠	٣٤,٤٥	٣٣,٢٤	٣	٢٠	١١,٠٠	٨,٥٤
السكر	٠	٢٠٠	٢٨,٨٣	٣٠,١٠	٣	٢٠	١١,٥٠	١٢,٠٢
الزيوت النباتية الغذائية	٠	١٠٠	٢٥,٧١	٢٧,٣٨	٣	٢٠	١١,٥٠	١٢,٠٢
الطماطم	٠	٥٠٠	٤٧,٦٦	٦٠,٩٥	٣	٢٠	١١,٥٠	١٢,٠٢

الأغنام والماعز	٢	٢٥٠	٤٤,٠٨	٤١,٠٥	٣	١٠	٦,٥٠	٤,٩٥
الأبقار	٠	١٠٠	٣٣,٩٧	٢٨,٩٤	٣	٢٠	١١,٥٠	١٢,٠٢
الإبل	٠	١٠٠	١٩,٩٨	٢٩,٠١	٣	١٠٠	٤١,٠٠	٥١,٨٠
الدجاج	٠	١٠٠	٢٤,١٤	٢٧,٢٠	٣	١٠٠	٤١,٠٠	٥١,٨٠
الحليب البودرة للأطفال	٠	١٠٠	٢٢,٥٠	٢٩,٧٥	٣	١٠٠	٤١,٠٠	٥١,٨٠
الأدوية	٠	٢٠٠	٢٠,٧٢	٢٩,٦٩	٣	١٠٠	٣٧,٦٧	٥٤,١٠
مساحيق الغسيل	٠	١٠٠	٢٠,٧٢	٢٣,٨٢	٣	١٠٠	٤١,٠٠	٥١,٨٠
الملابس	٠	٢٠٠	٢٦,٣٧	٣٢,٤٤	٣	٩٠	٢٨,٢٥	٤١,٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-١٢): التحليل الإحصائي لنسب التغير في المدخرات للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

البيان	نسبة الزيادة ٪	نسبة الانخفاض ٪	عدم التغير
الحد الأدنى	–	٥	–
الحد الأعلى	–	١٠٠	–
المتوسط	–	٤٦,٦٢	–
الانحراف المعياري	–	٢٧,٩٢	–
معامل الاختلاف ٪	–	٥٩,٨٩	–

وفي ظل الإرتفاع في أسعار السلع الأساسية تناقصت الكمية المستهلكة خلال الشهر للعينة البحثية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٣) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة أو المشتراه تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٠,٤٦٪ للأدوية وحد أعلى بلغ ٢٢,٤٨٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أن هناك تفاوت واضح في نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ١٢٣,١٤٪ للزيوت النباتية الغذائية وحد أعلى بلغ ١٨٥,٠٥٪ للحوم الإبل.

جدول (٥-١٣): التحليل الإحصائي لنسبة الانخفاض في الكمية المستهلكة للسلع الأساسية خلال الشهر للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪
الدقيق	٠	٩٠	١٣,٤٨	١٨,٨٦	١٣٩,٩٣
الأرز	٠	٨٠	١٣,٠٤	١٧,٢٥	١٣٢,٣٢
السكر	٠	٨٠	١٣,٦٥	١٨,٧٣	١٣٧,١٨
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٨٠	١٢,٧٣	١٨,٢٢	١٤٣,١٤
الطماطم	٠	٨٠	١٧,٧٥	٢١,٨٤	١٢٣,٠١
الأغنام والماعز	٠	١٠٠	٢٢,٤٨	٢٦,٢٢	١١٦,٦٦
الأبقار	٠	٨٠	١٢,٥٣	٢٠,٢٤	١٦١,٥٠
الإبل	٠	٨٥	١١,٩٥	٢٢,١٢	١٨٥,٠٥
الدجاج	٠	٨٠	١١,٨٨	١٨,٦١	١٥٦,٦٨
الحليب البودرة	٠	٩٠	١٢,٩٣	٢٠,٣٣	١٥٧,٢٠
الأدوية	٠	٨٠	١٠,٤٦	١٨,٣٩	١٧٥,٨٧
مساحيق الغسيل	٠	٧٠	١٠,٨١	١٦,٣٤	١٥١,٢١
الملابس	٠	٩٠	١٦,١٧	٢٠,٧٨	١٢٨,٤٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٤-٤ أثر إرتفاع أسعار المواد الأساسية على المستهلكين في مدينة الجوف

في ظل زيادة أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف تناقص الإنفاق على السلع الأساسية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٤) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٩,٠٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٣٥,٦٣٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تراوح معامل الإختلاف لنسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية في مدينة الجوف بين حد أدنى بلغ ٨,٣٧٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٣٧,٠٧٪ للحوم الأغنام والماعز. كما حدث إنخفاض في الإدخار نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية، إذ تراوحت نسبة الإنخفاض في المدخرات بين حد أدنى بلغ ٥٪ وحد أعلى بلغ ١٠٠٪، بمتوسط يقدر بنحو ٤١,٤٦٪، بمعامل إختلاف بلغ ٥٧,٠٥٪ (جدول ٥-١٥).

جدول (٥-١٤): التحليل الإحصائي لنسب التغير في الإنفاق على السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

السلعة	نسبة الإنخفاض ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
الدقيق	٢	٣٠	١٤,٠٠	٩,٠٦
الأرز	٢	٤٠	١٥,٠٨	١٢,٠٩
السكر	٢	٧٠	١٥,٣٦	١٨,٨٦
الزيوت النباتية الغذائية	١	٣٠	١١,٦٢	٧,٨٣
الطماطم	١	١٦	٩,٠٠	٤,٩٠
الأغنام والماعز	٥	٧٠	٣٧,٠٧	٢٣,٦٧
الأبقار	٥	٣٠	١٢,٤٠	١٠,٠٦
الإبل	٧	٧٠	٢١,١٧	٢٤,٣٣
الدجاج	١	٧٠	١٨,٠٠	٢٩,٣٠
الحليب البودرة للأطفال	١٠	٧٠	٢٣,٠٠	٢٦,٣٦

الأدوية	١٠	٧٠	٢٩,١٧	٢٤,١٧
مساحيق الغسيل	٢	٨٠	٢١,٠٠	٣٠,٨٤
الملابس	١	٧٠	١٩,٨٣	٢٤,٠٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-١٥): التحليل الإحصائي لنسب التغير في المدخرات للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان	نسبة الزيادة ٪	نسبة الانخفاض ٪
الحد الأدنى	-	٥
الحد الأعلى	-	١٠٠
المتوسط	-	٤١,٤٦
الانحراف المعياري	-	٢٣,٦٥
معامل الاختلاف ٪	-	٥٧,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وفي ظل الإرتفاع في أسعار السلع الأساسية تناقصت الكمية المستهلكة خلال الشهر للعينة البحثية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٦) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة أو المشتراه تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٠,٧٧٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٢١,٤٩٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أن هناك تفاوت واضح في نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ٧٧,٦٧٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ١١٢,٨٦٪ للأدوية.

جدول (٥-١٦): التحليل الإحصائي لنسبة الانخفاض في الكمية المستهلكة للسلع الأساسية خلال الشهر للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪
الدقيق	٠	٥٥	١١,٥٤	١٠,٦٧	٩٢,٤٦
الأرز	٢	٥٥	١٥,٦٣	١٢,٥٨	٨٠,٥١
السكر	٢	٥٥	١٢,٩٧	١٠,١٢	٧٧,٩٩
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٥٥	١١,٨٠	١٠,٢٩	٨٧,٢٣
الطماطم	٠	٥٥	١٠,٧٧	٨,٣٦	٧٧,٦٧
الأغنام والماعز	٢	٧٥	٢١,٤٩	١٨,٧٦	٨٧,٣٣
الأبقار	٢	٥٥	١٤,٣٧	١٥,٧٢	١٠٩,٣٧
الإبل	٤	٥٥	١٣,٩١	١٢,٢٨	٨٨,٣٢
الدجاج	٢	٥٥	١٤,٠٣	١٢,٢٩	٨٧,٥٨
الحليب البودرة	٠	٦٠	١٤,٨٨	١٥,٥٠	١٠٤,١١
الأدوية	٢	٦٠	١٠,٩٠	١٢,٣٠	١١٢,٨٦
مساحيق الغسيل	١	٦٠	١٣,٧١	١٥,٠٠	١٠٩,٣٥
الملابس	١	٦٠	١٦,٠٦	١٣,٤٩	٨٣,٩٧

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٤-٥ أثر إرتفاع أسعار المواد الأساسية على المستهلكين في مدينة خميس مشيط

في ظل زيادة أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط تناقص الإنفاق على السلع الأساسية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٧) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٧٧ , ٧٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ١٨ , ٢٦٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تراوح معامل الإختلاف لنسبة الإنخفاض في الإنفاق على السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط بين حد أدنى بلغ ٨ , ١٤٪ للأرز وحد أعلى بلغ ٠٨ , ٣٣٪ للحوم الأغنام والماعز. كما حدث إنخفاض في الإدخار نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية، إذ تراوحت نسبة الإنخفاض في المدخرات بين حد أدنى بلغ الصفر وحد أعلى بلغ ١٠٠٪، بمتوسط يقدر بنحو ٢٦ , ٤٦٪، بمعامل إختلاف بلغ ٩٧ , ٦٣٪ (جدول ٥-١٨).

جدول (٥-١٧): التحليل الإحصائي لنسب التغير في الإنفاق على السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

السلعة	نسبة الزيادة ٪				نسبة الإنخفاض ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
الدقيق	٠	٢٠٠	٢١,٢٣	٢٨,٢٥	٠	٨٠	٩,٠٠	١٧,٣٠
الأرز	٠	٣٠٠	٣٥,٧٦	٤٢,٠٢	٠	٧٠	٨,٥٢	١٤,٨٠
السكر	٠	٣٠٠	٢٩,٠٥	٣٩,٠٦	٠	٧٠	٩,٨١	١٥,٩٧
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٣٠٠	٢٣,٦٢	٣٨,٢٧	٠	٧٠	١٤,٥٠	٢٢,٣٣
الطماطم	٠	١٠٠	٢٤,٣٧	٣٠,٧٨	٠	٧٠	٧,٧٧	١٥,٥٩
الأغنام والماعز	٠	١٥٠	٤٢,٠٢	٣٩,١١	٠	٩٩	٢٦,١٨	٣٣,٠٨
الأبقار	٠	١٠٠	٢٨,١٠	٣٢,٨٠	٠	٧٠	١٨,٤١	٢٧,٢٣
الإبل	٠	١٠٠	٢٧,٣١	٣٢,٤٦	٠	٧٠	١٦,٩٦	٢٢,٦٥

الدجاج	٠	١٠٠	٣٠,٢٨	٣١,٦٠	٠	٧٠	١٢,٨٣	١٨,٥١
الحليب البودرة للأطفال	٠	٢٠٠	٣٦,١٧	٤٠,١٠	٠	٧٠	١١,٣١	١٧,٨٧
الأدوية	٠	٢٠٠	٢٥,٤٦	٣٣,٥٣	٠	٧٠	٨,٩٥	١٦,٦٦
مساحيق الغسيل	٠	١٠٠	٢٣,٤٣	٢٨,٠١	٠	٨٠	١٤,٧٣	٢٤,٧٣
الملابس	٠	١٠٠	٢٨,٥٣	٣٠,٦٥	٠	٨٠	١٥,٨٧	٢٤,٣٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-١٨): التحليل الإحصائي لنسب التغير في المدخرات للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان	نسبة الزيادة ٪	نسبة الانخفاض ٪	عدم التغير
الحد الأدنى	٠	٠	–
الحد الأعلى	١٠٠	١٠٠	–
المتوسط	٣٧,٩٣	٤٦,٢٦	–
الانحراف المعياري	٣١,٤٩	٢٩,٥٩	–
معامل الاختلاف ٪	٨٣,٠٢	٦٣,٩٧	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وفي ظل الإرتفاع في أسعار السلع الأساسية تناقصت الكمية المستهلكة خلال الشهر للعينة البحثية، إذ يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-١٩) أن متوسط نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة أو المشتراه تراوحت بين حد أدنى بلغ ٨,٥٤٪ للطماطم وحد أعلى بلغ ٢١,٣٧٪ للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أن هناك تفاوت واضح في نسبة الإنخفاض في الكميات المستهلكة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ١٢٥,٧٦٪ للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ١٨٧,٠٣٪ للأدوية.

جدول (٥-١٩): التحليل الإحصائي لنسبة الانخفاض في الكمية المستهلكة للسلع الأساسية خلال الشهر للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪
الدقيق	٠	٩٠	١١,٥١	١٦,٩١	١٤٦,٨٨
الأرز	٠	٩٠	١٤,٨٩	٢٠,٣٥	١٣٦,٦٧
السكر	٠	٩٠	١٢,٧٥	١٧,٦٤	١٣٨,٤٢
الزيوت النباتية الغذائية	٠	٩٠	٩,٦٢	١٣,٩٩	١٤٥,٤٦
الطماطم	٠	٩٠	٨,٥٤	١٥,٠٦	١٧٦,٢٥
الأغنام والماعز	٠	٩٩	٢١,٣٧	٢٦,٨٧	١٢٥,٧٦
الأبقار	٠	٩٠	١٣,٨٠	٢٢,٨٠	١٦٥,٢٣
الإبل	٠	٩٠	١٣,٩٢	٢٢,٥٣	١٦١,٧٩
الدجاج	٠	٩٥	١١,٧٢	١٨,٧٧	١٦٠,٢٢
الحليب البودرة	٠	٩٥	١٤,٣٣	٢٢,٠٨	١٥٤,١٥
الأدوية	٠	٩٩	١١,٦٠	٢١,٧٠	١٨٧,٠٣
مساحيق الغسيل	٠	٩٨	١٠,١٣	١٨,٠٠	١٧٧,٦٤
الملابس	٠	٩٩	١٢,٤٠	١٩,٣٨	١٥٦,٢٥

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥ دراسة ظاهرة إرتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين

٥-٥-١ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الرياض

بدراسة الكميات المنتجة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٠) أن متوسط الكميات المنتجة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٥٤ طن للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٢٤٧,١٧ ألف طن للدجاج اللاحم. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المنتجة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ١٠٨,١٣٪ للشعير وحد أعلى بلغ ٧٧١,١٨٪ للملابس. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الإنتاج فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٢١) أن متوسط سعر الإنتاج للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٨٩٥ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٨,٢ ألف ريال/ طن للحليب البودرة للأطفال. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الإنتاج بين حد أدنى بلغ ١٥,٩٧٪ للدجاج اللاحم وحد أعلى بلغ ١٩٧,٥٣٪ للدقيق.

جدول (٥-٢٠): التحليل الإحصائي للكمية المنتجة للعينة البحثية بمدينة الرياض.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٠,٧٥	٤٠٠٠	٨٧٧,١٩	١٤٠٦,٧	١٦٠,٣٦
الشعير	١٠	٥٠٠	٢١٨,١٧	٢٣٥,٩	١٠٨,١٣
الأرز	٠,١٥	١٧٩٢٨,٠	٣٩٧٢,٦	٦٥١٠,٦	١٦٣,٨٩
السكر	٢٥	١٣٤٤٦,٠	٣٥٤٢,٨	٦٦٠٧,١	١٨٦,٥٠
الزيوت النباتية الغذائية	٥	٢٩٨٠,٠	٨٩١,٣	١٤٠٩,٤	١٥٨,١٤
الطماطم	٠,١٥	٤٠٠٠,٠	٥١٧,٨	١١٨٤,١	٢٢٨,٧٠
الأغنام والماعز	٠,١٤٤	٨٩٦	٥٤,٠	١٨٤,٨	٣٤٢,١٧
الأبقار	٠,٣١٢	٨٣٦	١٣١,٢	٢٩٣,١	٢٢٣,٣٤

الإبل	٠,٠٠٧	١٠٤٥	١٦٢,٢	٣٥٩,١	٢٢١,٤٢
الدجاج	٠,٥	٩١٢٥٠٠٠	٢٤٧١٧٢,٤	١٢٧٩١٦٧,٣	٥١٧,٥٢
الحليب البودرة للأطفال	٤٤٨	١٠٠٠٠	٣٦٤٩,٣	٥٤٩٩,٩	١٥٠,٧١
الأدوية	٥٠	٥٣٠٠٠٠	٢٦٥٠٢٥,٠	٣٧٤٧٣١,٢	١٤١,٣٩
مساحيق الغسيل	٢,٥١	١١٩٥	٤٩٩,٢	٦٢٠,٧	١٢٤,٣٤
الملابس	٠,٥	٣٠٠٠٠٠	٣٩٨٣,٢	٣٠٧١٧,٩	٧٧١,١٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٢١): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر المنتج للعينة البحثية بمدينة الرياض.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٧٠٠	٣١٠٠٠	٥٣٠٣,٥٠	١٠٤٧٦,٠	١٩٧,٥٣
الشعير	٩٩٠	٣٠٠٠٠	١١٠٤٨,٣٣	١٤٦٩٨,٨	١٣٣,٠٤
الأرز	١٦٠٠	٦٠٠٠,٠	٣٩٤٥,٨	١٥١٩,٧	٣٨,٥٢
السكر	٢٥٨٠	٢٥٠٠٠,٠	٨٦٤٥,٠	١٠٩١٩,٦	١٢٦,٣١
الزيوت النباتية الغذائية	٨٠٠	٢٢٠٠٠,٠	٩٤٥٠,٠	٩٠٢٦,٤	٩٥,٥٢
الطماطم	١٥٠٠	١٠٠٠٠,٠	٣٨٣٠,٠	٢٢٧١,٦	٥٩,٣١
الأغنام والماعز	١١٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٣٤٥٨,٣	٢٠٢٦٥,١	٦٠,٥٧
الأبقار	٩٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٣٢٥٠,٠	٨٣٧٩,٤	٣٦,٠٤
الإبل	٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٧٧١٤,٣	٩٧٥٩,٠	٥٥,٠٩
الدجاج	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٢٦٠,٠	١٦٣٨,٩	١٥,٩٧
الحليب البودرة للأطفال	٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٦٠٠٠,٠	١٨٥٢٠,٣	٧١,٢٣
الأدوية	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠,٠	–	–
مساحيق الغسيل	٥٩٧٥	٩٠٠٠	٧٦٥٨,٣	١٥٤١,٢	٢٠,١٢
الملابس	٢٢٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	١١٣٤٤٩,٠	٨٥٩٩٢,٥	٧٥,٨٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة التغير النسبي في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية في مدينة الرياض، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٢) أن نسبة الزيادة في هيكل التكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٢,١٪ لأجور العمالة الوافدة وحد أعلى بلغ ٢٤,٥٪ لقيمة الإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٦٦,٠٣٪ لقيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة وحد أعلى بلغ ١٢٧,٢٩٪ لتكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج.

جدول (٥-٢٢): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٢	٦٠	١٣,٤٦	٨٢,٣٤
	العمالة الوافدة	١	٧٠	١٢,١٠	٩٩,٧٥
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	١	١٠٠,٠	٢١,٤	١١١,٥٩
	العمالة الوافدة	١	٧٠,٠	١٤,٣	١١٦,٠٧
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٢	١٥٠,٠	٢٤,٣	٩٣,٨٦
الإيجارات		١,٥	١٠٠,٠	٢٤,٥	٨٤,٩٧
مستلزمات الإنتاج المحلية		٣	٧٠	١٤,٩	٧٦,٧٩
مستلزمات الإنتاج المنتجة		١	٨٠	١٨,٥	٦٦,٠٣
تكاليف النقل للإنتاج		١	٨٠	١٣,٥	١٠٠,٨٠
تكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج		٢	١٠٠	١٤,٠	١٢٧,٢٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٣) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار المواد الخام أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٩٫ ٥٥٪، ٥٫ ١٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨٫ ٢٪، ٣٫ ١٣٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٥٫ ٩٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٧٫ ٢٢٪، ٤٫ ٢٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨٫ ٣٪، ٣٫ ٣٠٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٧٫ ٢٢٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٤٫ ١١٪، ٠٫ ٢٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦٫ ١٥٪، ١٫ ٢٥٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٩٫ ١٩٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ١٫ ٨٪، ١٫ ١٦٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٤٫ ١١٪، ٥٫ ٤٥٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠٫ ١٩٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٤٫ ١١٪، ٦٫ ١٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠٫ ٩٪، ٧٫ ٥٠٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٣٫ ١٣٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ١٤,٢٪، ٢٠,٤٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ١٠,٤٪، ٣٧,٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١٧,١٪.

جدول (٥-٢٣): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	١١٨	٣٩	٦	٢٨	٢٠
	٪	٥٥,٩	١٨,٥	٢,٨	١٣,٣	٩,٥
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	٤٨	٤٣	٨	٦٤	٤٨
	٪	٢٢,٧	٢٠,٤	٣,٨	٣٠,٣	٢٢,٧
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	٢٤	٥٩	٣٣	٥٣	٤٢
	٪	١١,٤	٢٨,٠	١٥,٦	٢٥,١	١٩,٩
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	١٧	٣٤	٢٤	٩٦	٤٠
	٪	٨,١	١٦,١	١١,٤	٤٥,٥	١٩,٠
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	٢٤	٣٣	١٩	١٠٧	٢٨
	٪	١١,٤	١٥,٦	٩,٠	٥٠,٧	١٣,٣
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٣٠	٤٣	٢٢	٨٠	٣٦
	٪	١٤,٢	٢٠,٤	١٠,٤	٣٧,٩	١٧,١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥-٢ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة جدة

بدراسة الكميات المنتجة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٤) أن متوسط الكميات المنتجة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٥٠٠ طن للحوم الأبقار وحد أعلى بلغ ٩,٠ آلاف طن للحوم الإبل. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المنتجة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٩١,٦٨٪ للحوم الأبقار وحد أعلى بلغ ٣٣٢,٢٥٪ للسكر. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الإنتاج فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٢٥) أن متوسط سعر الإنتاج للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ١١٦٧,٦ ريال/ طن للدقيق وحد أعلى بلغ ٣٢,٦٥ ألف ريال/ طن للحليب البودرة للأطفال. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الإنتاج بين حد أدنى بلغ ٢٣,٧٤٪ للدجاج اللاحم وحد أعلى بلغ ١٢٠,٥١٪ للزيوت النباتية الغذائية.

جدول (٥-٢٤): التحليل الإحصائي للكمية المنتجة للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٠,٠٣	٢٠	٣,٦٣	٨,٠	٢٢١,٥٦
الشعير	–	–	–	–	–
الأرز	٠,١١	٥٠,٠	٩,٧	١٣,٣	١٣٧,٢٥
السكر	٠,١٢	١٠٢٠٠,٠	٨٨٣,٦	٢٩٣٥,٧	٣٣٢,٢٥
الزيوت النباتية الغذائية	٠,٣	٣٠٢,٠	٤٢,٦	٨٨,٤	٢٠٧,٧٥
الطماطم	٠,٠٢	٢٠,٠	٦,٤	٨,٨	١٣٧,٧٦
الأغنام والماعز	٠,٠٠٢	٥٤	٥,٠	١٣,٦	٢٧١,١٠
الأبقار	٠,٠٠٠٤	١,٢٥	٠,٥	٠,٥	٩١,٦٨
الإبل	٠,٠٥	٣٦٠٠٠	٩٠٠٠,٤	١٧٩٩٩,٨	١٩٩,٩٩

الدجاج	٠,٠١	١٠٠٨	١٣٣,١	٣٣٠,١	٢٤٨,٠٧
الحليب البودرة للأطفال	٠,٠١	٢٤	٣,٥	٩,١	٢٦١,٦٣
الأدوية	١,٥	١,٥	١,٥	–	–
مساحيق الغسيل	٠,٠٢	١٤٤	٢٤,٤	٤٩,٦	٢٠٣,٥٠
الملابس	٠,٠١	٤٣٢	١٠٩,٦	١١٣,٥	١٠٣,٥١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٢٥): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر المنتج للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٥٠٠	٣٠٠٠	١١٦٧,٥٨	٩٢٥,٤	٧٩,٢٦
الشعير	–	–	–	–	--
الأرز	٢٦٦٦,٠٠	٤٨٨٨,٨	٣٦٧٧,٩	٦٣١,٢	١٧,١٦
السكر	٢٠٠٠	٦٠٠٠,٠	٣١٨٠,٠	٩٦٧,٩	٣٠,٤٤
الزيوت النباتية الغذائية	٢٤٠٠	٥٠٠٠٠,٠	٩٥٨٥,٧	١١٥٥١,٧	١٢٠,٥١
الطماطم	١٥٠٠	٣٥٠٠,٠	٢٧٥٠,٠	٦٨٩,٢	٢٥,٠٦
الأغنام والماعز	١٦٧٥٠	٥٠٠٠٠	٢٥٤٣٦,٣	٨٠١٦,٠	٣١,٥١
الأبقار	٦٠٠٠	٣١٥٠٠	٢٠٥٠٠,٠	٧٤٤٢,١	٣٦,٣٠
الإبل	٧٥٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٣٧٥,٠	٩٢١٣,٩	٤٧,٥٦
الدجاج	٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٩٤٤٤,٤	٢٢٤٢,٣	٢٣,٧٤
الحليب البودرة للأطفال	١٣٣٣٣	٥٤١٦٧	٣٢٦٥١,٤	١٥٧٤٨,٩	٤٨,٢٣
الأدوية	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠,٠	–	–
مساحيق الغسيل	١٥٠٠	١٠٦٢٥	٥٩٩٧,١	٢٧١٧,٥	٤٥,٣١
الملابس	٢٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٦٦٤١١,٤	٣٣٤٢٧,٧	٥٠,٣٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة التغير النسبي في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية في مدينة جدة، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٦) أن نسبة الزيادة في هيكل التكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية تراوحت بين حد أدنى بلغ ٣,٢٪ لأجور العمالة الوافدة وحد أعلى بلغ ١٥,٠٪ لقيمة الإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٤٩,٣٨٪ لأجور العمالة السعودية وحد أعلى بلغ ١٤١,٤١٪ لتكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج.

جدول (٥-٢٦): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمدينة جدة.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	١	٥٠	٩,٦٨	٩٤,٣٦
	العمالة الوافدة	١	١٥	٦,١٤	٥٨,٩٥
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	١,٥٠	٥,٠	٣,٦	٤٩,٣٨
	العمالة الوافدة	١,٥	٥,٠	٣,٢	٥٢,١٢
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		١	٥٠,٠	١٤,٧	٨٢,٢٧
الإيجارات		١,٦	٥٠,٠	١٥,٠	٨٤,٨٤
مستلزمات الإنتاج المحلية		١	١٠٠	١٦,٠	١١٤,٤٥
مستلزمات الإنتاج المنتجة		٢	٥٠	١٣,٣	٧٦,٧٧
تكاليف النقل للإنتاج		٢	٥٠	٩,٩	١٠٥,٢٠
تكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج		٢	٥٠	١٠,٦	١٤١,٤١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٧) ما يلي:

١-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار المواد الخام أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٨, ٦٣٪، ٨, ١٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٧, ٨٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٧, ٨٪.

٢-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٩, ٣١٪، ٠, ٢٩٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢, ٧٪، ٧, ٨٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٢, ٢٣٪.

٣-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٢, ٢٣٪، ٨, ٣٤٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٢١٪، ٦, ١١٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٧, ٨٪.

٤-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٣, ٢٠٪، ٠, ١٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨, ١٨٪، ٢, ٣٦٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٦, ١١٪.

٥-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٦, ٢٤٪، ٧, ٢١٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً

حوالي ٤ , ١٧٪، ١ , ٢٦٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١ , ١٠٪.

٦-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٠ , ١٣٪، ٨ , ١٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠ , ١٣٪، ٨ , ١٨٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠ , ١٣٪.

جدول (٥-٢٧): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمدينة جدة.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٤٤	١٣	٦	–	٦
	٪	٦٣,٨	١٨,٨	٨,٧	–	٨,٧
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	٢٢	٢٠	٥	٦	١٦
	٪	٣١,٩	٢٩,٠	٧,٢	٨,٧	٢٣,٢
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	١٦	٢٤	١٥	٨	٦
	٪	٢٣,٢	٣٤,٨	٢١,٧	١١,٦	٨,٧
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	١٤	٩	١٣	٢٥	٨
	٪	٢٠,٣	١٣,٠	١٨,٨	٣٦,٢	١١,٦
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	١٧	١٥	١٢	١٨	٧
	٪	٢٤,٦	٢١,٧	١٧,٤	٢٦,١	١٠,١
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣
	٪	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥-٣ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الدمام

بدراسة الكميات المنتجة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٢٨) أن متوسط الكميات المنتجة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ١٠ طن للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ١٢٠,٠ألف طن للدجاج اللاحم. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المنتجة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٦٠,٦١٪ للشعير وحد أعلى بلغ ٢٤٣,٨ ٪ للطماطم. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الإنتاج فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٢٩) أن متوسط سعر الإنتاج للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٥٠٠ ريال/ طن للدقيق وحد أعلى بلغ ١٧,٥ ألف ريال/ طن للحوم الأبقار. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الإنتاج بين حد أدنى بلغ ١٩,٢٥٪ لمساحيق الغسيل وحد أعلى بلغ ٧٨,٦٩٪ للطماطم.

جدول (٥-٢٨): التحليل الإحصائي للكمية المنتجة للعينة البحثية بمدينة الدمام.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٠,١	٠,١	٠,١٠	–	–
الشعير	–	–	–	–	–
الأرز	٠,٠٨	٠,١	٠,١	–	–
السكر	٠,١١	٠,١	٠,١	–	–
الزيوت النباتية الغذائية	٠,١٨	٠,٢	٠,٢	–	–
الطماطم	٠,٠٠٣	٢٠٠,٠	٣٣,٥	٨١,٦	٢٤٣,٧٧
الأغنام والماعز	٠	٠,٠١	٠,٠	٠,٠	٦٠,٦١
الأبقار	٠	٠,٠٢	٠,٠	–	–
الإبل	٠,٠٦٥	٠,٠٦٥	٠,١	–	–
الدجاج	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	–	–

الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	٠,٠٧	١٠	٢,٩	٤,٨	١٦٧,٥٢
الملابس	١٣	١٢,٥	١٢,٥	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٢٩): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر المنتج للعينة البحثية بمدينة الدمام.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠,٠٠	–	–
الشعير	–	–	–	–	–
الأرز	٥٠٠٠,٠٠	٥٠٠٠,٠	٥٠٠٠,٠	–	–
السكر	٣٤٠٠	٣٤٠٠,٠	٣٤٠٠,٠	–	–
الزيوت النباتية الغذائية	٤٤٠٠	٤٤٠٠,٠	٤٤٠٠,٠	–	–
الطماطم	٧١٤	٥٠٠٠,٠	٢٠٢٧,٣	١٥٩٥,٣	٧٨,٦٩
الأغنام والماعز	١٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٦٥٠٠,٠	٤٩٤٩,٧	٣٠,٠٠
الأبقار	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠,٠	–	–
الإبل	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠,٠	–	–
الدجاج	٧٧٥٠	٧٧٥٠	٧٧٥٠,٠	–	–
الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	٢٠٠٠	٢٨٠٠	٢٤٠٠,٠	٤٦١,٩	١٩,٢٥
الملابس	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠,٠	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة التغير النسبي في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية في مدينة الدمام، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٠) أن نسبة الزيادة في هيكل التكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية تراوحت بين حد أدنى بلغ ٥٪ لأجور العمالة الوافدة وحد أعلى بلغ ٣٨,٣٪ لقيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ١٣,٤٥٪ لتكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج وحد أعلى بلغ ٧٣,١١٠٪ لأجور العمالة السعودية.

جدول (٥-٣٠): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٢	٢٠	٦,٨٠	١١٠,٧٣
	العمالة الوافدة	٢	٢٠	١١,١٣	٧١,٥٠
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	–	–	–	–
	العمالة الوافدة	٥	٥,٠	٥,٠	–
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		١٥	٧٠,٠	٣٠,٠	٥٨,٢٧
الإيجارات		٢	٤٠,٠	١٦,٣	٨٠,٠٨
مستلزمات الإنتاج المحلية		٥	١٠٠	٢٣,٧	١٠٧,٤١
مستلزمات الإنتاج المستوردة		٥	١٠٠	٣٨,٣	١٠٣,٦٠
تكاليف النقل للإنتاج		٢,٥	٢٠	١٠,٤	٧٥,٠٠
تكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج		٤	١٠	٦,٠	٤٥,١٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣١) ما يلي:

١-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار المواد الخام أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ٥٣٪، ٧, ٢٦٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٦٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٧, ٦٪.

٢-بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ٧٣٪، ٣, ١٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٦٪ لكل منهما على التوالي.

٣-بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٧, ٢٦٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٣, ١٣٪، ٠, ٦٠٪ لكل منهما على التوالي.

٤-بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ١٣٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٦٪، ٠, ٨٠٪ لكل منهما على التوالي.

٥-بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ١٣٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٦٪، ٨٠٪ لكل منهما على التوالي.

٦-بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٧, ٤٦٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٦٪، ٧, ٤٦٪ لكل منهما على التوالي.

جدول (٥-٣١): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٨	٤	١	١	١
	٪	٥٣,٣	٢٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	١١	٢	١	١	–
	٪	٧٣,٣	١٣,٣	٦,٧	٦,٧	–
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	–	٤	٢	٩	–
	٪	–	٢٦,٧	١٣,٣	٦٠,٠	–
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	--	٢	١	١٢	–
	٪	–	١٣,٣	٦,٧	٨٠,٠	–
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	–	٢	١	١٢	–
	٪	–	١٣,٣	٦,٧	٨٠,٠	–
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	–	٧	١	٧	–
	٪	–	٤٦,٧	٦,٧	٤٦,٧	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥-٤ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة الجوف

بدراسة الكميات المنتجة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٢) أن متوسط الكميات المنتجة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ١,٥ طن للحوم الإبل وحد أعلى بلغ ٤١,٠ ألف طن للدجاج اللاحم. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المنتجة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ الصفر للحوم الأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٢٦٠,٠٦٪ للدجاج اللاحم. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الإنتاج فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٣٣) أن متوسط سعر الإنتاج للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٩٢٥ ريال/ طن للأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ١١,٠ ألف ريال/ طن للحوم الإبل. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الإنتاج بين حد أدنى بلغ الصفر للدجاج اللاحم وحد أعلى بلغ ٩٥,٢٢٪ للدقيق.

جدول (٥-٣٢): التحليل الإحصائي للكمية المنتجة للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	١٠	٣٠٠٠	٦٩٥,٦٠	١٢٩٣,٦	١٨٥,٩٧
الشعير	١	٧٠٠	٢١٤,٧٨	٢٩٣,٢	١٣٦,٥٣
الأرز	١	١٢,٥	٦,٩٤	٣,٦	٥١,١٧
السكر	١	٢,٢	١,٦٣	٠,٥	٢٧,٦٦
الزيوت النباتية الغذائية	١	١٠٠٠,٠	٢٢٣,٤٦	٢٩٠,٣	١٢٩,٨٩
الطماطم	٤,٩	٥٠٠,٠	١٠٥,١١	١٢٦,٩	١٢٠,٧٠
الأغنام والماعز	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠
الأبقار	–	–	–	–	–
الإبل	١,٥	١,٥	١,٥٠	–	–
الدجاج	١,٢	٣٢٥٠٠	٤١٠٠٠,٢٧	١٠٦٦٣,١	٢٦٠,٠٦

الحليب البودرة للأطفال	٢	٥٥٠٠	١٣٧٢,٧	١٩٠٥,٢	١٣٨,٧٩
الأدوية	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠,٠	.	
مساحيق الغسيل	٣	٦٤٨٠	١٨٢٩,٤	٢١٧٥,٢	١١٨,٩٠
الملابس	–	–	–	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٣٣): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر المنتج للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
الدقيق (القمح)	٥٠٠	٣٠٠٠	١٢٥٠,٠٠	١١٩٠,٢	٩٥,٢٢
الشعير	١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠,٠٠	٩٢٥,٨	٣٧,٠٣
الأرز	٤٠٠٠	٥٠٠٠,٠	٤٨٥٧,١٤	٣٧٨,٠	٧,٧٨
السكر	٣٤٠٠	٤٠٠٠,٠	٣٨٨٧,٥٠	٢٢٣,٢	٥,٧٤
الزيوت النباتية الغذائية	٧٠٠٠	٩٠٠٠,٠	٨٨٣٣,٣٣	٥٠٠,٠	٥,٦٦
الطماطم	٧٠٠	٥٠٠٠,٠	٣٩٥٢,٩٤	١٧٤٩,٧	٤٤,٢٦
الأغنام والماعز	٩٠٠	٩٥٠	٩٢٥,٠٠	٣٥,٤	٣,٨٢
الأبقار	–	–	–	–	–
الإبل	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠,٠٠	–	–
الدجاج	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠
الحليب البودرة للأطفال	١٣٠٠	٣٣٠٠٠	٢٩٤٧٧,٧٨	١٠٥٦٦,٧	٣٥,٨٥
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	٥٩٧٥	٨٠٠٠	٧١٠٠,٠٠	١٠٦٧,٣	١٥,٠٣
الملابس	–	–	–	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة التغير النسبي في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية في مدينة الجوف، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٤) أن نسبة الزيادة في هيكل التكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية تراوحت بين حد أدنى بلغ ٩,٤٥٪ لأجور العمالة الوافدة وحد أعلى بلغ ٥٠,٤٣٪ لقيمة الوقود والزيوت والكهرباء. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٥٣,٠١٪ لأجور العمالة الدائمة السعودية وحد أعلى بلغ ١٠٣,٠٢٪ لأجور العمالة المؤقتة السعودية.

جدول (٥-٣٤): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٣	٣٠	١٥,٧٨	٥٣,٠١
	العمالة الوافدة	١	٥٠	١٢,٧٣	٨٥,٩٥
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	٢	٣٠,٠	١٤,٠٠	١٠٣,٠٢
	العمالة الوافدة	٢	٢٥,٠	٩,٤٥	٧٧,٩٢
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٥	١٠٠,٠	٥٠,٤٣	٧١,٠٣
الإيجارات		١٠	١٠٠,٠	٣٨,٧٢	٦٨,٠٠
مستلزمات الإنتاج المحلية		٥	١٠٠	٣٩,٦٩	٧٤,٩٩
مستلزمات الإنتاج المنتجة		٥	١٠٠	٤٢,٣٦	٨٧,٠١
تكاليف النقل للإنتاج		٢	١٠٠	٢٨,٦١	٨١,١٥
تكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج		٢	١٠٠	٣١,٦٩	٨٤,٧٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٥) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار المواد الخام أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٧,٧٪، ٦,٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٣,١٠٪، ٠,٥٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٥,٢٠٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٧,٧٪، ٦,٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٩,١٧٪، ٢,٦٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٦,٢٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٧,٧٪، ٦,٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠,٤١٪، ٦,٤٣٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١,٥٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٧,٧٪، ١,٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨,١٢٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٥,٦١٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٧,٧٪، ٨,١٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٩,١٧٪، ٣,٥١٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٣,١٠٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ١,٥٪، ٦,٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦,٢٪، ٢,٢٨٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٥,٦١٪.

جدول (٥-٣٥): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٣	١	٤	٢٣	٨
	٪	٧,٧	٢,٦	١٠,٣	٥٩,٠	٢٠,٥
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	٣	١	٧	٢٧	١
	٪	٧,٧	٢,٦	١٧,٩	٦٩,٢	٢,٦
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	٣	١	١٦	١٧	٢
	٪	٧,٧	٢,٦	٤١,٠	٤٣,٦	٥,١
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	٣	٢	٥	٥	٢٤
	٪	٧,٧	٥,١	١٢,٨	١٢,٨	٦١,٥
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	٣	٥	٧	٢٠	٤
	٪	٧,٧	١٢,٨	١٧,٩	٥١,٣	١٠,٣
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٢	١	١	١١	٢٤
	٪	٥,١	٢,٦	٢,٦	٢٨,٢	٦١,٥

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥-٥ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المنتجة في مدينة خميس مشيط

بدراسة الكميات المنتجة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٦) أن متوسط الكميات المنتجة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ واحد طن للحوم الأبقار وحد أعلى بلغ ٧,٠٤ ألف طن للدجاج اللاحم. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المنتجة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٥٣,٨٢٪ للأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٣٥٢,٠٥٪ للدجاج اللاحم. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الإنتاج فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٣٧) أن متوسط سعر الإنتاج للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ١٨٢٥ ريال/ طن للشعير وحد أعلى بلغ ٢٣,٨٨ ألف ريال/ طن للأغنام والماعز. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الإنتاج بين حد أدنى بلغ ٧,٠٣٪ للأغنام والماعز وحد أعلى بلغ ٨٨,١٧٪ للشعير.

جدول (٥-٣٦): التحليل الإحصائي للكمية المنتجة للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	٠,٠٠٢٥	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠	١٢٩,٦٥
الشعير	٠,٠٠٠٨	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠	١٤٤,٥٨
الأرز	٠,٠١	٠,١	٠,٠٣	٠,٠	٩٤,٢٨
السكر	٠,٠١	٠,٠	٠,٠١	–	–
الزيوت النباتية الغذائية	–	–	–	–	–
الطماطم	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٤,٥٠	٧,٢	١٦٠,٧٧
الأغنام والماعز	٠	٠,٠٢١	٠,٠١	٠,٠	٥٣,٨٢
الأبقار	٠	٠,٠١٠٥	٠,٠٠	٠,٠	١٠٨,٩٨
الإبل	٠,٠٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠	٨٠,٦٤
الدجاج	٠,١	١٠٠	٧,٠٤	٢٤,٨	٣٥٢,٠٥

الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	–	–	–	–	–
الملابس	–	–	–	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٣٧): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر المنتج للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الدقيق (القمح)	١٥٠٠	١٠٠٠٠	٧٥٧١,٤٣	٣٢٤٥,٩	٤٢,٨٧
الشعير	٣٠٠	٤٠٠٠	١٨٢٥,٠٠	١٦٠٩,١	٨٨,١٧
الأرز	٣٥٠٠,٠٠	٥٠٠٠,٠	٤٢٥٠,٠٠	١٠٦٠,٧	٢٤,٩٦
السكر	٤٠٣٠	٤٠٣٠,٠	٤٠٣٠,٠٠	–	–
الزيوت النباتية الغذائية	–	–	–	–	–
الطماطم	١٦٥٠	٦٠٠٠,٠	٤٢٦٠,٠٠	٩٥٧,٠	٢٢,٤٦
الأغنام والماعز	٢١٦٠٠	٢٦٦٦٦	٢٣٨٨١,٢٢	١٦٧٧,٩	٧,٠٣
الأبقار	٨٠٠٠	١٤٦٦٦	١٠١٦٦,٥٠	٣١٤٤,٣	٣٠,٩٣
الابل	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٨٣٣,٣٣	١١٦٩,٠	١٠,٧٩
الدجاج	٨٥٠٠	١١٠٠٠	٩٦٢٥,٠٠	٧١٨,٨	٧,٤٧
الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	–	–	–	–	–
الملابس	–	–	–	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة التغير النسبي في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية في مدينة خميس مشيط، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٨) أن نسبة الزيادة في هيكل التكاليف الإنتاجية للسلع الأساسية تراوحت بين حد أدنى بلغ ٦٤ , ٤٪ لأجور العمالة المؤقتة الوافدة وحد أعلى بلغ ٠ , ١٤٪ لقيمة الإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في هيكل تكاليف الإنتاج للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٥٧ , ٢٣٪ لأجور العمالة المؤقتة السعودية وحد أعلى بلغ ٢٣ , ٦٤٪ لتكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج.

جدول (٥-٣٨): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٢	١٣	٧,٥٦	٤١,٩١
	العمالة الوافدة	٢	١٠	٤,٧٨	٥٠,٠٢
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	٥	٧,٠	٦,٠٠	٢٣,٥٧
	العمالة الوافدة	٢	١٠,٠	٤,٦٤	٥٥,٦٤
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٢	٣٠,٠	١٣,٢٦	٥٠,٨٠
الإيجارات		٥	٢٥,٠	١٤,٠٠	٤٥,٩٣
مستلزمات الإنتاج المحلية		٢	٢٠	٨,٩٥	٥٦,٨١
مستلزمات الإنتاج المنتجة		٢	٢٠	١٠,٢٨	٤٨,١٨
تكاليف النقل للإنتاج		٢	٢٠	٧,٢٢	٥٩,٥٤
تكاليف النقل لمستلزمات الإنتاج		٢	٢٠	٦,٨٨	٦٤,٢٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٣٩) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار المواد الخام أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٤ , ٦٧٪، ٦ , ٣٢٪ لكل منهما على التوالي.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٢ , ٥٢٪، ١ , ٣٩٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢ , ٢٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٣ , ٤٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٨ , ٤٧٪، ٠ , ٣٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٢ , ١٥٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٦ , ١٩٪، ٦ , ٣٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦ , ٣٢٪، ٢ , ١٥٪ لكل منهما على التوالي.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٢ , ١٥٪، ٨ , ٣٤٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨ , ٣٤٪، ٢ , ١٥٪ لكل منهما على التوالي.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٢ , ٥٢٪، ٥ , ٤٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢ , ٢٪ لكل منهما على التوالي.

جدول (٥-٣٩): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٣١	١٥	–	–	–
	٪	٦٧,٤	٣٢,٦	–	–	–
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	٢٤	١٨	١	١	٢
	٪	٥٢,٢	٣٩,١	٢,٢	٢,٢	٤,٣
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	٢٢	١٧	٧	–	–
	٪	٤٧,٨	٣٧,٠	١٥,٢	–	–
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	٩	١٥	١٥	٧	–
	٪	١٩,٦	٣٢,٦	٣٢,٦	١٥,٢	–
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	٧	١٦	١٦	٧	–
	٪	١٥,٢	٣٤,٨	٣٤,٨	١٥,٢	–
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٢٤	٢٠	١	١	–
	٪	٥٢,٢	٤٣,٥	٢,٢	٢,٢	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٥-٦ الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين

بدراسة الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٠) أن هناك عدة وسائل للحد من ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية تتمثل في كل من:

(١) السيطرة على الأسعار والرقابة،

(٢) منع الممارسات الاحتكارية،

(٣) زيادة الإنتاج المحلي،

(٤) فتح الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية،

(٥) استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية،

(٦) زيادة وعي المستهلكين والبحث عن بدائل أخرى،

(٧) تخفيض أجور الشحن والنقل والجمارك.

جدول (٥-٤٠): الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المنتجين في العينة البحثية.

البيان	الرياض	جدة	الدمام	الجوف	خميس مشيط
السيطرة على الأسعار والرقابة	٢١,٢٣	١٦,٩٥	٩,٨٠	١٨,٦٠	-
الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج	١٦,٥١	٢١,١٩	١٧,٦٥	١٣,٩٥	٢٥,٦٨
منع الممارسات الاحتكارية	١١,٧٩	١٢,٧١	-	-	٢٠,٢٧
زيادة الإنتاج المحلي	١٤,١٥	٢١,١٩	١١,٧٦	٢٣,٢٦	٢٩,٧٣
فتح الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية	١١,٧٩	١١,٠٢	١٥,٦٩	١٦,٢٨	-
إستقرار سعر الصرف	٨,٠٢	٨,٤٧	١٧,٦٥	١١,٦٣	١٠,٨١
زيادة وعي المستهلكين والبحث عن بدائل أخرى	٧,٠٨	-	١٣,٧٢	١٦,٢٨	-
خفض أجور الشحن والنقل والجمارك	٩,٤٣	٨,٤٧	١٣,٧٣	-	١٣,٥١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٦ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين

٥-٦-١ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الرياض

بدراسة الكميات المستوردة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤١) أن متوسط الكميات المستوردة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٥٠٠ طن من الدجاج اللاحم وحد أعلى بلغ ٧٤٠,٤ ألف طن من الأرز. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المستوردة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٨٥,٩٣٪ للحليب البودرة للأطفال وحد أعلى بلغ ٣٥٩,٩٦٪ للأرز. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الاستيراد فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٤٢) أن متوسط سعر الاستيراد للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٨٩٥ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٨,٢ ألف ريال/ طن للحليب البودرة للأطفال. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الاستيراد بين حد أدنى بلغ ١٦,٨٦٪ للشعير وحد أعلى بلغ ٢٤٩,٠٩٪ للأرز.

جدول (٥-٤١): التحليل الإحصائي للكمية المستوردة للعينة البحثية بمدينة الرياض.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٢٧	٤٠٠	١٩٠,٥	١٨٨,٧	٩٩,٠٤
الأرز	٠,٠٢١	١٠٠٠٠	٧٤٠,٤	٢٦٦٥,٣	٣٥٩,٩٦
السكر	٠,١	١٨	٣,٧	٦,٦	١٧٧,٨٧
الزيوت النباتية الغذائية	٠,٢٧٣	١٠	٣,٣	٤,٢	١٢٧,٢٧
لحوم الأغنام والماعز	٠,٠٠٧٥	١,٨	٠,٧	٠,٧	١٠٠,٤٥
لحوم الأبقار	٠,٠٠٥	٥,٤	٠,٩	١,٩	٢١٧,٧١
لحوم الإبل	٠,٠٠٥	١٥	٦,٣	٧,٨	١٢٤,٨٣

لحوم الدجاج	٠,٠٥٤	١,٢	٠,٥	٠,٥	٩٥,٨٠
الحليب البودرة للأطفال	١	١٤,٤	٧,٨	٦,٧	٨٥,٩٣
الأدوية	٠,٠١	٣٤٨,٧	٨٧,٢	١٤٥,٠	١٦٦,٣٦
مساحيق الغسيل	٠,١٢٥	١٤,٤	٤,١	٥,٥	١٣٤,١١
الملابس	٠,٠٠٧	٣٥٠	٣٩,٨	١١٦,٣	٢٩٢,٢٧

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٤٢): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر الاستيراد للعينة البحثية بمدينة الرياض.

المجموعة السلعية	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٦٨٠	١٠٠٠	٨٩٥,٠	١٥٠,٩	١٦,٨٦
الأرز	٨٠٠	٨٠٠٠٠	٨٣٠٩,٥	٢٠٦٩٨,٣	٢٤٩,٠٩
السكر	١٥٠٠	٣٦٠٠	٢٩٥٧,١	٦٧٢,٩	٢٢,٧٦
الزيوت النباتية الغذائية	٢٨٥٠	٣٥٠٠٠	٩٩٨١,٧	١٢٤٩٠,٣	١٢٥,١٣
لحوم الأغنام والماعز	٤٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٠٣٣٣,٩	٨٧٠٣,٣	٤٢,٨٠
لحوم الأبقار	٤٠٠	٢٠٦٢٥	١١٧٧٥,٠	٩٠٦٥,٥	٧٦,٩٩
لحوم الإبل	١٨٠٠	١٠٥٠٠	٧٦٠٠,٠	٥٠٢٢,٩	٦٦,٠٩
لحوم الدجاج	٥٠٠٠	١٣٣٠٠	٩١٣٣,٣	٢٨٢٩,٨	٣٠,٩٨
الحليب البودرة للأطفال	٤٥٠٠	٦٠٠٠٠	٢٨١٦٦,٧	٢٨٦٣٧,١	١٠١,٦٧
الأدوية	٢٥٠٠٠	٨٧١٨٤٠	٣٤٩٢١٠,٠	٣٨٤٢٤٨,٠	١١٠,٠٣
مساحيق الغسيل	٢٨٠٠	١٠٠٠٠٠	٢١٦١٦,٧	٣٨٤٩٣,٩	١٧٨,٠٧
الملابس	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٩٤٢٢٢,٢	٥٧١٤٤,١	٦٠,٦٥

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية في مدينة الرياض، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع أسعار الاستيراد،

(٢) ارتفاع مصاريف التفريغ،

(٣) ارتفاع رسوم الميناء،

(٤) ارتفاع مصاريف التخليص الجمركي والميزان،

(٥) ارتفاع مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٣) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع أسعار الاستيراد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٦,٥٪ لمصاريف التخليص الجمركي والميزان وحد أعلى بلغ ١٧,٢٪ لأسعار الاستيراد. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٣٩, ٦٤٪ لمصاريف التخليص الجمركي والميزان وحد أعلى بلغ ٠٨, ١٦٥٪ لرسوم الميناء.

جدول (٥-٤٣): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الاستيراد للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

السلعة	نسبة الزيادة ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
سعر الاستيراد	٢	١٠٠	١٧,٢	٩٠,٢٣
مصاريف التفريغ	١	١٠٠	١٠,٦	١٤٦,٣٧
رسوم الميناء	١	١٠٠	١٠,٢	١٦٥,٠٨
مصاريف تخليص وميزان	١	٢٠	٦,٥	٦٤,٣٩
مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات	١	٥٠	١١,٥	٨٠,٩٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٤) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الاستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٧,٦٦٪، ٦,٢٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢,٣٪، ٦,١٪ لكل منهما على التوالي.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٨,٢٣٪، ٨,٥٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢,٢٢٪، ٦,١٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٦,١٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف الموانئ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٦,٢٠٪، ٢,٤٩٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠,٢٧٪، ٦,١٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٦,١٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٩,١٥٪، ١,٥٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٤,٢٥٪، ٦,١٪ لكل منهما على التوالي.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٦,٢٠٪، ٧,٥٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٦,٢٠٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الرياض حوالي ٣,١٤٪، ١,٥٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٨,٢٣٪، ٢,٣٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٦,١٪.

جدول (٥-٤٤): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غيرموافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٤٢	١٨	٢	١	–
	٪	٦٦,٧	٢٨,٦	٣,٢	١,٦	–
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	١٥	٣٢	١٤	١	١
	٪	٢٣,٨	٥٠,٨	٢٢,٢	١,٦	١,٦
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	١٣	٣١	١٧	١	١
	٪	٢٠,٦	٤٩,٢	٢٧,٠	١,٦	١,٦
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	١٠	٣٦	١٦	١	–
	٪	١٥,٩	٥٧,١	٢٥,٤	١,٦	–
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	١٣	٣٧	١٣	–	–
	٪	٢٠,٦	٥٨,٧	٢٠,٦	–	–
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٩	٣٦	١٥	٢	١
	٪	١٤,٣	٥٧,١	٢٣,٨	٣,٢	١,٦

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٦-٢ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة جدة

بدراسة الكميات المستوردة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٥) أن متوسط الكميات المستوردة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٣٢٠ طن لمساحيق الغسيل وحد أعلى بلغ ١٠١,٥٣ ألف طن للحوم الأبقار. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المستوردة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٦٠,٣٪ للسكر وحد أعلى بلغ ٢٦٦,٩٨٪ للملابس. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الاستيراد فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٤٦) أن متوسط سعر الاستيراد للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٧١٦,٧ ريال/ طن للشعير وحد أعلى بلغ ٣٧,٥ ألف ريال/ طن للحوم الإبل. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الاستيراد بين حد أدنى بلغ ٤,٣٨٪ للسكر وحد أعلى بلغ ٢٨٧,٤٨٪ للأدوية.

جدول (٥-٤٥): التحليل الإحصائي للكمية المستوردة للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٢,٥	٢٥٠	٥٣,٧٥	٩٦,٦	١٧٩,٧٥
الأرز	٠,٠١	٢٠	٧,٣٢	٨,٣	١١٣,٣٨
السكر	٠,١٢	٠,٥	٠,٣٣	٠,٢	٦٠,٣٠
الزيوت النباتية الغذائية	٠,٢٥	٢٥٠	٨٥,٠٨	١٤٢,٨	١٦٧,٨٨
لحوم الأغنام والماعز	٠,٧٢	١٥	٥,٤٨	٦,٣	١١٥,٣٤
لحوم الأبقار	٠,٦	٣٠٠	١٠١,٥٣	١٧١,٩	١٦٩,٢٩
لحوم الإبل	٤	٤	٤,٠٠	-	-
لحوم الدجاج	١,٢	٨٠	٢٧,٧٣	٤٥,٣	١٦٣,٢٢

الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	٠,١٢	٣٥٠	٤٧,٠٧	١٢٢,٥	٢٦٠,٢٦
مساحيق الغسيل	٠,٠٢	٠,٦	٠,٣٢	٠,٣	٨٩,٩٧
الملابس	٠,٠٠٥	٦٠	٦,٣٠	١٦,٨	٢٦٦,٩٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٤٦): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر الاستيراد للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٥٧٥	٩٠٠	٧١٦,٧	١٢٨,١	١٧,٨٨
الأرز	٣٥٠٠	٥١٠٠	٤٥٥٠,٠	٦٥٣,٥	١٤,٣٦
السكر	٢٧٠٠	٣٠٠٠	٢٨٧٥,٠	١٢٥,٨	٤,٣٨
الزيوت النباتية الغذائية	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣١٦٦,٧	٧٦٣,٨	٢٤,١٢
لحوم الأغنام والماعز	١١٠٠٠	٢١٠٠٠	١٧٢٠٠,٠	٤٨١٦,٦	٢٨,٠٠
لحوم الأبقار	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٣٣٣,٣	٢٥١٦,٦	١٤,٥٢
لحوم الإبل	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠,٠	–	–
لحوم الدجاج	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٧٦٦٦,٧	١١٥٤,٧	١٥,٠٦
الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	٢٨١٣	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٧٧٠٣١٢,٦	١٦٥٨٨٣٤٧,٤	٢٨٧,٤٨
مساحيق الغسيل	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	٩١٦٦,٧	١٤٤٣,٤	١٥,٧٥
الملابس	٦٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٨٥٦٥٠,٠	٧٠٠٥٦,٦	٨١,٧٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية في مدينة جدة، يتضح أنها تتمثل في كل من: (١) ارتفاع أسعار الاستيراد، (٢) ارتفاع مصاريف التفريغ، (٣) ارتفاع رسوم الميناء، (٤) ارتفاع مصاريف التخليص الجمركي والميزان، (٥) ارتفاع مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات. وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٧) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع أسعار الاستيراد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٦,٤٪ لمصاريف التخليص الجمركي والميزان وحد أعلى بلغ ١١,٤٪ لأسعار الاستيراد. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٧٥,٨٢٪ لسعر الاستيراد وحد أعلى بلغ ١١٥,٠٪ لرسوم الميناء.

جدول (٥-٤٧): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الاستيراد للعينة البحثية بمنطقة جدة.

السلعة	نسبة الزيادة ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
سعر الاستيراد	٢	٤٠	١١,٤	٧٥,٨٢
مصاريف التفريغ	٢	٣٠	٧,٣	٩١,٦٨
رسوم الميناء	١	٥٠	٩,٩	١١٥,٠٠
مصاريف تخليص وميزان	١	٣٠	٦,٤	٨٣,٩٠
مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات	١	٣٠	٨,٠	٨٧,٤٦

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٨) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الاستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٥٨,٥٪، ٣٦,٦٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١,٩٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٢٢,٦٪، ٥٢,٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٢٢,٦٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١,٩٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف الموانئ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٣٢,١٪، ٣٧,٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢٤,٥٪، ١,٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٣,٨٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٢٣,٣٪، ٤٥,٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢٢,٦٪، ١,٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١,٩٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٣٤,٠٪، ٤٥,٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢٢,٦٪، ١,٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ١,٩٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة

وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة جدة حوالي ٢٨,٣٪، ٤١,٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٢٢,٦٪، ٣,٨٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٣,٨٪.

جدول (٥-٤٨): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة جدة.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غيرموافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار للمواد الخام	التكرار	٣١	٢١	–	–	١
	٪	٥٨,٥	٣٩,٦	–	–	١,٩
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	التكرار	١٢	٢٨	١٢		١
	٪	٢٢,٦	٥٢,٨	٢٢,٦		١,٩
ارتفاع الهوامش والتكاليف التسويقية للمنتجات	التكرار	١٧	٢٠	١٣	١	٢
	٪	٣٢,١	٣٧,٧	٢٤,٥	١,٩	٣,٨
احتكار وجشع تجار الجملة ونصف الجملة	التكرار	١٥	٢٤	١٢	١	١
	٪	٢٨,٣	٤٥,٣	٢٢,٦	١,٩	١,٩
احتكار المصدرين والمستوردين للسلع المنتجة	التكرار	١٨	٢٤	٩	١	١
	٪	٣٤,٠	٤٥,٣	١٧,٠	١,٩	١,٩
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	١٥	٢٢	١٢	٢	٢
	٪	٢٨,٣	٤١,٥	٢٢,٦	٣,٨	٣,٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٦-٣ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الدمام

بدراسة الكميات المستوردة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٤٩) أن متوسط الكميات المستوردة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٢,٠ طن من الحليب البودرة للأطفال وحد أعلى بلغ ٩٨,٣ ألف طن من الشعير. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المستوردة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ٧٠,٧١٪ للحليب البودرة للأطفال وحد أعلى بلغ ٣١٧,٤٪ للأرز. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الاستيراد فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٥٠) أن متوسط سعر الاستيراد للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ١٨٤٧,٨ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٦,٣ ألف ريال/ طن للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الاستيراد بين حد أدنى بلغ ٨,٣٢٪ للحليب البودرة للأطفال وحد أعلى بلغ ١٣٣,٧٨٪ للزيوت النباتية الغذائية.

جدول (٥-٤٩): التحليل الإحصائي للكمية المستوردة للعينة البحثية بمدينة الدمام.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٠,٠١	٣٠٤	٩٨,٣	١٢٤,٢	١٢٦,٣٤
الأرز	٠,٠٠٥	٦٧٥	٥٦,٥	١٧٩,٢	٣١٧,٤٠
السكر	٠,٠٠٥	١٠	١,٥	٣,٤	٢٢٢,٥٠
الزيوت النباتية الغذائية	٠,٠٠٢	٠,٣	٠,١	٠,١	١٤٧,٦٣
لحوم الأغنام والماعز	٠,٠٤٢	١٠	٢,٦	٤,٩	١٩١,٢٠
لحوم الأبقار	٠,٠٢	٥	١,٧	٢,٣	١٣٦,٥٨
لحوم الإبل	-	-	-	-	-
لحوم الدجاج	٢	١٠٠	٣٤,٧	٥٦,٦	١٦٣,٢١

الحليب البودرة للأطفال	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠	٧٠,٧١
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	٠,٠٠٧	٠,٥	٠,١	٠,٢	١٤٤,٢٦
الملابس	٠	٥٠٠٠	١٠٠٣,٠	١٩١٣,١	١٩٠,٧٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٥٠): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر الاستيراد للعينة البحثية بمدينة الدمام.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٦٨٠	٤٢٢٢	١٨٤٧,٨	١٣٧٣,٢	٧٤,٣٢
الأرز	١٨٠٠	٥٠٠٠	٣٤٧٧,٤	١٠٠٧,٦	٢٨,٩٨
السكر	٢٠٠٠	٣٤٠٠	٣٠٦٢,٧	٤١٤,٤	١٣,٥٣
الزيوت النباتية الغذائية	٣٨٨٩	٤١٦٦٦	٨٧١٠,٠	١١٦٥٢,٤	١٣٣,٧٨
لحوم الأغنام والماعز	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٦٢٥٠,٠	٦٧٥١,٥	٢٥,٧٢
لحوم الأبقار	١٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٢٠٠,٠	٦٢١٠,٩	٣٠,٧٥
لحوم الإبل	٣١٢٥	٦٠٠٠	٤٥٦٢,٥	٢٠٣٢,٩	٤٤,٥٦
لحوم الدجاج	٨٠٠٠	٩٥٠٠	٨٨٣٣,٣	٧٦٣,٨	٨,٦٥
الحليب البودرة للأطفال	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٤٢٥٠,٠	٣٥٣,٦	٨,٣٢
الأدوية	–	–	–	–	–
مساحيق الغسيل	١٠٠٠	٥٢٠٠	٣٠١٨,٢	١٠٤١,٠	٣٤,٤٩
الملابس	٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٢٨٥٧,١	٣٩٨٨٠,٨	٥٤,٧٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية في مدينة الدمام، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع أسعار الاستيراد،

(٢) ارتفاع مصاريف التفريغ،

(٣) ارتفاع رسوم الميناء،

(٤) ارتفاع مصاريف التخليص الجمركي والميزان،

(٥) ارتفاع مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥١) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع أسعار الاستيراد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٧,٣٪ لمصاريف التفريغ وحد أعلى بلغ ٢٠,٨٪ لمصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٦٠,١٩٪ لمصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات وحد أعلى بلغ ١٢١,٠١٪ لمصاريف التفريغ.

جدول (٥-٥١): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الاستيراد للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

السلعة	نسبة الزيادة ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
سعر الاستيراد	٢	٧٠	١٨,٥	٨٦,٦١
مصاريف التفريغ	١	٣٠	٧,٣	١٢١,٠١
رسوم الميناء				
مصاريف تخليص وميزان	٢	٣٠	٨,٨	٨٢,٧٥
مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات	١	٤٠	٢٠,٨	٦٠,١٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٢) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الاستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٤, ٨٨٪، ٠, ٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٤٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٩, ٢٠٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦, ١١٪، ٤, ٦٧٪ لكل منهما على التوالي.

٣- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ٢٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦, ١٨٪، ١, ٧٩٪ لكل منهما على التوالي.

٤- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٦, ٣٢٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠, ١٤٪، ٥, ٥٣٪ لكل منهما على التوالي.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٩, ٢٠٪، ٦, ١٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٠, ١٤٪، ٥, ٤٦٪ لكل منهما على التوالي.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الدمام حوالي ٣, ٢٪، ٦, ١١٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٧, ٤٪، ٤, ٨١٪ لكل منهما على التوالي.

جدول (٥-٥٢): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الدمام.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	٣٨	٣	–	٢	–
	٪	٨٨,٤	٧,٠	–	٤,٧	–
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	–	٩	٥	٢٩	–
	٪	–	٢٠,٩	١١,٦	٦٧,٤	–
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	–	١	٨	٣٤	–
	٪	–	٢,٣	١٨,٦	٧٩,١	–
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	–	١٤	٦	٢٣	–
	٪	–	٣٢,٦	١٤,٠	٥٣,٥	–
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	٩	٨	٦	٢٠	–
	٪	٢٠,٩	١٨,٦	١٤,٠	٤٦,٥	–
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	١	٥	٢	٣٥	–
	٪	٢,٣	١١,٦	٤,٧	٨١,٤	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٦-٤ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة الجوف

بدراسة الكميات المستوردة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٣) أن متوسط الكميات المستوردة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ٥ آلاف طن لكل من السكر والحليب المجفف للأطفال وحد أعلى بلغ ٦٩,٠٦ ألف طن من للملابس. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المستوردة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ الصفر لكل من الدجاج اللاحم والحليب البودرة للأطفال وحد أعلى بلغ ١٣٩,٤٧٪ للأرز. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الاستيراد فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٥٤) أن متوسط سعر الاستيراد للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٣٠٠٠ ريال/ طن للسكر وحد أعلى بلغ ١٣,٧٥ ألف ريال/ طن للحوم الأغنام والماعز. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الاستيراد بين حد أدنى بلغ ١,٥٥٪ للزيوت النباتية الغذائية وحد أعلى بلغ ١١٥,٧١٪ للحوم الأغنام والماعز.

جدول (٥-٥٣): التحليل الإحصائي للكمية المستوردة للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	-	-	-	-	-
الأرز	٥	١٠٠	٣٨,٣٣	٥٣,٤٦	١٣٩,٤٧
السكر	٥	٥	٥,٠٠	-	-
الزيوت النباتية الغذائية	٥	٥٠	٢٧,٥٠	٣١,٨٢	١١٥,٧١
لحوم الأغنام والماعز	١٠	١٥	١٢,٥٠	٣,٥٤	٢٨,٢٨
لحوم الأبقار	-	-	-	-	-
لحوم الإبل	-		-	-	-

لحوم الدجاج	١٠	١٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الحليب البودرة للأطفال	٥	٥	٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الأدوية	١	٣٠	١٣,٦٧	١٤,٨٤	١٠٨,٦١
مساحيق الغسيل	١٧	١٧	١٧,٠٠	–	–
الملابس	١٠	٢٥٠	٦٩,٠٦	٧٩,٨٨	١١٥,٦٦

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٥٤): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر الاستيراد للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	–	–	–	–	–
الأرز	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٣٣٣,٣٣	٥٧٧,٣٥	١٣,٣٢
السكر	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠	.	–
الزيوت النباتية الغذائية	٤٥٠٠	٤٦٠٠	٤٥٥٠,٠٠	٧٠,٧١	١,٥٥
لحوم الأغنام والماعز	٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٣٧٥٠,٠٠	١٥٩٠٩,٩	١١٥,٧١
لحوم الأبقار	–	–	–	–	–
لحوم الإبل	–	–	–	–	–
لحوم الدجاج	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٨٥٠٠,٠٠	٧٠٧,١١	٨,٣٢
الحليب البودرة للأطفال	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٨٥٠٠,٠٠	٧٠٧,١١	٨,٣٢
الأدوية	٣٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	٥٢٣٣٣,٣٣	١٩٦٥٥,٣	٣٧,٥٦
مساحيق الغسيل	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠,٠٠	–	–
الملابس	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٦٨٧٥	١٢٠٩٣,٣	٤٥,٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية في مدينة الجوف، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع أسعار الاستيراد،

(٢) ارتفاع مصاريف التفريغ،

(٣) ارتفاع رسوم الموانئ،

(٤) ارتفاع مصاريف التخليص الجمركي والميزان،

(٥) ارتفاع مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٥) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع أسعار الاستيراد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٤,٠٦٪ لمصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات وحد أعلى بلغ ١٨,٢٥٪ لأسعار الاستيراد. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٣١,٨٥٪ لسعر الاستيراد وحد أعلى بلغ ٧١,٣٠٪ لمصاريف التفريغ.

جدول (٥-٥٥): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الاستيراد للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

السلعة	نسبة الزيادة ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
سعر الاستيراد	١٠	٣٠	١٨,٢٥	٣١,٨٥
مصاريف التفريغ	٢	١٨	٦,٠٦	٧١,٣٠
رسوم الميناء	٢	١٢	٥,٧٤	٥٠,٢٧
مصاريف تخليص وميزان	١	١١	٤,٣٣	٦١,٣١
مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات	٢	٨	٤,٠٦	٤٢,٦٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٦) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الاستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٥, ٤٪، ٣, ٢٧٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٢, ٦٨٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٥, ٤٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ١, ٥٩٪، ٨, ٣١٪ لكل منهما على التوالي.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٥, ٤٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون بتاتاً حوالي ١, ٥٩٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٤, ٣٦٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٥, ٤٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٥, ٤٪، ٢, ٦٨٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٧, ٢٢٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٥, ٤٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٥, ٤٪، ١, ٥٩٪ لكل منهما على التوالي، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٨, ٣١٪.

٦- بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة الجوف حوالي ٤, ٣٦٪، ٦, ٦٣٪ لكل منهما على التوالي.

جدول (٥-٥٦): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	١	٦	١٥	–	–
	٪	٤,٥	٢٧,٣	٦٨,٢	–	–
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	١	١	١٣	٧	–
	٪	٤,٥	٤,٥	٥٩,١	٣١,٨	–
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	١	–	–	١٣	٨
	٪	٤,٥	–	–	٥٩,١	٣٦,٤
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	١	–	١	١٥	٥
	٪	٤,٥	–	٤,٥	٦٨,٢	٢٢,٧
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	١	–	١	١٣	٧
	٪	٤,٥	–	٤,٥	٥٩,١	٣١,٨
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	–	–	–	٨	١٤
	٪	–	–	–	٣٦,٤	٦٣,٦

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٦-٥ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مدينة خميس مشيط

بدراسة الكميات المستوردة من السلع الأساسية في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٧) أن متوسط الكميات المستوردة من السلع الأساسية تراوح بين حد أدنى بلغ ١٠٠ طن لكل من السكر والزيوت النباتية الغذائية وحد أعلى بلغ ١١٤,٠٨ ألف طن لمساحيق الغسيل. كما تبين أن هناك تفاوت في نمط الكميات المستوردة من السلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف بين حد أدنى بلغ ١٠٩,٧٣٪ للملابس الجاهزة وحد أعلى بلغ ١٩٠,٩٥٪ لمساحيق الغسيل. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر الاستيراد فقد تبين استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٥٨) أن متوسط سعر الاستيراد للسلع الأساسية عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٣١٢٥ ريال/ طن للسكر وحد أعلى بلغ ٩٤ ألف ريال/ طن للأدوية. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في متوسط أسعار الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في أسعار الاستيراد بين حد أدنى بلغ ٣,٠٦٪ للسكر وحد أعلى بلغ ٢٢٠,١١٪ لمساحيق الغسيل.

جدول (٥-٥٧): التحليل الإحصائي للكمية المستوردة للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-
الأرز	٠,٠٦	٥,٠٠	١,٩٢	٢,٦٩	١٣٩,٩٢
السكر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-
الزيوت النباتية الغذائية	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-
لحوم الأغنام والماعز	-	-	-	-	-
لحوم الأبقار	-	-	-	-	-
لحوم الإبل	-	-	-	-	-
لحوم الدجاج	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	-	-

الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	٠,٥٠	٧٠٠,٠٠	١٨٠,٦٤	٣٠٢,٨٤	١٦٧,٦٥
مساحيق الغسيل	٠,٠١	٥٠٠,٠٠	١١٤,٠٨	٢١٧,٨٥	١٩٠,٩٥
الملابس	٠,٠٠١	٠,١٣	٠,٠٢	٠,٠٣	١٠٩,٧٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٥٨): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر الاستيراد للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
الشعير	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٥٠٠,٠٠	٤٩٤٩,٧٥	٧٦,١٥
الأرز	٣٦٠٠	٥٠٠٠	٤٤٠٠,٠٠	٥٠٩,٩٠	١١,٥٩
السكر	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣١٢٥,٠٠	٩٥,٧٤	٣,٠٦
الزيوت النباتية الغذائية	٤٢٠٠	٧٠٠٠	٥٤٦٦,٦٧	١٤١٨,٩٢	٢٥,٩٦
لحوم الأغنام والماعز	–	–	–	–	–
لحوم الأبقار	–	–	–	–	–
لحوم الإبل	–		–	–	–
لحوم الدجاج	٨٥٠٠	٨٥٠٠	٨٥٠٠,٠٠	–	–
الحليب البودرة للأطفال	–	–	–	–	–
الأدوية	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٩٤٠٠٠,٠٠	٩٤٤٩٨,٦٨	١٠٠,٥٣
مساحيق الغسيل	٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٩١٠٨٣,٣٣	٢٠٠٤٨٤,٥٢	٢٢٠,١١
الملابس	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٨٥١٧٢,٤١	٧٨٤٥٠,٢٠	٩٢,١١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية في مدينة خميس مشيط، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع أسعار الاستيراد،

(٢) ارتفاع مصاريف التفريغ،

(٣) ارتفاع رسوم الموانئ،

(٤) ارتفاع مصاريف التخليص الجمركي والميزان،

(٥) ارتفاع مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٥٩) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع أسعار الاستيراد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٥,١١٪ لمصاريف التخليص الجمركي والميزان وحد أعلى بلغ ١٣,٧٢٢٪ لأسعار الاستيراد. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف الاستيراد للسلع الأساسية، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٥٧,٨٪ لأسعار الاستيراد وحد أعلى بلغ ٧٢,١٩٪ لمصاريف التفريغ.

جدول (٥-٥٩): التحليل الإحصائي لنسب التغير في تكاليف الاستيراد للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

السلعة	نسبة الزيادة ٪			
	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الإختلاف ٪
سعر الاستيراد	٢	٤٠	١٣,٧٢	٥٧,٨٠
مصاريف التفريغ	١	٢٠	٦,٧٤	٧٢,١٩
رسوم الميناء	١	١٣	٥,٣٤	٦٣,٤٣
مصاريف تخليص وميزان	١	١٠	٥,١١	٦٣,٨٥
مصاريف النقل من الميزان إلى المخازن والمستودعات	١	١٢	٥,٢٢	٦٢,٢٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٠) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الاستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٠,٤٩٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٠,٢٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٥,٢٥٪، ٦,٦٨٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٩,٣٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠,٢٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٣,٣٥٪، ٨,٦٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٠,٢٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠,٢٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٥,٢٧٪، ٧,٦٤٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٩,٥٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠,٢٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ٣,٣٣٪، ٨,٦٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٩,٣٪، وأخيراً بلغت نسبة من لا يعرفون حوالي ٠,٢٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة وتكاليفها أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مدينة خميس مشيط حوالي ١,٤٥٪، ٩,٥٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٠,٢٪.

جدول (٥-٦٠): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار السلع الأساسية للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غيرموافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	٢٥	٢٥	١	–	–
	٪	٤٩,٠	٤٩,٠	٢,٠	–	–
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	١٣	٣٥	٢	–	١
	٪	٢٥,٥	٦٨,٦	٣,٩	–	٢,٠
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	١٨	٣١	١	–	١
	٪	٣٥,٣	٦٠,٨	٢,٠	–	٢,٠
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	١٤	٣٣	٣	–	١
	٪	٢٧,٥	٦٤,٧	٥,٩	–	٢,٠
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	١٧	٣١	٢	–	١
	٪	٣٣,٣	٦٠,٨	٣,٩	–	٢,٠
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٢٣	٢٧	١	–	–
	٪	٤٥,١	٥٢,٩	٢,٠	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٧ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت من وجهة نظر التجار والمستوردين

٥-٧-١ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة الرياض

بدراسة الكميات المباعة من الحديد والأسمنت في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦١) أن متوسط الكميات المباعة من الحديد تراوح بين حد أدنى بلغ ١٥٠ طن وحد أعلى بلغ ٢٥٠ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٥,٥ ألف طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط الكميات المباعة بين حد أدنى بلغ ٦٠ طن وحد أعلى بلغ ٤٥ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ٥,٤ ألف طن. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر البيع فقد تبين من استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٦٢) أن متوسط سعر البيع للحديد عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٢٠٠٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٣,٢ ألف ريال/ طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط سعر البيع بين حد أدنى بلغ ٢٤٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٨٠ ريال/ طن.

جدول (٥-٦١): التحليل الإحصائي للكمية المباعة للعينة البحثية بمدينة الرياض.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٠,١٥	٢٥٠	١٥,٥	٥٢,٩	٣٤٢,٤٩
أسمنت	٠,٠٦	٤٥	٥,٤	١١,١	٢٠٦,١٦

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٦٢): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر بيع الطن للعينة البحثية بمدينة الرياض.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٢٠٠٠	٣٢٠٠	٢٨٤٨,٢	٢٤٠,٩	٨,٤٦
أسمنت	٢٤٠	٢٨٠	٢٦٠,٠	١٢,٦	٤,٨٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت في مدينة الرياض، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع رواتب العمالة الدائمة السعودية والوافدة،

(٢) ارتفاع أجور العمالة المؤقتة،

(٣) ارتفاع قيمة الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)،

(٤) ارتفاع قيمة الإيجارات،

(٥) ارتفاع تكاليف النقل للحديد والأسمنت.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٣) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت تراوحت بين حد أدنى بلغ ١,٥٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة وحد أعلى بلغ ٢٠٠٪ للإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٧٢,٤٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة وحد أعلى بلغ ١٦٤,٨٪ لأجور العمالة المؤقتة الوافدة.

جدول (٥-٦٣): التحليل الإحصائي لنسب التغير في هيكل التكاليف مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٣	٥٠	١١,٤	٨٩,٤٨
	العمالة الوافدة	١,٥	٢٠	٧,٨	٧٢,٣٩
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	٥	٥٠	٢١,٧	١١٣,٨٤
	العمالة الوافدة	٢	١٠٠	٢٠,٠	١٦٤,٧٩
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٢	٥٠	١٢,٠	٨٨,٣٥
الإيجارات		٥	٢٠٠	٣٨,٤	١٤٤,٢٦
تكاليف النقل للمنتجات		٢	٤٠	٩,٦	٩٤,٥٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار بيع الحديد والأسمنت من وجهة نظر المستوردين وتجار الحديد والأسمنت في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٤) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الإستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ١٣٪، ٣١٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١٣٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ٨, ٤٪، ٣١٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١٩٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع رسوم الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ٤, ٢٪، ٨, ٢٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٤, ٢١٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن إرتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ٦, ٢٨٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١٩٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ٤, ٢٪، ٢, ٤٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٥, ٩٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الرياض حوالي ٤, ٢١٪، ٠, ٥٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٥, ٩٪.

جدول (٥-٦٤): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت للعينة البحثية بمنطقة الرياض.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	١٦	٣٨,١	١٦	–	٣٨,١
	٪	١٣	٣١,٠	١٣	–	٣١,٠
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	٢	١٣	٨	–	١٩
	٪	٤,٨	٣١,٠	١٩,٠	–	٤٥,٢
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	١	١٠	٩	–	٢٢
	٪	٢,٤	٢٣,٨	٢١,٤	–	٥٢,٤
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	–	١٢	٨	–	٢٢
	٪	–	٢٨,٦	١٩,٠	–	٥٢,٤
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	١	١٩	٤	–	١٨
	٪	٢,٤	٤٥,٢	٩,٥	–	٤٢,٩
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٩	٢١	٤	–	٨
	٪	٢١,٤	٥٠,٠	٩,٥	–	١٩,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٧-٢ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة جدة

بدراسة الكميات المباعة من الحديد والأسمنت في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٥) أن متوسط الكميات المباعة من الحديد بلغ ١,٧ ألف طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط الكميات المباعة بين حد أدنى بلغ ١٥ طن وحد أعلى بلغ ٣٣٣,٣ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ٤٩,٧٧ ألف طن. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر البيع فقد تبين من استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٦٦) أن متوسط سعر البيع للحديد عام ٢٠١٠م بلغ ٢٩٠٠ ريال/ طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط سعر البيع بين حد أدنى بلغ ٢٤٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٧٠ ريال/ طن.

جدول (٥-٦٥): التحليل الإحصائي للكمية المباعة للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	١,٧	١,٧	١,٧٠	-	-
أسمنت	٠,٠١٥	٣٣٣,٣	٤٩,٧٧	١٢٥,١٠	٢٥١,٣٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٦٦): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر بيع الطن للعينة البحثية بمدينة جدة.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠,٠٠	-	-
أسمنت	٢٤٠	٢٧٠	٢٥٧,١٤	٩,٥١	٣,٧٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت في مدينة جدة، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع رواتب العمالة الدائمة السعودية والوافدة،

(٢) ارتفاع أجور العمالة المؤقتة،

(٣) ارتفاع قيمة الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)،

(٤) ارتفاع قيمة الإيجارات،

(٥) ارتفاع تكاليف النقل للحديد والأسمنت.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٧) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت تراوحت بين حد أدنى بلغ ٥٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة والطاقة وتكاليف النقل للحديد والأسمنت وحد أعلى بلغ ٢٥٪ للإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ صفر٪ لرواتب العمالة المؤقتة الوافدة وحد أعلى بلغ ٥٤,٦٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة.

جدول (٥-٦٧): التحليل الإحصائي لنسب التغير في هيكل التكاليف مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة جدة.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	١٠	١٠	١٠,٠٠	–
	العمالة الوافدة	٥	٢٠	١٣,٧٥	٥٤,٥٥
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	–	–	–	–
	العمالة الوافدة	١٠	١٠	١٠	٠,٠٠
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٥	٢٠	١٥	٤٠,٨٢
الإيجارات		٢٠	٢٥	٢١,٢٥	١١,٧٦
تكاليف النقل للمنتجات		٥	١٠	٨,٣٣	٣٤,٦٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار بيع الحديد والأسمنت من وجهة نظر المستوردين وتجار الحديد والأسمنت في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٨) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الإستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ٤, ٤٤٪.

٢- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ٢٢٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون لحد ما وغير الموافقون على أن ارتفاع رسوم الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ١, ١١٪ لكل منهما على التوالي.

٤- بلغت نسبة الموافقون لحد ما وغير الموافقون على أن إرتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ١, ١١٪ لكل منهما على التوالي.

٥- بلغت نسبة الموافقون لحد ما وغير الموافقون على أن ارتفاع مصاريف النقل أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ١, ١١٪، ٢, ٢٢٪ لكل منهما على التوالي.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة جدة حوالي ١, ١١٪، ٣, ٣٣٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٢, ٢٢٪.

جدول (٥-٦٨): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت للعينة البحثية بمنطقة جدة.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	–	٤	–	–	٥
	٪	–	٤٤,٤	–	–	٥٥,٦
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	–	٢		–	٧
	٪	–	٢٢,٢		–	٧٧,٨
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	–	١	١	–	٧
	٪	–	١١,١	١١,١	–	٧٧,٨
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	–	١	١	–	٧
	٪	–	١١,١	١١,١	–	٧٧,٨
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	–	١	٢	–	٦
	٪	–	١١,١	٢٢,٢	–	٦٦,٧
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	١	٣	٢	–	٣
	٪	١١,١	٣٣,٣	٢٢,٢	–	٣٣,٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٧-٣ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة الجوف

بدراسة الكميات المباعة من الحديد والأسمنت في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٦٩) أن متوسط الكميات المباعة من الحديد تراوح بين حد أدنى بلغ ٤,٥ ألف طن وحد أعلى بلغ ١,٥ مليون طن، بمتوسط يقدر بنحو ٤١٣,٦ ألف طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط الكميات المباعة بين حد أدنى بلغ ١,٧٥ ألف طن وحد أعلى بلغ ٨٥٠ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ٢٢٠,٦ ألف طن. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر البيع فقد تبين من استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٧٠) أن متوسط سعر البيع للحديد عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٢٨٠٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٣,٥ ألف ريال/ طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط سعر البيع بين حد أدنى بلغ ٢٥٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٣٢٠ ريال/ طن.

جدول (٥-٦٩): التحليل الإحصائي للكمية المباعة للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٤,٥	١٥٠٠	٤١٣,٦٣	٣١٩,٥٦	٧٧,٢٦
أسمنت	١,٧٥	٨٥٠	٢٢٠,٥٥	٣٦٠,٨٤	١٦٣,٦١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٧٠): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر بيع الطن للعينة البحثية بمدينة الجوف.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٢٨٠٠	٣٥٠٠	٢٩٨٦,٠٠	١٥٦,٨٠	٥,٢٥
أسمنت	٢٥٠	٣٢٠	٢٨٨,٠٠	٣١,١٤	١٠,٨١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت في مدينة الجوف، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع رواتب العمالة الدائمة السعودية والوافدة.

(٢) ارتفاع أجور العمالة المؤقتة.

(٣) ارتفاع قيمة الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء).

(٤) ارتفاع قيمة الإيجارات.

(٥) ارتفاع تكاليف النقل للحديد والأسمنت.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧١) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٪ لأجور العمالة المؤقتة الوافدة وتكاليف نقل الحديد والأسمنت وحد أعلى بلغ ٢٠٪ للإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ١٤,٣٪ لرواتب العمالة الدائمة السعودية وحد أعلى بلغ ٥٨,١٣٪ للطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء).

جدول (٥-٧١): التحليل الإحصائي لنسب التغير في هيكل التكاليف مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٧	١٠	٩,٤٠	١٤,٢٧
	العمالة الوافدة	٢	١٠	٨,٠٠	٤١,٨٣
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	٣	٥	٤,٥	٢٢,٢٢
	العمالة الوافدة	١	١	١	-
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٢	١٥	٩,٢٥	٥٨,١٣
الإيجارات		٣	٢٠	١٢	٤١,٧٩
تكاليف النقل للمنتجات		١	١٠	٨,١٩	٣٨,٦١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار بيع الحديد والأسمنت من وجهة نظر المستوردين وتجار الحديد والأسمنت في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧٢) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون لحد ما على أن ارتفاع أسعار الإستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ١٥٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٣٥٪، ٤٥٪ لكل منهما على التوالي.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ١٥٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٣٥٪، ٤٥٪ لكل منهما على التوالي.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع رسوم الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ١٥٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٥٠٪، ٣٠٪ لكل منهما على التوالي.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ١٥٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٦٥٪، ١٠٪ لكل منهما على التوالي.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة على أن ارتفاع مصاريف النقل أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ١٥٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٥٥٪، ٢٥٪ لكل منهما على التوالي.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة الجوف حوالي ٥٪، ٢٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٤٥٪، ٢٥٪ لكل منهما على التوالي.

جدول (٥-٧٢): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت للعينة البحثية بمنطقة الجوف.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	–	٣	٧	٩	١
	٪	–	١٥,٠	٣٥,٠	٤٥,٠	٥,٠
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	٣	–	٧	٩	١
	٪	١٥,٠	–	٣٥,٠	٤٥,٠	٥,٠
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	٣	–	١٠	٦	١
	٪	١٥,٠	–	٥٠,٠	٣٠,٠	٥,٠
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	٣	–	١٣	٢	٢
	٪	١٥,٠	–	٦٥,٠	١٠,٠	١٠,٠
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	٣	–	١١	٥	١
	٪	١٥,٠	–	٥٥,٠	٢٥,٠	٥,٠
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	١	٤	٩	٥	١
	٪	٥,٠	٢٠,٠	٤٥,٠	٢٥,٠	٥,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٧-٤ دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط

بدراسة الكميات المباعة من الحديد والأسمنت في عام ٢٠١٠م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧٣) أن متوسط الكميات المباعة من الحديد تراوح بين حد أدنى بلغ واحد طن وحد أعلى بلغ ١٨ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ٦,٣١ ألف طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط الكميات المباعة بين حد أدنى بلغ ١٥٠ طن وحد أعلى بلغ ٤٤٢ ألف طن، بمتوسط يقدر بنحو ١٢١,٢ ألف طن. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر البيع فقد تبين من استعراض البيانات الواردة بجدول (٥-٧٤) أن متوسط سعر البيع للحديد عام ٢٠١٠م تراوح بين حد أدنى بلغ ٢٩٠٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٣,١ ألف ريال/ طن. أما بالنسبة للأسمنت فقد تراوح متوسط سعر البيع بين حد أدنى بلغ ٢٤٠ ريال/ طن وحد أعلى بلغ ٢٦٥ ريال/ طن.

جدول (٥-٧٣): التحليل الإحصائي للكمية المباعة للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط.

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	١	١٨	٦,٣١	٦,٤٤	١٠٢,٠٥
أسمنت	٠,١٥	٤٤٢	١٢١,١٧	٢٠٥,١٩	١٦٩,٣٤

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٧٤): التحليل الإحصائي لمتوسط سعر بيع الطن للعينة البحثية بمدينة خميس مشيط

السلعة	الحد الأدني	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف ٪
حديد	٢٩٠٠	٣١٠٠	٢٩٧٥,٠٠	٦٥,٤٧	٢,٢٠
أسمنت	٢٤٠	٢٦٥	٢٥٢,١٤	٨,٠٩	٣,٢١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة أسباب ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط، يتضح أنها تتمثل في كل من:

(١) ارتفاع رواتب العمالة الدائمة السعودية والوافدة،

(٢) ارتفاع أجور العمالة المؤقتة،

(٣) ارتفاع قيمة الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)،

(٤) ارتفاع قيمة الإيجارات،

(٥) ارتفاع تكاليف النقل للحديد والأسمنت.

وبدراسة متوسط نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧٥) أن نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة وحد أعلى بلغ ٢٠٪ للإيجارات. كما تبين أيضاً أن هناك تفاوت واضح في نسبة الزيادة في مصادر ارتفاع تكاليف نشاط بيع الحديد والأسمنت، إذ تراوح معامل الاختلاف في نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ ٢١,٤١٪ لتكاليف النقل للحديد والأسمنت وحد أعلى بلغ ٦٧,٢٨٪ لرواتب العمالة الدائمة الوافدة.

جدول (٥-٧٥): التحليل الإحصائي لنسب التغير في هيكل التكاليف مقارنة بالعام الماضي للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان		نسبة الزيادة ٪			
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	معامل الاختلاف ٪
رواتب العمالة الدائمة	العمالة السعودية	٢	١٠	٥,٥٠	٥٩,١٢
	العمالة الوافدة	١	١٠	٤,٣٣	٦٧,٢٨
أجور العمالة المؤقتة	العمالة السعودية	٣	٥	٤	٣٥,٣٦
	العمالة الوافدة	٣	٥	٤	٣٥,٣٦
الطاقة (الوقود والزيوت والكهرباء)		٥	١٣	١٠	٢٣,٣٠
الإيجارات		٥	٢٠	١٢,١٣	٥١,٤٩
تكاليف النقل للمنتجات		٥	١٠	٩,٠٠	٢١,٤١

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

وبدراسة الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار بيع الحديد والأسمنت من وجهة نظر المستوردين وتجار الحديد والأسمنت في العينة البحثية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٥-٧٦) ما يلي:

١- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع الإستيراد أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٣, ١٤٪، ٧, ٣٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بتاتاً حوالي ٣, ١٤٪، ١, ٧٪ لكل منهما على التوالي.

٢- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التفريغ أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٤, ٢١٪، ٩, ٤٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١, ٧٪.

٣- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع رسوم الميناء أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٣, ١٤٪، ٥٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١, ٧٪.

٤- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف التخليص والميزان أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٣, ١٤٪، ٥٠٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١, ٧٪.

٥- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع مصاريف النقل أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٣, ١٤٪، ٩, ٤٢٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ٣, ١٤٪.

٦- بلغت نسبة الموافقون بشدة والموافقون لحد ما على أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة أدى إلى ارتفاع أسعار البيع للحديد والأسمنت في مدينة خميس مشيط حوالي ٩, ٤٢٪، ٧, ٣٥٪ لكل منهما على التوالي، في حين بلغت نسبة غير الموافقون حوالي ١, ٧٪.

جدول (٥-٧٦): الأهمية النسبية لأسباب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت للعينة البحثية بمنطقة خميس مشيط.

البيان		موافق بشدة	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بتاتاً	لا أعرف
ارتفاع أسعار الاستيراد	التكرار	٢	٥	٢	١	٤
	٪	١٤,٣	٣٥,٧	١٤,٣	٧,١	٢٨,٦
ارتفاع مصاريف التفريغ	التكرار	٣	٦	١	–	٤
	٪	٢١,٤	٤٢,٩	٧,١	–	٢٨,٦
ارتفاع رسوم الميناء	التكرار	٢	٧	١	–	٤
	٪	١٤,٣	٥٠,٠	٧,١	–	٢٨,٦
ارتفاع مصاريف التخليص والميزان	التكرار	٢	٧	١	–	٤
	٪	١٤,٣	٥٠,٠	٧,١	–	٢٨,٦
ارتفاع مصاريف النقل من الميناء إلى المخازن والمستودعات	التكرار	٢	٦	٢	–	٤
	٪	١٤,٣	٤٢,٩	١٤,٣	–	٢٨,٦
أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	التكرار	٦	٥	١	–	٢
	٪	٤٢,٩	٣٥,٧	٧,١	–	١٤,٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

٥-٨ الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين

بدراسة الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٥-٧٧، ٥-٧٨) أن هناك عدة وسائل للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية تتمثل في كل من:

(١) عدم ربط سعر صرف العملة الوطنية بالدولار،

(٢) تخفيض أجور العمالة الوافدة وتكاليفها،

(٣) تسهيل إجراءات وخفض رسوم الاستيراد،

(٤) تفعيل الرقابة الحكومية على الأسواق،

(٥) تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج والنقل،

(٦) زيادة الدعم المسموح به للإنتاج المحلي،

(٧) التوسع في الاستثمار الزراعي في الخارج،

(٨) منع الممارسات الاحتكارية،

(٩) التوسع في إنشاء المصانع لزيادة الإنتاج المحلي للحديد والأسمنت.

جدول (٥-٧٧): الأهمية النسبية لوسائل الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية من وجهة نظر المستوردين في العينة البحثية.

البيان	الرياض	جدة	الدمام	الجوف	خميس مشيط
عدم ربط سعر صرف العملة الوطنية بالدولار	١٣,٢	١٢,٥٠	٢٢,٢٠	١١,٨	١٥,٠
تخفيض أجور العمالة الوافدة وتكاليفها	١,٩٠	–	–	–	٢,٥
تسهيل إجراءات وخفض رسوم الاستيراد	٣٢,١	٢٨,٦٠	٧,٥	٥,٩	١٠,٠
تفعيل الرقابة الحكومية على الأسواق	١٧,٠	١٦,١٠	١١,١	٢٣,٥	١٥,٠
تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج والنقل	٩,٤٠	٤,٩	–	–	–
زيادة الدعم المسموح به للإنتاج المحلي	٢٦,٤	٣٦,١	٤٨,١	٤٧,٠	٤٠,٠
التوسع في الاستثمار الزراعي في الخارج	–	١,٨	١١,١	١١,٨	١٧,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

جدول (٥-٧٨): الأهمية النسبية لوسائل الحد من إرتفاع أسعار الحديد والأسمنت للعينة البحثية

البيان	الرياض	الجوف
تثبيت الأسعار	٢١,٤٣	١٧,٨٦
فتح الاستيراد، وتخفيض الرسوم الجمركية	٣٥,٧١	٣٠,٣٦
منع الممارسات الاحتكارية	١٤,٢٩	١٦,٠٧
التوسع في إنشاء المصانع لزيادة الإنتاج المحلي للحديد والأسمنت	١٧,١٤	١٤,٢٩
زيادة الدعم الحكومي والرقابة على الأسعار	١١,٤٣	١٠,٧١
استقرار سعر صرف الدولار	-	١٠,٧١
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام ٢٠١٠م.

الباب السادس

تحليل الآثار الإيجابية والسلبية (الاقتصادية والاجتماعية) لارتفاع أسعار المواد الأساسية

الباب السادس

تحليل الآثار الإيجابية والسلبية (الاقتصادية والاجتماعية)

لارتفاع أسعار المواد الأساسية

٦-١ مقدمة

من المعروف بأن التضخم كظاهرة إقتصادية له عدة أثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أنة يلاحظ أن الأثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود معينة، أما الأثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما إرتفع معدل التضخم. ويقوم التضخم في أحداث العديد من الآثار السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ومن ابرز هذه الآثار ما يلي:

١- التأثير على الدخل: إذا كانت نسبة التضخم في الاقتصاد أكبر من نسبة الزيادة في دخول الأفراد فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية (أو انخفاض الدخل الحقيقي) لدى الأفراد.

٢- التأثير على المدخرات والودائع: إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة على الودائع فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع وجود التضخم.

٣- التأثير على القطاع الخارجي: (الصادرات و الواردات): مع ارتفاع معدل التضخم فإن أسعار الصادرات الوطنية (السلع والخدمات المنتجة محليا) تكون مرتفعة مقارنة بأسعار السلع والخدمات غير المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع عرض السلع الأجنبية.

٤-التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية: يساهم التضخم سلباً على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد Uncertainty حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبل الدولة الاقتصادي فالتضخم يؤدي إلى انخفاض المدخرات وحجم

الاستثمار وانخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

٥- التأثير الاجتماعي والسياسي: يعمل التضخم على ازدياد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في الدولة وما قد يترتب على ذلك من أعمال شغب وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والاجتماعي.

٦- ٢ الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار المواد الأساسية

تتمثل الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار المواد الأساسية (التضخم) فيما يلي:

١- الإرتفاع المحدود في الأسعار يؤدي لزيادة أرباح المنتجين وخاصة عندما لا ترجع الزيادة في الأسعار إلى إرتفاع التكاليف، وتحفز الزيادة في الأرباح المكتسبة علي زيادة الإنتاج، مما يساهم في معالجة مشاكل البطالة والركود.

٢- تستخدم البلاد النامية التضخم كأسلوب لتمويل التنمية، ويجب أن يكون إرتفاع الأسعار في الحدود التي لا تمثل خطراً علي إستمرا عملية التنمية.

٣- يستفيد من التضخم حملة الأسهم في الشركات الكبيرة، حيث ترتفع قيمة السهم.

٤- يستفيد المزارعون من التضخم، حيث تزداد أسعار المنتجات الزراعية وتلك المستخدمة كمواد أولية في حين أن نفقات الإنتاج في الزراعة لا تزداد بنفس النسبة علي الأقل في المدي القصير مما يعني زيادة دخولهم الحقيقية.

٦-٣ الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الأساسية

٦- ٣-١ الآثار الإقتصادية لارتفاع أسعار المواد الأساسية

يعرف التضخم بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود. ومن المعروف بأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلاّ إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة، أو عندما يكون معدل نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي معدل نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضعف القوة الشرائية للنقود. ويؤثر التضخم على الإقتصاد، إذ يؤدي إلى تدهور قيمة العملة في سوق الصرف واختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعة المحلية الى منافسة شديدة بسبب

المنتجات المستوردة، فينجم عن ذلك تعطيل للطاقات وزيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة. ويمكن حصر الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

١- ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة، مخزن للقيمة، مقياس للقيمة، فأول وظيفة تفقدها هي قدرتها على القيام بدور مخزن للقيمة وبالتالي تدهور في قيمتها الحقيقية. ويترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم.

٢- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم، في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم، وبالتالي يزيد التضخم من التفاوت في توزيع الأجور والثروات.

٣- إعادة التوزيع العشوائي للثروة الوطنية

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية ونقدية مختلفة (السندات الحكومية وغير الحكومية، ودائع التوفير...) إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية

لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب.

٤- الآثار في هيكل الإنتاج:

إن التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة الاستهلاك يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية ،ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية ،في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية وقطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة وتحتاج لان تعمل بمبادلات تشغيل مرتفعة وإذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإن الطلب الكلي وإرتفاع الأسعار يمكن ان يؤدي الى الزيادة في الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما إقترب الإقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، كلما إقتربت مرونة الإنتاج من الصفر مما يزيد في حدة أرتفاع الأسعار وإنتشار المضاربة وتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق.

٥- الأثر على ميزان المدفوعات :

حيث يؤدي التضخم إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي ينشأ العجز في ميزان المدفوعات.

٦- اثر التضخم على تقويم المشاريع الإستثمارية :

في حالة التضخم تكون الأسعار في إرتفاع مستمر ومن ثم فإن القوة الشرائية للنقود تكون في إنخفاض ومن ثم تؤثر على القوة الشرائية للتدفقات النقدية الصافية للمشروعات الإستثمارية وتجعلها في إنخفاض من سنة لاخرى.

٧- اثر التضخم على الإستثمار والإدخار :

يتأثر الإدخار والإستثمار بالتضخم نتيجة العوامل التالية:

(أ) إنخفاض العائد الصافي للمشاريع الإستثمارية نتيجة إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج،

(ب) تشجيع الأفراد على الإستثمار في المشاريع الخدماتية والإقلاع عن المشاريع السلعية، (ج) إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية كحافز على الادخار، حيث يزيد التفاضيل السلعي على التفصيل النقدي في حالة انخفاض قيمة النقود.

٦-٣- ٢ الآثار الاجتماعية لارتفاع أسعار المواد الأساسية

مما لا شك فيه أن التضخم كظاهرة اقتصادية تنعكس آثارها مباشرة على المجتمع، إذ يعيد التضخم توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة. ويمكن حصر الآثار الإجتماعية للتضخم فيما يلي:

١- إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها: (أ) تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع، (ب) الارتفاع في تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، (ج) الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم.

٢- ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما

نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم القدرة في الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.

٣- إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل.

٤- يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية.

٥- زيادة البطالة، إذ يزيد عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية، إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك.

٦- هجرة الكفاءات للعمل في الخارج.

٧- إنتشار الرشوة والفساد الإداري.

الباب السابع

السياسات وآليات التنفيذ المقترحة للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية

الباب السابع

السياسات وآليات التنفيذ المقترحة للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية

٧-١ مقدمة

من المعروف بأن التضخم كظاهرة اقتصادية له عدة أثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أنة يلاحظ أن الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود معينة، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم. ويودي التضخم إلى تدهور قيمة العملة في سوق الصرف واختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعة المحلية إلى منافسة شديدة بسبب المنتجات المستوردة، فينجم عن ذلك تعطيل للطاقات وزيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة. كما يعيد التضخم توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

٧-٢ بعض الحلول الاقتصادية المقترحة لحل مشكلة التضخم

يسعى الاقتصاديون دائما إلى إيجاد بعض الحلول المناسبة لمختلف صور التضخم وفيما يلي استعراض لبعض المقترحات التي يمكن من خلالها حل مشكلة التضخم (البازعي، ١٩٩٧م):

٧-٢-١ حلول مشكلة تضخم التكاليف

١- إلغاء رسوم الخدمات العامة كرسوم المرور والجوازات والاستقدام للعمالة المنزلية.

٢- العمل على تخفيض أسعار الأراضي بفرض الزكاة عليها ومنع الاحتكار فيها مع تقليل

مساحة القطعة الواحدة وتحمل الدولة لمشروعات البنية التحتية.

٣- منع التعامل بالفائدة الربوية والأخذ بنظام التمويل بالمشاركة الشرعي بلا تحايل.

٤- تطبيق سياسة التسعير في حال وجود تلاعب من التجار بأسعار السلع.

٥- التعجيل بفصل وكالة وزارة التجارة لحماية المستهلك بحيث يكون لها فروع في جميع مناطق ومحافظات المملكة وتنقل لها صلاحيات الأمانات والبلديات في هذا الخصوص إلى جانب الجمعية الأهلية لحماية المستهلك لمراقبة الأسعار وإيقاع العقوبات على المخالفين.

٧-٢-٢ حلول مشكلة تضخم الطلب

١- توعية الناس بخطورة الإسراف في الدنيا والآخرة فهو من كبائر الذنوب وصاحبه غير محبوب عند الله قال تعالى "ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" والمطلوب هو التوسط قال تعالى "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما".

٢- سداد الدين الحكومي عن طريق تمليك الدائنين في حصص الحكومة في الشركات بدلا من المبالغ النقدية من أجل تقليص السيولة.

٣- تمويل المشاريع الحكومية عن طريق الصكوك الإسلامية وعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، فلبناء مشروع تعليمي مثلا يمكن توزيع رأس ماله على هيئة صكوك ثم طرحها للاكتتاب فإذا جمع المبلغ يبنى به المشروع ثم يؤجر على الدولة بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك بحسب الضوابط التي أجيز بها في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة ويحصل المكتتبون على عوائد الإيجار سنويا إلى أن ينتهي مدة الإيجار فتعود ملكية المشروع للدولة مع حقهم في بيع تلك الصكوك للدولة في أي وقت قبل ذلك.

٤- زيادة القيود على الإقراض المصرفي الموجه للتمويل الاستهلاكي لتخفيض الطلب الاستهلاكي المتزايد.

٥- فرض رسوم جمركية على الصادرات في حال عدم تلبية الطلب المحلي.

٦- دعم دخول الفقراء بتفعيل الزكاة والأوقاف ودفع مخصصات حسب حجم الأسر الفقيرة والمحتاجة وهذا النوع من الدعم أفضل من دعم الأسعار لأن دعم الأسعار يستفيد

منه الغني والفقير مع العلم بأن الغني قد لا يكثرت لارتفاع الأسعار فهو ليس بحاجة للدعم ودفع المخصصات له أصل في الإسلام فقد ثبت أن الدولة الإسلامية في صدر الإسلام كانت دفع مالا لكل مولود ويعمل بهذا حاليا في بعض الدول كالإمارات والكويت.

٧-٢-٣ حلول مشكلة التضخم المستورد:

١- رفع قيمة الريال أما الدولار وهذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات مما يقلل من التضخم المستورد.

٢- العمل على تخفيض أسعار النفط فلا شك أن استمرار ارتفاع الأسعار أو بقائها على ما هي عليه سيجعل الدول المستهلكة تبحث عن بدائل وتترك النفط وهذا ليس في مصلحة الدول المصدرة.

٣- البحث عن بدائل للسلع العالمية المستوردة التي ارتفعت أسعارها.

٤- إلغاء الرسوم الجمركية وهذا سيخفف مشكلة التضخم المستورد فمثلا الدجاج المستورد عليه رسوم جمركية بمعدل ٢٠٪ وضعت لحماية إنتاج الدجاج المحلي عندما كانت مشروعاته في بداياتها لكن الآن أصبحت تلك المشروعات قوية ولم تعد في حاجة للحماية.

٥- تقليل الوسطاء والوكلات التجارية فكل ما زاد عند الوسطاء في استيراد السلعة أو الخدمة فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وقد نصت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على ضرورة السماح للشركة الأجنبية بفتح فرع لها في البلد العضو وقد وقعت المملكة على ذلك فينبغي من الآن فصاعد أن يسمح لتلك الشركات بفتح فروع لها في المملكة دون وسطاء.

٦- منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وقد سارت المملكة في هذا التوجه في مجال الاتصالات والخطوط الجوية وغيرها وكلما زادت المنافسة زادت الجودة وقلت الأسعار.

٧-٣ سياسات الحد من التضخم أو الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية

يمكن الحد من التضخم أو الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع أسعار السلع الأساسية في المملكة العربية السعودية من خلال تطبيق عدة سياسات أهمها ما يلي:

٧-٣-١ سياسة حماية المستهلك من الغش التجاري والممارسات الاحتكارية

ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة التجارة والصناعة وذلك باتخاذ عدة آليات أهمها ما يلي:

١- الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية ومتطلبات الجودة التي تحكم حركة التجارة للسلع والمنتجات الزراعية والصناعية خاصة في ظل المتغيرات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بعد تحرير التجارة الدولية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (WTO).

٢- تطوير الأجهزة الحكومية للتأكيد على جودة السلع المختلفة بهدف خفض الفاقد وتعزيز القوى التنافسية للمنتجات الزراعية أمام مثيلتها المستوردة.

٣- التوسع في إنشاء جمعيات حماية المستهلك وانتشارها في جميع مناطق المملكة العربية السعودية بهدف العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك.

٤- تطبيق قانون منع الممارسات الاحتكارية في المملكة العربية السعودية ويتم تطبيق النظام على جميع المنشآت العاملة في الأسواق السعودية سواء أكانت هذه المنشآت سعودية أو أجنبية، ما دامت تعمل داخل الأسواق السعودية.

٧-٣-٢ سياسة إدارة وتكوين المخزون الإستراتيجي لأهم السلع الأساسية لضمان تدفق السلع للأسواق المحلية ومن ثم استقرار الأسعار وعدم ارتفاعها.

ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة الزراعة وذلك باتخاذ عدة آليات أهمها ما يلي:

١- تكوين هيئة عليا لإدارة المخزون الإستراتيجي ويشارك فيها كل من وزارة الزراعة والتجارة والصناعة والمالية، بالإضافة إلى القطاع الخاص.

٢- تشكيل إدارة بحثية تابعة لهيئة إدارة المخزون الإستراتيجي تختص بإعداد دراسات المخزون الإستراتيجي ومقدار الفائض والعجز في المخزون الإستراتيجي، بالإضافة إلى دراسة الأسواق الخارجية والتخطيط الأمثل لمصادر الاستيراد من الخارج وتحديد مقدار فاتورة الواردات اللازمة لتكوين المخزون الإستراتيجي.

٣- توفير التمويل اللازم لتكوين المخزون الإستراتيجي وفقاً لخريطة الاستيراد من الخارج من ناحية والسلع التي يتم توفيرها من الاستثمار الخارجي من ناحية أخرى.

٤- حث كبار التجار والمستوردين والغرف التجارية بالمملكة على المساهمة في عمليات التدوير والتجديد للمخزون الإستراتيجي.

٥- تبني سياسة الاستثمار الزراعي الخارجي ودراسة الفرص الاستثمارية الزراعية في الدول التي يتم اختيارها وتوقيع اتفاقيات ثنائية معها لضمان رؤوس الأموال.

٦- التوسع في إنشاء المصانع وزيادة الدعم المسموح به لزيادة الإنتاج المحلي للحديد والأسمنت.

٧- فتح الاستيراد، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وخاصة الحديد والأسمنت.

٧-٣-٣ سياسة تحديد نمط التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) الأمثل للمملكة العربية السعودية

يهدف نمط التجارة الخارجية الأمثل تدنية فاتورة الواردات وخاصة للسلع الأساسية التي يزيد متوسط أسعار استيرادها عن السعر العالمي والدول الإقليمية من ناحية وتعظيم العائد الاقتصادي للصادرات السعودية من ناحية أخرى. ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة التجارة والصناعة وذلك باتخاذ عدة آليات أهمها ما يلي:

١- دراسة التسويق الخارجي أو الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والصناعية مع دراسة النمط الحالي للتصدير والاستيراد وكيفية التوصل إلى نمط التصدير الأمثل للسلع والمنتجات وكذلك نمط الاستيراد الأمثل وبالتالي تحديد معدلات التبادل الدولية الصافية والإجمالية لتكون في صالح المملكة العربية السعودية.

٢- إجراء التوقعات المستقبلية للصادرات والواردات وأسعار التصدير والاستيراد للسلع الأساسية، بحيث يتم الاستفادة منها في الموائمة بين الإنتاج المحلي والاستيراد والاستثمار الزراعي السعودي في الخارج.

٣- تطبيق قانون منع الممارسات الاحتكارية في التصدير والاستيراد للسلع الأساسية وذلك لمنع احتكار السلع وبالتالي الحفاظ على استقرار الأسعار للسلع الأساسية.

٧-٣-٤ الاستمرار في إتباع السياسات النقدية التي من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي وبالتالي تحقيق استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية.

يتم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة المالية وذلك بإتخاذ عدة آليات أهمها ما يلي:

١- قيام وزارة المالية سنوياً بوضع معدلات مستهدفة لا يجب تجاوزها لكل من إجمالي السيولة النقدية والمستوى العام للأسعار وهذا يتحقق عندما يقترب معدل النمو في إجمالي السيولة النقدية مع معدل نمو الإنتاج السلعي. ونظراً لعدم التوازن بين معدل النمو في كمية النقود المعروضة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ

متوسط معامل الاستقرار النقدي ٤,٧١٪ وهذا يعني أن هناك اتجاهات تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويعزى السبب في ذلك إلى تفوق معدلات النمو السنوية في كمية النقود المعروضة على نظيرتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩م.

٢- قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار كمية من النقود تعادل قيمة الناتج المحلي الإجمالي تجنباً لحدوث الإفراط النقدي والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٣,٣٧٪. ويعتبر الإفراط النقدي المتحقق خلال فترة الدراسة بمثابة قوى شرائية في السوق دون أن يقابلها في حقيقة الأمر مقابل مادي للمعروض من السلع والخدمات. الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإفراط النقدي يشكل طلباً فائضاً يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١- أحمد ، زيدان محمد (٢٠٠٩م) " سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي". اللقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية – التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع و المأمول- ٢٦-٢٨ مايو ٢٠٠٩م – الرياض المملكة العربية السعودية.

٢- أحمد حمد الله السمان، "الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القطري خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٨٥م)".

٣- إسماعيل أحمد الشناوي،(٢٠٠٤م) استهداف التضخم و الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، (٢٢)-٤ ، ص ٠١

٤- البازعي، حمد بن سليمان. الانتقال الدولي للتضخم: دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٧م.

٥- البازعي، حمد بن سليمان، المرسي السيد حجازي. الإحلال النقدي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ١٩٩٥م.

٦- الجـراح، محمد بن عبد الله (٢٠١١م) مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (٢٧) العدد (١):١٣٣-١٥٣.

٧- جريدة الاقتصادية. استهلاك رمضان يعيد مؤشر التضخم في السعودية إلى الارتفاع. العدد ٥٨٥٢، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

٨- الجهني، علي بن طلال. موضوعات اقتصادية معاصرة. تهامة، الطبعة الأولى. ١٩٨٠م.

٩- حاتم مهران؛ "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي".

١٠- حسين العمر؛ "محددات التضخم في الكويت".

١١- الخطيب ممدوح : قياس التضخم وتحليل بنيته في سورية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الادارية، العدد٢، المجلد٨،م١٩٩٦م.

١٢- الخطيب، ممدوح: دراسة قياسية لبنية التضخم ومعدلاته في سورية، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٤٣، دمشق ١٩٨٤م.

١٣- خليل، سامي. نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية. مطابع الأهرام بكورنيش النيل، ١٩٩٤م.

١٤- الروبي، نبيل. التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري. مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣م.

١٥- الرويس، خالد (٢٠٠٩م) ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ندوة الأمن الغذائي العربي،جامعة الخرطوم- السودان، ١٧-١٩ مارس ٢٠٠٩م.

١٦- زكي، رمزي. غول الغلاء وأنيابه المفترسة. مجلة العربي، العدد ٤١٨، السنة السادسة والثلاثون، ١٩٩٣م.

١٧- زكي، رمزي. مشكلة التضخم في مصر ـ أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

١٨- الزوم، عبد العزيز. استخدام معادلات التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين ناتج القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في المدى الطويل، مجلة الدراسات، العلوم الزراعية، المجلد ٢٩ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٢م.

١٩- سليم، محمد مجيد. محاسبة التضخم ـ حالة واقعية من الأردن. مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، السنة السابعة عشرة، العدد الستون، ١٩٩٥م.

٢٠- الشمري، ناظم؛ فواز جار الله الدليمي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الأقطار النامية. آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات

العربية المتحدة، السنة السابعة، العدد الخامس والعشرون، ١٩٨٦م.
٢١- صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية. الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩م.
٢٢- علي، فرهاد محمد. ظاهرة الركود التضخمي في مصر (دراسة اقتصادية تحليلية عن الفترة ١٩٥٤-١٩٩٣م). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٣م.
٢٣- عناية، غازي حسين "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
٢٤- غانم، عادل محمد. التضخم أحد معوقات النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات في المؤسسات التمويلية. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (استراتيجيات مؤسسات التمويل وطموحات التنمية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، (١-٣) أبريل، ١٩٩٧م.
٢٥- القدير، خالد بن حمد عبد الله. العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية. دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية (الجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد ٨ ، ٢٠٠٢م).
٢٦- الكريم، مبارك إبراهيم. التضخم أسبابه وطرق علاجه. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد ٤٢، السنة الثانية والعشرون، ١٩٨٤م.
٢٧- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية. التقارير السنوية الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩م.
٢٨- مبارك إبراهيم أحمد "السيولة النقدية وآثارها على مستويات الأسعار في المملكة العربية السعودية"، (١٩٨٣م).
٢٩- مصطفى، محمد عثمان. الجوانب النقدية والهيكلية للتضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي.دار المختار للنشر والتوزيع، الرياض.١٤٠٢هـ.
٣٠- منتدى الرياض الاقتصادي؛ "ظاهرة التضخم بالمملكة أسبابها وسبل علاجها" ١٤٢٩هـ.
٣١- النشوان،عثمان بن سعد، عادل محمد خليفة غانم. أثر التضخم على الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات اقتصادية،

جمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٥م.
٣٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط. خطط التنمية (الأولى وحتى الثامنة). الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥م.
٣٣- وزارة الاقتصاد والتخطيط. منجزات خطط التنمية. الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥م.
٣٤- وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاء العامة. الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧م.
٣٥- وزارة الزراعة. نشرة أسعار الجملة والتجزئة لأهم السلع الزراعية في المملكة العربية السعودية. إدارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء. الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣م.

المراجع باللغة الإجنبية

1- Alkhathlan Khalid (2011). Inflation in the Kingdom of Saudi Arabia: The bound test analysis. Afrecan Journal of business Management, Vol. (5) No. (24):1015610162-.

2- Al-Mutairi, Naief, "Price Level Movements in Kuwait: A Multivariate Co integration Analysis", Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 14, No. 3, 2007, pp. 495508-

3- Altissimo, Filippo, Pierpalp Benigno, and Diego Palenzuala, 2005,"Long Run Determinants of Inflation Differentials in a Monetary Union," NBER Working Paper 11473, (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research)

4- Angeriz, A., and Arestis, P., "Assessing inflation targeting through intervention analysis", Oxford Economic Papers, Vol. 60, 2008, pp. 293317-.

5- Ball, C., and Reyes, J.," Inflation Targeting or Fear of Floating in Disguise? A Broader Perspective", Journal of Macroeconomics, Vol. 30, No. 1, May 2008, p. 308

6- Bleaney, Michael, 1999, "Price and Monetary Dynamics under Alternative Exchange Rate Regimes", IMF Working Paper 9967/, (Washington: International Monetary Fund).

7- Bonato, Leo, 2007, "Money and Inflation in the Islamic Republic of Iran," IMF Working Paper 07119/, (Washington: International Monetary Fund).

8- Borio, Claudio and Andrew Filardo, 2007, "Globalization and Inflation: New Cross-Country Evidence on the Global Determinants of Domestic Inflation," BIS Working Paper, No. 227, (Switzerland: Bank for International Settlement)

9- Campillo, Marta, and Jeffrey Miron, 1996, "Why does inflation differ across countries?" NBER Working Paper No. 5540, (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

10- Celasun, Oya, and Mangal Goswami, 2002, "An Analysis of Money Demand and Inflation in the Islamic Republic of Iran," IMF Working

Paper 02205/, (Washington: International Monetary Fund).

11- Cheung, Castila, 2009, "Are Commodity Prices Useful Leading Indicators of Inflation?" Bank of Canada Discussion Paper 200925-.

12- Cho, G., Kim, M. and Koowon, W. 2003. Relative Agricultural price changes in Different time Horizons. The American Agricultural Economics Association Annual meeting, Montreal, Canada.

13- Christoffersen, P. and Doyle, P., (1998), "From Inflation to Growth. Eight Years of Transition", IMF Working Paper No. WP/98100/

14- Cottarelli, Carlo, Mark Griffiths, and Reza Moghadama, 1998, "The Monetary and Nonmonetary Determinants of Inflation: A Panel Data Study," IMF Working Paper 9823/, (Washington: International Monetary Fund).

15- Darrat, A., 1985, "Inflation in Saudi Arabia and Econometric Approach," Journal of Economic Studies No. 12 Vol. 4.

16- de Brouwer, G.J., and N. Ericsson, 1998, "Modelling Inflation in Australia," Journal of Business and Economic Statistics, No. 16 Vol. 4, pp. 433–49.

17- Dibooglu, S., and Kibritcioglu, A., "Inflation, Output Growth, and Stabilization in Turkey1980–2002", Journal of Economics and Business, Vol. 56, No. 1, Jan., 2004, pp.4361-

18- Dickey, D. and W. Fuller, (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Econometrica, Vol. 49

19- Dickey, D.A. and Fuller, W. A. 1981. Likelihood Ratio statistics for Autoregressive time series with a Unit Root Econometric. 49: 10571072-.

20- Diouf, M., 2007, "Modeling Inflation for Mali", IMF Working Paper 07295/, (Washington: International Monetary Fund).

21- Eser Tutar, Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy, op-cit, pp 78-

22- Espinoza Raphael, Leon Hyginus and Prasad Ananthakrishnan, (2010), "Estimating The Inflation-Growth Nexus-A Smooth Transition Model" IMF Working Paper, WP/1076/

23- Fabayo, J.A. and Ajilore O.T., (2006), “Inflation-how much is too much for economic growth in Nigeria”. Ind. Econ. Rev., 41: 129148-. http://ideas.repec.org/a/dse/indecr/v41y2006i2p129 -147.html

24- Feldstein, M., (1982), “Inflation tax rules and investment: Some econometric evidence”. Econometrica, 50: 82562-. http://www.jstor.org/pss/1912766

25- Frimpong Joseph Magnus and Oteng-Abayie Eric Fosu, (2010), “When is Inflation Harmful? Estimating the Threshold Effect for Ghana” American Journal of Economics and Business Administration 2 (3): 225232-

26- George, F. Patrick, 1981. some impacts of inflation on farm Firm Growth. southern journal of Agricultural Economics, 914-.

27- Geweke, J R; Messe, R and Dent, W, (1983). Comparing Alternative Tests of Causality in Temporal Systems, Journal of Econometrics, Vol.21, 161194-.

28- Ghosh, Atish, Jonathan Ostry, Anne-Marie Gulde and Holger Wolf, 1996, “Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?” Economic Issues No. 2. 18

29- Gosselin, Marc-André, "Central Bank Performance under Inflation Targeting", Bank of Canada, Working Paper, Vol. 18, 2007.

30- Granger, C. W. J. 1981. investigating causal Relation by Econometric Models and Cross – spectral methods. Econometric. 37: 424 – 438.

31- Gregory,I.,et al., (1993)“Egypt Fertilizer Policy Impact Study” Final Report, Barra v., Marchant, M. and Isinika, A. 1995. stabilization policies and Agricultural impacts in Developing Countries: The case of Bolivia J. Agric. And Appl. Econ. 27 (1) 184196-.

32- Hammermann, F., " Nonmonetary Determinants of Inflation in Romania: A Decomposition", The Kiel Institute for the World Economy, Kiel Working Paper, No. 1322, Germany, April, 2007.

33- Hansan, Maher, and Hesham Alogeel, “Understanding the Inflationary Process in the GCC Region: The Case of Saudi Arabia and Kuwait” IMF Working Paper 0893,2008/.

34- Hasan, M., and Alogeel, H., 2008, "Understanding the Inflationary Process in the GCC Region: The Case of Saudi Arabia and Kuwait", IMF Working Paper 08193/, (Washington: International Monetary Fund).

35- Hassan M.M. and Alogeel, H. (2008): Understanding Inflationary Process in the GCC Region: The Case of Saudi Arabia and Kuwait, IMF Working Paper No. 08193/

36- Hofmann, Boris, 2006, "Do Monetary Indicators (still) Predict Euro Area Inflation?" Dutsche Bundes Bank, Discussion Paper, Series 1: Economic Studies, No. 18.

37- Hussain, M., (2005), "Inflation and Growth: Estimation of Threshold Point for Pakistan".Pakistan Business Review, October, pp. 115-

38- International Monetary Fund (2011),Saudi Arabia: 2011 Article IV Consultation--Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; IMF Country Report 11292/; June 29,2011.

39- Jens – Peter,L. 2002. Staggering and synchronisation of prices in a low inflation Environment: Evidence from German Food Stores. Paper presented at the Annual Meeting of the American Agricultural Economics Association. Long beach. 126-.

40- Johansson's. 1991. Estimation and Hypothesis testing of Co integration vectors in Gauss ion vector Autoregressive Models. Econometric. 59: 15511580-.

41- Johansson's. and Juselius, K Testing Structural hypothesis in multivariate Co- integration analysis of the PPP and the UIP for Uk, Journal of econometrics',vol.53,1992,211244-.

42- Juselius, Katarina, 1992, "Domestic and foreign effects on prices in an open economy: The case of Denmark" Journal of Policy Modeling, Elsevier, Vol. 14 No. 4, pp. 401–28.

43- Kandil, M and Morsy, H. : "Determinants of Inflation in the GCC (2009), IMF Working Paper, WP:0982/

44- Kandil, Magda and Hanan Morsy, "Determinants of Inflation in GCC",

IMF Working Paper No. 092009 .82/.

45- Kandil, Magda and Ida Mirzaie, 2002, "Exchange Rate Fluctuations and Disaggregate Economic Activity in the US: Theory and Evidence," Journal of International Money and Finance, Vol. 21, no. 1, February, pp. 131-.

46- Kandil, Magda, and Hanan Morsy. "Determianants of Inflation in the GCC Countries", IMF, WP/0982/. April, 2009.

47- Keran, M., W., and Al Malik, A., 1979, "Monetary Sources of Inflation in Saudi Arabia", Federal Reserve Bank of San Francisco—Economic Review, (Winter Issue Supplement).

48- Khan, M. and Senhadji A., (2001), "Threshold effects in the relationship between inflation and growth". IMF Staff Papers, 48: 121-. http://ideas.repec.org/a/pal/imfstp/v48y2001i1p1.html

49- Khan, Mohsin S., and Axel Schimmelpfennig, 2006, "Inflation in Pakistan: Money or Wheat?" IMF Working Paper 0660/, (Washington: International Monetary Fund).

50- Kremer S., A. Bick and D. Nautz, (2009), "Inflation and Growth: New Evidence From a Dynamic Panel. Threshold Analysis". SFB 649 Discussion Paper. 2009036-. http://sfb649.wiwi.hu-berlin.de/papers/

51- Leroy,Q. and Tweeten,L. 1971. Simulating the impact of input – price inflation on Farm income. southern journal of Agricultural Economics. 5157-.

52- Lim, C., H., and Papi, L., 1997, An Econometric Analysis of Determinants of Inflation in Turkey, IMF Working Paper 97170/, (Washington: International Monetary Fund).

53- Lindon J. R and Brake, J. R.1980. inflation, Cash Flows, and Growth: some implications for the farm firm. southern journal of Agricultural Economics. 131137-.

54- Liu, O., and Olumuyiwa Adedeji, 2000, "Determinants of Inflation in the Islamic Republic of Iran-A Macroeconomic Analysis," IMF Working Paper 00127/, (Washington: International Monetary Fund).

55- Mohanty, MS, and Marc Klau, 2008, "What determines inflation in emerging market economies," BIS Papers No. 8, (Switzerland: Bank for International Settlement).

56- Mubarik Ali Yasir, (2005), "Inflation and Growth: An Estimate of the Threshold Level of Inflation in Pakistan" SBP-Research Bulletin. Volume 1, Number 1

57- Munir Qaiser and Mansur Kasim, (2009), "Non-Linearity between Inflation Rate and GDP Growth in Malaysia" Economics Bulletin, Volume 29, Issue 3

58- Myles J. W. and Helmers, G. A. 1979. inflation and Machinery cost Budgeting. southern journal of Agricultural Economics. 129145-.

59- Nasir Iqbal and Nawaz Saima, (2010), "Investment, Inflation and Economic Growth Nexus" Pakistan Institute of Development Economics Islamabad, Pakistan. 21

60- Noel B.and Blaylock, J. R.1993. Estimating the variance of Food price inflation. Journal Agricultural and Applied Economic. 245252-.

61- Ocran, M.K., (2007), "A Modeling of Ghana's Inflation Experience: 19602003-". AERC Research Paper No. 169. African Economic Research Consortium, Nairobi; www.aercafrica.org/documents/rp169.pdf

62- Pesaran M.H., Y. shin, and R.J. Smith (2001), "Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics, 16 (February) 289326-.

63- Phillips, P. C. B. and Pellon, P. 1988. Testing for Unit Root in time series Regression. Biometric. 75: 335346-.

64- Romer, David, 1993, "Openness and Inflation: Theory and Evidence" Quarterly Journal of Economics No. 58, pp. 869–903.

65- SAMA, Inflation Report, First Quarter, 2008.

66- Saudi Arabian Monetary agency (2010), Annual Report, Available at URL: http://www.sama.gov.sa/.

67- Sekine, T., 2001, "Modeling and Forecasting Inflation in Japan", IMF

Working Paper 0182/, (Washington: International Monetary Fund).

68- Shamim Ahmed and Mortaza Golam, (2005), “Inflation and Economic Growth in Bangladesh: 19812005-”, Policy Analysis Unit, Research Department, Bangladesh Bank, Working Paper Series: WP 0604

69- Sims, Christopher, A.(1972), "Money, Income and Causality". The American Economic Review, Vol. 62, 540552-.

70- Sultan, Z. A. (2011). Inflation in the Kingdom of Saudi Arabia: The bound test analysis. European Journal of Social Sciences Vol.(24) No.(2):237245-.

71- Sweidan, Osama D., (2004), “Does inflation harm economic growth in Jordan? An econometric analysis for the Period 19702000-“. International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies. Vol.12-

72- Tweeten L. 1999. An Economic investigation into inflation passthrough to the farm sector. Journal article No. J – 3752 of the Oklahoma Agricultural Experiment station.

73- Yanagida, F. 1983. Differential impacts of income and inflation on prices of Major Red meat commodities. Journal of Food Distribution Research. 3339-.

74- Zellner, A.(1972). "Causality and Causal Laws in Economics" Journal of Econometrics, Vol.39, (September-October 1988), 721-.